الباب الثاني

إدامة وتعزيز تشبيه العرب والمسلمين بالشياطين:
صناعة الصور العنصرية للعرب والمسلمين

الفصل الثالث

أعداؤنا بين ظهرانينا!
تصوير الأميركيين العرب والمسلمين
في أجهزة الإعلام الأميركية بعد 11/ 9

بقلم روبرت مورلينو[1]

مقدمة: إنذار بعاصفة ميتشيغان

بالنسبة للذين صبوا جام غضبهم، وخوفهم، وصدمتهم في الساعات التي أعقبت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في قنوات من الكره المركز، كانت الأهداف الضرورية سهلة التحديد معروفة المكان. فوجد بعضهم أسامة سيبلاني في ديربورن، بولاية ميتشيغان، حيث تستقر أكبر مجموعة من السكان الأميركيين العرب وأكثرها تركيزاً في الولايات المتحدة. وهكذا ارتفعت أصوات هؤلاء الغاضبين بالتهديد، بل والوعيد بتوجيه مزيد من العنف نحوه.

وبالرغم من أن الرئيس بوش وقف في المركز الإسلامي بالعاصمة واشنطن في مقاطعة كولومبيا بعد ذلك بستة أيام، مؤكداً للعالم بأن الحرب على الإرهاب لم تكن الحرب على الإسلام أيضاً، فإن كلماته لم تفعل شيئاً في الصدى الشاسع في ردهات أجهزة الإعلام لمعاكسة أصوات كثيرة أخرى، وبعضها أصوات كان من المحزن أن عامة الناس تثق بها، وهي أصوات صدرت عنها تعليمات أخرى.

فكان هناك العمود المشهور المعنون: "اقتلوا أبناء الزنا ببساطة " الذي كتبه ستيف دنليفي في عدد 12 أيلول/ سبتمبر عام 2001 من النيويورك بوست، صحيفة الإثارة الشعبية التي تشترك في ملكيتها قناة فوكس الإخبارية التلفزيونية، وتابع

دنليفي يقول: "أما المدن والبلدان التي تؤوي هذه الديدان فاضربوها بالقنابل حتى تستحيل إلى ملاعب لكرة السلة".[2]

وفي الناشنال ريفيو كانت هناك آن كولتر، التي كتبت تقول: "ينبغي علينا أن نغزو بلدانهم، ونقتل قادتهم، ونرغمهم على اعتناق المسيحية.... لقد فرشنا المدن الألمانية بسجادات من القنابل، وقتلنا مدنيين. كانت تلك حرباً. وهذه حرب".[3]

وكتب ريتش لوري، رئيس تحرير الناشنال ريفيو إلى صحيفة الواشنطن بوست: "إذا سوينا بالأرض جزءاً من دمشق أو طهران، أو مهما كلف ذلك، فإنه سيكون جزءاً من الحل".[4]

وحول موضوع الانتقام، وجه ممثل لمعهد الدقة العامة سؤالاً إلى بيل أوريلي: "من ستقتل في هذه العملية؟". فأجاب أوريلي: - "لا فرق لدي أبداً".[5]

وفي منتصف عام 2003 نشرت الجمعية العربية - الأميركية ضد التمييز من مقرها في واشنطن بمقاطعة كولومبيا تقريراً مفصلاً يوثق العنف الموجه إلى أناس من المتصور أنهم عرب أو مسلمون في أثناء العام الأول الذي أعقب 11/ 9. فأبلغت هذه الجمعية عن أكثر من سبع مئة حادثة عنف في الأسابيع التسعة الأولى وحدها، وأكثر من ثمان مئة حالة تمييز في العمل[6]

فهل كان هذا ما قصده دانييل بايبس عندما كتب في صفحات سيتي جورنال التابعة لمعهد مانهاتن: "لحسن الحظ أن بعض الأميركيين المسلمين... يفهمون أنهم بقبولهم شيئاً من المضايقات الشخصية - ولنكن صريحين، وشيئاً من الإذلال- فإنهم يساعدون على حماية البلد وحماية أنفسهم" وذلك في مقال له بدأه بالسؤال: "كيف يجب على الأميركيين الآن أن ينظروا إلى السكان المسلمين المقيمين في وسطهم وكيف يعاملونهم؟"[7].

لقد أجيب هذا السؤال بصورة يومية منذ أن طُرِحَ، ولم تكن الإجابات في صالح الذين كانوا موضوعاً للسؤال.

والإجابات مستمرة...

وكمثال حديث على ذلك، كان هناك قاضٍ في تيري تاون بولاية نيويورك سأل امرأة أميركية لبنانية مثلت أمام محكمة لحل مشكلة مخالفة مرورية حول إيقاف سيارة إنْ كانت إرهابية. وكانت المرأة في المحكمة لتشكو ازدواج الغرامة المطلوب دفعها لمخالفة واحدة وكانت معها نسخة من بطاقة المخالفة (ولكن ليس الأصل)، فأذهلها سؤال القاضي ولم تقل شيئاً. ولكنها ذكرت أن القاضي كرر اتهامه لها بعد ذلك بقوله: "لديك مال لدعم الإرهابيين، ولكنك لا تريدين دفع غرامة المخالفة". وعند تلك النقطة انهارت المرأة. ولم تكن هناك نسخة مكتوبة عن وقائع جلسة المحكمة. وكان القاضي فيها هو وليام كروسبي، البالغ من العمر 79 عاماً. وقد اعترف بعبارته الأولى، ولم يعترف بعبارته الثانية. وفي آخر الأمر، بعد أن كتبت الصحف وأجهزة الإعلام عن هذه الواقعة، قدم استقالته[8]

ومن الواضح أن معظم الأميركيين لم تتحسن معلوماتهم عن الحضارات العربية والإسلامية عما كانت عليه عندما ألف إدوارد سعيد كتابه عن تغطية الإسلام[9] في أجهزة الإعلام الأميركية، في عام 1981. إن عدم تعلم الدرس الوارد في ذلك الكتاب وعدم الانتباه له في السياق الرئيس لصحافة أميركا هو حقيقة ازدادت تعقيداً في العامين اللذين أعقبا هجمات 11/ 9 في التغطية الإخبارية المهووسة المبتلاة بالهستريا، وصرخات الإثارة، والغوغائية الفظة.

إن تصوير أجهزة الإعلام للأميركيين العرب والمسلمين فيما بعد 11/ 9 له أهمية كبرى لا يمكن المبالغة فيها على ضوء تقرير اللجنة الأميركية - العربية لمكافحة التمييز. والواقع أن نظرة شاملة على هذا الموضوع تكفي في حد ذاتها لتملأ مجلداً كاملاً. ويقدم هذا الفصل دراسة معمقة لحالة واحدة تكررت فيها الأخطاء

مـرات لا تحـصى في حـالات عـديدة أخـرى في المجـرى الـرئيس لأجـهـزة الإعـلام الأمـيـركيـة: فـهناك الاندفـاع إلى إصـدار الأحكام؛ والى افـتـراض الذنب سلفـاً عند الكتـابة عن الأمـيـركيين المسلمين والعـرب؛ والربط القـسـري المصطنع بين العـقـيـدة الإيمانية الإسـلامية والإرهاب؛ والتقاعس عن الإبلاغ عن الحقـائق كلها برغم توفرها بسـهولة؛ والتـردد الممتنع، بل الرفض العنيد لتصحيح الكتـابات الخاطئة؛ والانغماس في التكهنات وتشـويه سـمعـة الناس والتشـهيـر بهم اعتـمـاداً على التـحـامل المنحـاز والجهل الفاضح. وبعد دراسة الحالة هناك تفحص واسع للقضايا التي تثيرها.

حادثة بتيك Ptech:

هناك موقع على الشبكة لشركة بْيتكْ المتحدة، وهي شركة برمجيات مقرها بولاية ماساشوسيتس متخصصة بتكنولوجيا المشاريع المعمارية. ويحتوي هذا الموقع على عدة بيانات صحفية تشكل معالم طريق متنوعة، أحدها مؤرخ في 28 كانون الثاني/ يناير عام 2002 يعلن اعتراف مجلة KM World Magazine بالشركة كواحدة "من مئة شركة مهمة". وذلك للسنة الثانية على التوالي. ومن كانون الأول/ ديسمبر عام 2001 هناك صورة قلمية تصف الشركة ورئيس موظفيها التنفيذيين في صحيفة باتريوت ليدجر تحت عنوان:"قبل المنعطف: شركة بتيك التي مقرها في كوينسي تساعد المؤسسات التجارية الكبرى على البقاء متيقظة". ومؤلف هذه الصورة، كيث ريغان، يصف بتيك بأنها آخذة في كسب "اهتمام على نطاق عالمي كشركة برمجيات ساعدت وكالات حكومية كبرى، بما فيها بعض الفروع العسكرية، ومئة شركة مالية، على أن تصبح أكثر فاعلية وكفاءة".[10]

غير أن من المفهوم أنه ليس هناك تصريح صحفي يلاحظ بروز ذكر الشركة في البرنامج التلفزيوني الذي تبثه شبكة ABC بعنوان صباح الخير يا أميركا، في أواخر عام 2002.

"جاءنا الآن ما يلي":

في صباح يوم الجمعة 6 كانون الأول/ ديسمبر 2002، بدأ برنامج صباح الخير يا أميركا بقيام المضيفين دايان سوير وتشارلز جيبسون بإعلام المشاهدين بحدوث تطور درامي مفاجئ جديد في الحرب على الإرهاب. وبدأ جيبسون بسؤال مفزع: "هل اخترقت القاعدة برامج حاسوب مكتب التحقيقات الاتحادي؟" ثم أعطى المشاهدين هذا العنوان: "في سكون الليل أغار عملاء المكتب على شركة برمجيات بمنطقة بوسطن يشتبه بأن لها ارتباطات مع جماعة إرهابية". وأطلق جيبسون على خبره هذا لقب "قصة مثيرة للاهتمام"، ثم تابع إثارة اهتمام مشاهدية بالتقرير الإخباري التالي بوصفه "غارة في منتصف الليل" على شركة برمجيات تدعى بتيك، مقرها في كوينسي، بولاية ماساشوسيتس.

كانت تلك اللغة المشحونة مطلوبة لتقديم قصة مثيرة. فباستعمال كلمات مثل غارة. القاعدة. اختراق. إرهاب. بوسطن. صار لدى برنامج صباح الخير يا أميركا قصة حيوية الحركة مثيرة لانتباه مشاهديه. وبينما كان مراسل شبكة ABC برايان روس يتهيأ لملء الفراغات بالتفاصيل طرحت عليه مضيفة البرنامج دايان سوير السؤال التحريضي التالي: "ما الذي بحق السماء يحث موظفي تنفيذ القانون على التحرك ضد شركة أميركية، والتحرك بهذه السرعة، وبهذه الطريقة؟"

فأجاب سوير: "انظري إلى هذه اللقطات اللافتة للنظر" وراح يصف غارة الهزيع المتأخر من الليل وسط عاصفة ثلجية كاسحة، وهي غارة شنها فريق من وكلاء الجمارك الأميركية - كتتويج لعملية بالغة السرية نسقها البيت الأبيض وسط مخاوف من كون الشركة واقعة تحت السيطرة السرية لنشطاء القاعدة أو المتعاطفين معهم".

وبعد تثبيت التفاصيل المهمة، انتقل روس إلى تحديد الأمور بدقة. وأوضح أن ياسين القاضي، المليونير السعودي، وأحد "رجال المال" التابعين لأسامة بن لادن، له علاقات مالية بالشركة، وأن خبر هذه العلاقة قد استدعى إجراء تحقيق له "أعلى درجات الأولوية" في صفوف الحكومة.

ثم كانت هناك التفاصيل الأخيرة الحارقة، وهي أن من بين زبائن الشركة هيئات حكومية مهمة ذات صلة – منها: مكتب التحقيقات الاتحادي، والقوة الجوية الأميركية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس النواب الأميركي، ووزارة الطاقة، من بين هيئات أخرى. فقالت سوير: "إنه لمذهل حقاً أن يفكر المرء بأن نشطاء القاعدة استطاعوا الوصول إلى أجهزة حاسوبية مركزية".[11]

وأثارت هذه التعليقات سلسلة من تقارير التغطية في الصحف، والإذاعة، وشبكات بث الأخبار وركز كثير منها على مقاطع القصة نفسها كما قدمها برنامج صباح الخير يا أميركا. لقد كان الشيء المثير للذهول أكثر حتى من الاحتمالات المرعبة التي تأملتها تلك التقارير الإعلامية هو أن التوصيف الرئيس الوارد في تلك الأجهزة لما حدث بالفعل كان خاطئاً تماماً.

فبعد مرور أقل من شهرين على أحداث 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 2002 ظهرت رواية مختلفة كلياً عما حدث في مقر شركة بتيك في تلك الليلة، وذلك في النشرة الصناعية الدورية كومبيوتر وورلد (عالم الحاسوب)، التي كانت قد نشرت قبل ذلك تقريراً مشابهاً لما أذيع في برنامج صباح الخير يا أميركا، وغيره من المنافذ الإعلامية الكبرى. وقدمت هذه القصة الجديدة عدة تفاصيل مهمة ليس أقلها أنه – حسب رواية ممثلين عن شركة بتيك – لم تكن هناك غارة مفاجئة على مكاتب الشركة على الإطلاق.

وفي قصة كومبيوتر وورلد، قدم أسامة زياد، المسؤول التنفيذي الرئيس لشركة بتيك، روايته عن القصة التي أذيعت في كانون الأول/ ديسمبر المنصرم. وزياد مواطن لبناني الأصل، فاخبر كومبيوتر وورلد أن ياسين القاضي كان واحداً من أوائل المستثمرين الداعمين للشركة "بنفوذهم" في الشركة عام 1994، ولكنه لم يكن أبداً من المستثمرين ذوي السجل المهم. وبعد ذلك بعدة أعوام، وفي أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر شاهد موظف سابق في الشركة قصة في شبكة CNN عن رجل

الأعمال السعودي المذكور وارتباطاته المالية المزعومة بمنظمات إرهابية. فبعث ذلك الموظف السابق رسالة آليكترونية إلى مكتب التحقيقات الاتحادي يعرفهم فيها على كون القاضي مستثمراً في شركة بتيك. وفي يوم الخميس في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2002، ذهب عملاء المكتب إلى مقر شركة بتيك، ومعهم إذن طلبوا بموجبه التحقيق في علاقات القاضي بالشركة. فسمح لهم زياد بذلك على الفور. وفي مقابل ذلك وعدته الجمارك الأميركية أنه لن تخرج إلى العلن كلمة واحدة عن التحقيق. بل إن العملاء الميدانيين الموجودين في ذلك المكان ذهبوا في التكتم إلى حد إيقاف سياراتهم بعيداً عن مبنى الشركة ودخلوا مكاتبها واحداً بعد الآخر من المدخل الخلفي، يصحبهم زياد. وفي تلك الليلة نفسها، التقى زياد بالسلطات الاتحادية في مكتب محاميه. فأكد الموظفون الاتحاديون له بأن شركته وموظفيها ليسوا مستهدفين في ذلك التحقيق.

وأعادت كومبيوتر وورلد بالتفصيل رواية الظروف التي ربطت بين القاضي وشركة بتيك، مالياً على الأقل:

ثم قال زياد: إنه قد أخبر المحققين أن القاضي كان عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى وأنه قد استثمر في بتيك عند بداية انطلاقها عام 1994. وقد جاء الاستثمار الأول في بتيك من مجموعة رأسماليين مبادرين في مشروع نيوجيرزي.

وكان زياد الذي جاء إلى الولايات المتحدة من لبنان عام 1985 يملك اتصالات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد قام برحلته الأولى إلى السعودية عام 1995 سعياً للحصول على تمويل إضافي لشركته الشابة. وكان قد قيل له إنه يوجد رأسمال يمكن الحصول عليه لمشروعه هناك، وهكذا ذهب إلى هناك.

وقد التقى عندئذٍ بالقاضي وبواحد من أكبر الصيارفة المستثمرين في السعودية. ولدهشته فقد وجد 6 شركات أميركية أخرى للبرمجيات والتكنولوجيا هناك تبحث كلها عن المال أيضاً.

وقال زياد:"وعندما كنت هناك، حضرت اجتماعاً لتجميع الأموال لخمس شركات أميركية وكان هناك مستثمرون لديهم استثمارات مشتركة في عشرات الشركات الأميركية". وقال: إن الشركات ذات أسماء معروفة متداولة في أوساط الصناعات التقنية العليا، بالرغم من أنه رفض أن يذكر أسماءها.

ولم ينجح زياد في إقناع القاضي باستثمار مزيد من الأموال في بتيك. وعندما فاتح رجل الأعمال السعودي بذلك بعد مرور عام، قيل له أن يبحث عن مستثمرين في الولايات المتحدة. فالقاضي كان قد نفض يديه من الشركة.

وفي عام 1999 قامت بتيك باندفاع كبير آخر للحصول على مزيد من الأموال – وفاتحت القاضي بالأمر مرة أخرى. وهكذا عاد زياد إلى السعودية، ومعه موظفوه التنفيذيون، الذين كان كثير منهم أمريكيين يرتدون الأزياء الأميركية النموذجية من الملابس، كي يشرحوا للقاضي وغيره ظروف تقدم الشركة. وعندما انتهوا من التوضيح وعدهم القاضي باستثمار ثلاثة ملايين دولار إضافية. ولكن هذا المبلغ لم يصل إليهم أبداً.

ويشرح زياد انه عند انتهاء وقت مقابلته مع المحققين، انتهى أيضاً تفتيش مكاتب شركة بتيك، وذلك في الصباح الباكر من يوم 6 كانون الأول/ ديسمبر. فوجد أن مواقف السيارات خارج مكاتب الشركة راحت تمتلئ بالمراسلين الصحفيين الذين علموا بخبر التحقيق.[12] وفي هذا الوقت بالذات كان برنامج صباح الخير يا أميركا يثير فزع مشاهديه في جميع أنحاء البلاد بإخبارهم أن المجموعة الإرهابية المخيفة ربما تكون قد تمكنت من الوصول إلى بنية الحكومة الإليكترونية التحتية.

ولم تستغرق القصة وقتاً طويلاً في انتشارها عبر الولايات المتحدة وحول العالم عن طريق شبكات الأخبار، حيث وصفت زيارة الحكومة للشركة في الغالب الأعم من الحالات بأنها غارة شديدة، ووضعت كثير من المنافذ الإعلامية بعض الكلمات الطنانة في عناوين صفحاتها الأولى. فكتبت وكالة يونايتد برس انترناشينال:"الوكلاء

يبحثون عن صلة إرهابية في شركة تقنية".[13] أما صحيفة ديزيريه نيوز في مدينة صولت ليك بولاية يوتاه، فقد التقطت قصة وكالة أسوشييتدبرس المعنونة: "وكلاء الجمارك يغيرون على شركة برمجيات أميركية"[14] وتبعت منافذ الأخبار التقنية خط إثارة مماثل، فكتب موقع مجلة الحاسوب الشخصي على شبكة الإنترنيت: "العملاء الاتحاديون يغيرون على مؤسسة برمجيات"[15]. واستخدمت وكالتا الأنباء الألمانية والفرنسية كلمة "الغارة" في عناوينهما[16]. وكذلك فعلت وكالة اسوشييتدبرس في الولايات المتحدة. وفي برقيتها الأولى نقلت الوكالة عن برنامج صباح الخير يا أميركا، التابع لشبكة ABC قوله إن الشركة قد تعرضت لغارة. (وجاءت قصة لاحقة لآسوشييتدبريس أرسلها كيرت أندرسون مع متابعة لها في اليوم التالي وقد حذفت منها كلمة "غارة" مع ملاحظة أن بتيك قد "وافقت" على التفتيش).

غير أن بعض المنافذ استغنت عن وصف الواقعة بأنها "غارة" فذكرت وكالة كوكس للأخبار أن تحقيقاً، استغرق ثلاثة أشهر قد نجمت عنه عملية تفتيش. وأقامت نيوزويك قصة على موقعها على الشبكة لاحظت فيها "أن مصادر تنفيذ القانون ذكرت أن التفتيش قد تم بعد أن قدم شاهد متعاون وصولاً للمحققين إلى المبنى ليلة الخميس". واحتوت القصة على تفصيل كان غائباً عن كثير من القصص:

ربما تكون بيتك قد اتخذت مؤخراً خطوات للتقليل من شأن علاقاتها المحتملة مع القاضي. ففي الشهر الأخير كانت قصة حياة حسين إبراهيم، العالم الرئيس للشركة تصفه على موقعها من الشبكة بأنه نائب رئيس سابق لشركة تسمى مجموعة BMI، للتمويل والاستثمار، وزعم تقرير في وول ستريت جورنال مؤخراً أن القاضي كان مستثمراً في BMI، وأكد ذلك محاميه. واعتباراً من اليوم، فقد تم حذف الإشارة إلى عمل إبراهيم السابق في BMI من قصة حياته[18]

وبالرغم من أن هذه الصياغة توحي بجهد سري من جانب بتيك، فقد أُعطيَ هذا التفصيل أولوية منخفضةً في القصة. وهو يوضح حقيقة مهمة عن التغطية

الإخبارية المباشرة، وحجة الاهتمام غير المتناسب في الإبلاغ وفي الهجمة المسرعة لتثبيت الحقائق عن شركة بتيك. وقد بولغ بهذا التباين على شبكة أخبار CNN.

وفي أثناء أمسية 6 كانون الأول/ ديسمبر دخل إلى القصة برنامج الاستعراض الكلامي المعنون بوكانان والصحافة، الذي تبثه شبكة MSNBC مع ستيف ايمرسون، "خبير الإرهاب" المقيم التابع للشبكة، وهو يكاد يكون توأماً مستنسخاً لبرنامج كروسفاير (في خط النار) الذي تبثه شبكة CNN، فطلب مضيف ذلك البرنامج المتحرر، بيل بريس، من إيمرسون أن يخبر المشاهدين أولاً عن القاضي، وعضويته في "دزينة القذرين"، وهم مجموعة من الممولين السعوديين تشك الولايات المتحدة في أنهم يمولون شبكة أسامة بن لادن الإرهابية، فسأله بطريقة متعمدة لافتة للنظر: "إذا كان [القاضي] عضواً في هذه المجموعة، فلماذا نتعامل تجارياً مع شركة برمجياته؟"

وبغض النظر عن عدم وجود أي دليل يدعم تصنيف شركة بيتك على أنها ملك للقاضي بأي حال من الأحوال، فبعد مناقشة دزينة القذرين، انغمس إيمرسون على الفور في تكهنات شجب وإدانة قبل قطع البث نظراً لصعوبات تقنية.

إيمرسون: إن السؤال هو: كيف يتم تنفيذ هذه العقود في الحكومة الأميركية على أساس المستويات دون أن يقوم أحد بإظهار المتابعة اللازمة للأمر؟.

بريس: نعم.

إيمرسون: هذا هو السؤال الذي نريد معرفة جوابه على ما أعتقد. وأنا لا أستطيع الإجابة إلا بالقول إن هذا هو - نوع الـ... كما أعتقد المفهوم الكامن وراء 11/ 9. فأنتم تختفون تحت شاشة الرادار، فتضعون أنفسكم وراء واجهة غطاء مشروع. فبتيك هي شركة مشروعة بلا شك، ولكن أفضل سيناريو للحالة هو أن الأموال التي كانت هذه الشركة تكسبها كانت تتسرب أرقامها [كذا] إلى القاعدة. أما أسوأ سيناريو لم يثبت حتى الآن فهو أنه كانت هناك دسيسة أو حصان طروادة في البرمجيات.

بريس: حسناً، هذا ما أريد أن أسالك عنه يا ستيف. لأن السؤال المهم الآخر كما أعتقد هو: أيمكن أن يكونوا قد استطاعوا الدخول إلى هذه الوكالات بتجهيزها بنوع من البرمجيات المدفون فيها ما يسمى بأبواب المصايد، أي حصان طروادة كما تقول، مما يعطيهم وصولاً إلى المواد الشديدة السرية داخل كل هذه الوكالات الحكومية؟

إيمرسون: أعتقد أن هذا كان حقيقياً، أقصد خوفاً أرعب المحققين - فيما إذا كان هناك شيء مدفون في لغة البرمجيات المشفرة. وحتى الآن، وبقدر فهمي، فإنه لم يعثر على شيء يؤكد ذلك. ولكن التحقيق لا يزال مستمراً، بخصوص تحليل هوية البرمجيات، ولكن المشكلة الأخرى هي...

بريس: أخشى أن نكون قد فقدنا اتصالنا هنا مع ستيف إيمرسون.

وعلى ضوء كل البيانات التي أصدرتها الوكالات المحققة، حتى في تلك المرحلة المبكرة في 6 كانون الأول/ ديسمبر، فإن أفضل سيناريو لشركة بتيك (لا بل واحداً من سيناريوهات عديدة كلها أفضل من سيناريو إيمرسون) كان هو أن الشركة قد تلقت في إحدى المراحل تمويلاً لم يكن مرتبطاً بنشاط إرهابي بأي حال من الأحوال (وهذا ما سيثبت في آخر الأمر أنه أرجح الاحتمالات). وعلاوة على ذلك فإن وكالة فوكس الإخبارية، منافسة شبكة MSNBC قد ذكرت في مساء يوم 6 كانون الأول/ ديسمبر أن الحكومة قد برأت برمجيات الشركة[20] ولكن أحداً من المشاركين في برنامج بوكانان والصحافة الذي تبثه شبكة MSNBC لم ير أن من المناسب الإشارة إلى تلك الحقيقة.

وكان لدى شبكة CNN آنذاك برنامج (انقرض الآن) يشارك فيه المشاهدون في الاستديو وعنوانه توك باك لايف (الرد على المتكلم على الهواء) يبث في الوقت نفسه مع برنامج بوكانان والصحافة التابع لشبكة MSNBC وكان برنامج الرد على المتكلم على الهواء هذا يذاع من مدينة أطلنطا، وهو يشبه برامج الأحاديث الاستعراضية اليومية في إطاره - وفيه مضيف يجري مقابلة مع ضيوف ذوي خلفيات وآراء

متنوعة، ومشاهدون تتاح لهم فرصة طرح الأسئلة والتعليق على الموضوعات المطروحة في بث حي على الهواء مباشرة. وكانت القصص الإخبارية الكبرى تشكل موضوعات النقاش في هذا الاستعراض. وفي مساء يوم الجمعة، قامت مضيفة البرنامج آرثيل نيفيل باستعراض تقرير على الهواء من المراسل بيل ديلاني بإخبار المشاهدين بأن شركة برمجيات في ماساشوسيتس قد تعرضت لغارة في أثناء الليل. وعندما قدم ديلاني تقريره، اختلف مع المضيفة على كلمة "غارة":

ديلاني: لقد استعملتِ كلمة "غارة" يا آرثيل. لعل من الأفضل أن نكون حريصين، لأننا علمنا في الساعة الماضية أن من الصعب أن نسمي ما حدث غارة في الحقيقة. والشركة لا تعتقد أنه ينبغي تسميته غارة ما دام كبير موظفيها التنفيذيين قد رافق مسؤولي الجمارك إلى مكاتب الشركة الليلة الماضية، عندما بدؤوا بتفريغ البرمجيات.

وقد فعلوا ذلك للتأكد مما إذا كان من الممكن العبث بهذه البرمجيات بأي طريقة قد تمكن المخربين من الوصول إلى أي واحدة من الوكالات التي تباع لها هذه البرمجيات. وقد أعلن شخص مهم هو توم ريدج، رئيس مكتب أمن الوطن الأميركي نفسه في أثناء الساعة أو الساعتين الماضيتين أنه لا يوجد أي دليل أبداً على أن أياً من هذه البرمجيات تستخدم، أو استخدمت، أو يمكن أن تستخدم لمثل تلك الأغراض.[21]

إن ملاحظة ديلاني المبدئية حول تسمية عملية التفتيش "غارة"، تبرز بشكل كامل انعدام الحرص وضبط النفس لدى مراسلي المنافذ الإعلامية الأخرى، وحتى بين صفوف الآخرين من العاملين في شبكة CNN كما أن من الجدير بالذكر أنه في ذلك الحين، وبعد ساعات قليلة فقط من إذاعة برنامج صباح الخير يا أميركا، كان التحقيق الكامل في رواية الخبر يؤكد صحة وصف زياد للأحداث كما نشرته مجلة كومبيوتر وورلد في مقال لها بعد ذلك بأشهر - وهو وصف كان غائباً من القصص الإخبارية الأولى لهذه القضية.

وقدم ديلاني أيضاً وصفاً هادفاً وأقل إثارة للفزع لتسلسل الأحداث الذي أدى إلى تفتيش مقر شركة بتيك. وكانت تقارير أخرى قد ألمحت إلى توسلات "يائسة" لموظفي الشركة التمسوا فيها من مكتب التحقيقات الاتحادي أن يحقق في الارتباطات بالإرهاب ضمن مكاتبهم. وقد أزال تقرير ديلاني هذا الهاجس غير السوي وقدَّمَ سيناريو أهدأ بكثير:

ديلاني: إن ياسين القاضي كان مستثمراً في بتيك، وفيما عدا ذلك فقد علمنا أن كيلي آرينا العامل في شبكة CNN قد تحدث مع مصادر قريبة من التحقيق وعلم منها أن الحكومة الأميركية كانت تفحص علاقات بتيك مع ياسين القاضي منذ الأيام التالية لـ 11/ 9.

وسبب ذلك أنه بعد 11/ 9 مباشرة اتصل موظفو هذه الشركة الصغيرة بموظفي تنفيذ القوانين الأميركيين وقالوا لهم: "لقد سمعنا أن ياسين القاضي - الذي كان اسمه كثير التداول منذ 11/ 9 - " هو على قائمة الموضوعين تحت المراقبة. حسناً لقد التقينا بهذا الرجل في السعودية عندما كانت شركتنا الصغيرة في جولة هناك منذ مدة، وقد تم تقديمه لنا"، وقال موظفو بتيك للمسؤولين الحكوميين بعد أيام قليلة من 11/ 9: إن ياسين القاضي قد قدم إليهم في السعودية باعتباره أحد مالكي شركتهم.

وقد أقلقهم ذلك بحيث اتصلوا بالمحققين. وكان التحقيق في علاقات بتيك مع ياسين القاضي قد بدأ قبل ذلك بزمن طويل، منذ الأيام التالية لـ 11/ 9. واستمر حتى بلغ ذروته في الليلة الماضية، عندما قام أسامة زياد، كبير الموظفين التنفيذيين لهذه الشركة، باستقبال موظفي الجمارك هنا.[22]

وقد تضمن تقرير ديلاني أيضاً تعليقاً من جوزيف جونسون نائب رئيس بتيك، الذي تحدث عن قضية كامنة مهمة حول الواقعة بأكملها، وهي الانتماء الديني والعرقي لبعض موظفي الشركة، ومنهم زياد، كبير موظفيها التنفيذيين. وقد أشارت

معظم القصص التي نشرت في الأيام القليلة الأولى إلى أن كثيراً من موظفي بتيك كانوا مسلمين حقاً، ولاحظت إحدى الروايات أن المكتب كانت فيه غرفة منفصلة كمصلى مخصص لذوي العقيدة الإسلامية. (والحقيقة أنه حسبما جاء في تصريح أرسلته الشركة إلى وسائل الإعلام فإن الشركة كان فيها أقل من خمسةٍ وعشرين موظفاً من ذوي الأصول العربية أو العقيدة الإسلامية، من بين أكثر من مئتي شخص استخدمتهم شركة بتيك على مدى تسعة أعوام). ولهذه التفاصيل وقيمتها في سوق الأخبار الآسرة أهمية كبرى لا يمكن الانتقاص منها عندما يأخذ المرء في الحسبان مسارعة كثير من أجهزة الإعلام في المجرى الرئيس إلى وصف التفتيش في شركة بتيك بأنه نقطة تحول دراماتيكي مفاجئ جديد في الحرب على الإرهاب:

ديلاني: والآن، فيما يتعلق برد فعل الشركة أمام عدسات التصوير، فإن ما حصلنا عليه حتى الآن ليس سوى رد فعل نائب رئيسها، جو جونسون:

جونسون [تعليقات مسجلة]: إن ذلك لم يكن مفاجأة لنا. وكما تعرف فإنه كان متوقعاً. فإننا نعيش في زمن من نوع مختلف الآن، فهل تعلم؟ إننا شركة أميركية، وقد مضى علينا في عملنا تسعة أعوام تقريباً. ولدينا أناس مسلمون هنا. وهم مواطنون أميركيون.

ولكننا كنا نتوقع ذلك تماماً. وهكذا فإنني لا أعتقد أن هذا الأمر مختلف أبداً عما يحدث عندما تذهب إلى المطار اليوم، حيث تتعرض لمزيد من الإجراءات الأمنية. وكما تعلم، فقد شككنا بأن شيئاً من هذا القبيل سوف يحدث. ولسوف يحدث. فكان علينا أن نتجاوزه ونتابع عملنا.[23]

وفيما بعد في روايات مجلة كومبيوتر وورلد، وكذلك في عدة روايات في الصحيفة المحلية باتريوت ليدجر، أعيد طرح هذه الموضوعات، في أعقاب تضاؤل أهميتها في أجهزة الإعلام. حيث أعطي وزن كبير لولاء زياد ووطنيته يعادل أهمية مادة القصة الفعلية. ومع ذلك فإن تقرير ديلاني في برنامج توك باك لايف قد

استكشف كثيراً من الموضوعات الحساسة المرتبطة بنوع العمل الصحفي المتهور غير المسؤول الذي تمت ممارسته طيلة استمرار هذه القضية. فبعد اختتام ديلاني لتقريره، استدارت المضيفة آرثيل نيفيل إلى هيئة ضيوفها لسماع تعليقهم، فبدأت بريتشارد بي وهو من المتحدثين في التلفزيون والإذاعة، فأبدى ملاحظة حادة لاذعة:

نيفيل: وأتوجه الآن إلى هيئة ضيوفي، وأبدأ بريتشارد بي فأسأله عن هذه النقطة. عندما تسمع عن هذا التحقيق، ما هي الأفكار التي تخطر ببالك؟

بي: حسناً، يبدو كما لو أن هناك - اسمعي، في أيامنا هذه وعصرنا هذا، فإن كل شيء يستحق أن يجرى التحقيق فيه إن كان هناك أي نوع من القرائن.

ولا يبدو أنه توجد قرائن تذكر ههنا.

وإني لأتساءل إن كانوا سيتفحصون شبكة أخبار فوكس كذلك، فالشركة التي تملكها، وهي نيوز كوربس، يملك السعوديون عشرين بالمائة منها أيضاً؟ فلعل فيها شيئاً شائناً شنيعاً يجري، مع منافستكم لها. فهل أستطيع أن أقول ذلك؟

نيفيل: يمكنك أن تقول أي شيء ترغب فيه يا ريتشارد.

بي: شكراً لك.[24]

وعلى وجه العموم، وبالرغم من وصف المضيفة نيفيل لهذا التفتيش في بادئ الأمر، فإن شريحة الـ CNN قدمت تفحصاً معقولاً ومتوازناً للخبر حتى في أثناء تقديم تقرير شبكة الـ MSNBC لشيء معاكس لذلك. وبعد ذلك ببضع ساعات كان لدى برنامج فوكس الإخباري: القصة الكبرى مع جو جيبسون تقريره الخاص به. فقد وصف المضيف ديفيد آسمان الحادثة أيضاً بأنها "غارة". وكان من الجدير بالملاحظة في هذه الرواية التأكيد الذي وضعه المراسل غريغ جاريت على تشخيص برمجيات الشركة بعد تحقيق مكتب التحقيقات الاتحادي، بالرغم من إصراره على وصف مكاتب الشركة بأنها كانت "تعج بجموع" المحققين:

جاريت: يا ديفيد، كان وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي يتدفقون بجموعهم على المبنى الخلفي، وهو المقر الرئيس لشركة بتيك، التي هي شركة برمجيات مهمة. وكان ما فعلوه هو أنهم جاؤوا بحواسيبهم الخاصة بهم. فلم يستولوا على أية أجهزة، ولم يصادروا أي أقراص صلبة، ولكنهم أفرغوا برمجيات بتيك، ثم قاموا بفحصها اليوم.

وهنا يأتي أهم جزء في القصة. فحسب رواية الحكومة الاتحادية، تم فحص كل البرمجيات. فاتضح أنها نظيفة. فلم تكن هناك أضرار أمنية. وكانت الحكومة تخشى أن تكون القاعدة قد استطاعت عن طريق هذه الشركة أن تصل إلى معلومات مخابراتية شديدة السرية عن العسكريين وعن الحكومة الاتحادية.[25]

وقد تضمن تقرير جاريت جزءاً من تصريح أدلى به بليك بيسون، وهو نائب آخر لرئيس بتيك وصفه جاريت بأنه "مرتاح جداً" ولاحظ أنه خص زميلته في شبكة فوكس، كاترين هيريدج، بخبر تبرئة شركته وإعطائها شهادة بجودة صحتها الآليكترونية.

بيسون: حسب تقرير قناة فوكس الإخبارية الذي صدر في أوائل مساء يوم الجمعة في 6 كانون الأول/ ديسمبر، قالت الحكومة إن برمجيات بتيك سليمة، بعد دراسة شيفرتها بحثاً عن أدلة بأنها تفعل أي شيء غير ما هو معلن عنه، مثل السماح لموظفيها الداخليين بقراءة بيانات حساسة.[26]

ولقد كانت التباينات في تغطية هذه الواقعة على شبكات الأخبار في أوج حدتها في ذلك اليوم الأول من القصة. ولسوء حظ بتيك، فإن منافذ الإعلام المطبوع كانت لديها مساحة أطول لإثارة الاهتمام. فقد نشرت طبعة يوم السبت، 7 كانون الأول/ ديسمبر من النيويورك بوست قصة عن بتيك مليئة بتشويهات خاطئة عما حدث في مكاتب الشركة. فوضعت للقصة عنوانا مثيراً يقول: "غارة مضادة للإرهاب على برمجيات شركة مقرها في ماساشوسيتس". ومنذ البداية أكد مقال الصحيفة على احتمال كون بتيك تعمل بصفةٍ ما كخلية تمويل للقاعدة:

شن وكلاء اتحاديون أمس غارة على مؤسسة للبرمجيات عالية التقنية وفتشوا مكاتبها وملفات حواسيبها بحثاً عن علاقات تربطها برجل أعمال سعودي له ارتباطات مشكوك بها مع شبكة إرهاب القاعدة التابعة لأسامة بن لادن.

وقال مسؤولون اتحاديون إنهم يحققون في المزاعم بأن مالكي بتيك وبعض موظفيها في مقرها في ماساشوسيتس ربما يكونون قد سربوا أموالاً للإرهابيين.

إن فكرة الارتياب في كون مالكي بتيك وموظفيها قد سربوا أموالاً إلى القاعدة، وهي فكرة نسبتها الصحيفة إلى "مسؤولين اتحاديين" غامضين، تناقض رواية زياد الواردة في مقال كومبيوتر وورلد. فهو يقول إن مكتب التحقيقات الاتحادي قد أكد له أنه لم يكن يشتبه بأي واحد من موظفي بتيك آنذاك، ولا بالشركة نفسها. وقد احتوى مقال البوست على تشويه آخر للحقائق: "وقيل بأن بتيك يسيطر عليها ياسين القاضي، رجل الأعمال السعودي الذي جمدت إدارة بوش أرصدته في الولايات المتحدة بعد 11/ 9 بسبب دوره المشبوه كممول للإرهاب". وكانت هذه العبارة، غير المنسوبة لأي أحد، غير مدعمة بأي طريقة.[27]

وفي اليوم نفسه، نشرت النيويورك تايمز قصة كررت المواصفات المشكوك فيها نفسها لتلك الواقعة، بالرغم من أنها قدمت نسخة مبطنة متعددة الطبقات والتلميحات من القصة. ومع ذلك فقد بدأت بخبر غارة شنها عملاء اتحاديون على شركة برمجيات صغيرة في ماساشوسيتس. وكما في مقال البوست، كان هناك اقتباس منقول عن مصدر حكومي غير مسمى يكرر الزعم بأن القاضي له مصلحة جارية ومسيطرة في الشركة، وهو زعم لم يدعم بأي إثبات على الإطلاق:

"إن الشيء المهم هنا هو أن القاضي مدرج على قائمة ممولي الإرهاب، والهيئات الأميركية محظورة بموجب القانون أن تكون لها أي معاملة تجارية مع أي شخص في القائمة" – هكذا قال مسؤول كبير من منفذي القانون تحدث بشرط كتمان هويته.

وقال المسؤول: "إننا متأكدون بأنه هو الممول الرئيس للشركة"، بالرغم من أن المسؤول رفض تقديم أي دليل مفصل يدعم ذلك الاعتقاد. "والسؤال هو: هل كانت الشركة تعلم أن اسمه مدرج على القائمة، وهل استمرت في التعامل معه بالرغم من ذلك؟"[28]

ولكن التايمز نشرت أيضاً تعليقات أدلى به مايكل ج. سوليفان، المدعي الأميركي في بوسطن، وهي تعليقات كانت على طرفي نقيض مع اللهجة المفزعة التي ميزت كثيراً من التغطية، بدءاً من برنامج صباح الخير يا أميركا:

غير أن السيد سوليفان قد أصدر بياناً هذا المساء يقلل فيه من شأن احتمال كون برمجيات بتيك قد استخدمت للوصول إلى بيانات حكومية.

وجاء في البيان:"لقد تم التفتيش في سياق تحقيق جنائي مالي يجري حالياً. وإن تصنيفات أجهزة الإعلام له على أنه تحقيق بأعمال إرهابية هي تصنيفات سابقة لأوانها".

وقال السيد سوليفان أيضاً إن النظر في أنظمة بتيك الحاسوبية "لم يعثر على سبب للاعتقاد بأن لتلك البرمجيات أغراضاً ثانوية أو شيفرة خبيثة، أو أن هناك مخالفة من أي نوع".

وقال:"لم يتم تحديد أي نقاط ضعف وانكشاف فيما يخص أي منتجات تقدمها بيتك. وليس هناك دليل يوحي بأن نظامها معرض لأي ضرر أو يشكل أي مخاطر أمنية".[29]

ولقد تركزت روايات عديدة نشرت في غضون يومين من الواقعة على أن البحث في مكاتب بتيك كان جزءاً من تحقيق أوسع في علاقاتها المالية مع القاضي. وتم التأكيد على تصريحات المسؤولين من أمثال سوليفان بأنه لم يتم العثور على أضرار أمنية في برمجيات الشركة وأن الجانب "الإرهابي" في القصة سابق لأوانه فيما يتعلق بالشركة. أما قصة الاسوشييتدبريس التي جاء بها كيرت أندرسون في

7 كانون الأول/ ديسمبر، والمذكورة آنفاً، فقد تخلت عن كلمة "غارة" ووصفت الحادثة بأنها تفتيش "وافقت عليه" بتيك.

غير أن منافذ إعلامية أصغر ظلت تستخدم هذه الكلمة، وبالرغم من كثرة التقارير التي يجب أن تطمئن القراء، فقد كانت هناك ردة فعل راحت تتطور بسرعة. فقد ظهر مقال في مجلة بروفيداس جورنال بولتين الصادرة في رود آيلاند فيه تصريح منقول عن هيو ماكلير، رئيس تحرير مجلة KM World هي النشرة المذكورة آنفاً، والتي صنفت بتيك كواحدة من "مئة شركة مهمة" قال فيه: "إن بتيك ليست شركة ظلال مشبوهة. إنها منظمة مشروعة.[30] ومع ذلك فقد ذكرت البوسطن غلوب في 8 كانون الأول/ ديسمبر أن الشركة راحت تتلقى سيلاً دافقاً من بريد الكراهية،[31] كما أن الباتريوت ليدجر، الصحيفة اليومية الصادرة في كوينسي، ذكرت أن الشركة قد خسرت لتوها عقداً بمليون دولار، وأنها معرضة لخسارة المزيد من الأعمال التجارية في غمرة الهستريا التي خلقتها حمى أجهزة الإعلام المسعورة[32] كانت آثار التغطية الأولى الساعية للإثارة قد بدأت تكشف عن نفسها فعلاً.

التركيز على الأخبار المحلية، ضد الأخبار الوطنية:

ومع مرور الأيام وعدم ظهور دليل على عمل خاطئ من جانب أي واحد من موظفي بتيك، تخلت منافذ الإعلام الوطنية عن القصة أو كادت، تماماً مثلما اعتادت أن تفعل في كثير من الحالات ببساطة، عندما لا يكون هناك شيء جديد أو آسر يشد اهتمام المشاهدين. غير أن إحدى المطبوعات على المستوى المحلي ظلت تتابع قصة بتيك شهوراً عديدة – وهي باتريوت ليدجر الصحيفة اليومية الصادرة في كوينسي، بولاية ماساشوسيتس.

فبالنسبة لمراسلي باتريوت ليدجر، كانت حالة بتيك تمثل بئراً يمكن القيام برحلات كثيرة إليه لأن من المحتمل أن يدوم اهتمام قرائها به إلى أبعد بكثير من اهتمام الجمهور على المستوى الوطني. وقد استفادوا كثيراً بالتأكيد من وجود

موضوع بتيك لديهم كي يكتبوا عنه بشكل مستفيض. ومع ذلك، كانت التغطية في باتريوت ليدجر حيوية من ناحيتين:

فأولاً: عالجت الصحيفة على الصعيد المحلي الضرر الذي لحق بسمعة الشركة؛ فاستكشفت أبعاد ما حدث في أعقاب الاهتمام المحموم بالقصة في أجهزة الإعلام الوطنية، ولو كان ذلك الاهتمام قصيراً؛ وأثارت أسئلة حول معالجة الوكالات الوطنية للقضية؛ وأفسحت مجالاً لبروز أصوات موظفي بتيك.

وثانياً: فعلت الصحيفة بالضبط ما لم تفعله أجهزة الإعلام الوطنية، فأمضت وقتاً لتغطية القصة بأكملها ولم تقتصر على الأجزاء التي تشد انتباه أكبر عدد ممكن من القراء والمشاهدين. إن الفرق بين التغطية المحلية والتغطية الوطنية في هذه القضية مهم؛ لأن الشمولية في الأولى تفضح عيوب الأخيرة.

وكانت الباتريوت ليدجر قد كتبت عن بتيك أولاً وقبل عام كامل من التفتيش في 7 كانون الأول/ ديسمبر عام 2002. ففي عدد 27 كانون الأول/ ديسمبر عام 2001، صور مقال في القسم التجاري من الصحيفة نمو الشركة من مشروع مكافح إلى شركة متحدة ناجحة قادرة على المنافسة لها زبائن بارزون من أمثال إدارة الطيران الاتحادية. ففي المقال المعنون "قبل المنعطف"، أجرى كيث ريغان مقابلة مع جورج باترسون، كبير الموظفين الماليين والمنسق الرئيس في شركة بتيك، الذي أوضح أن إحدى زبائن بتيك، وهي شركة مرافق كبرى، قد وفرت سبعة وأربعين مليون دولار من تكاليف التشغيل بعد تطبيقها لبرمجيات بتيك في قسم تقانة المعلومات فيها؛ مما أعطى مردوداً للاستثمار قدره 3500 بالمائة. وقال بيترسون لصحيفة باتريوت ليدجر: "إن أرقاماً كهذه تبيع نفسها بنفسها" (أي تجد رواجاً). وقد احتوى ذلك المقال في عام 2001 كذلك تعليقات عديدة من مؤسس الشركة ورئيس موظفيها التنفيذيين، أسامة زياد. وفي ذلك الحين، لم تكن هناك أهمية لتفاصيل مثل بلد زياد الأصلي أو انتمائه الديني. فلم يشملهما المقال، لأنه كان يركز في آخر الأمر على الناحية العملية التجارية فحسب.

ولكن هذا كله قد تغير بالطبع في العام التالي، عندما انقض وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي على المدينة وتبعتهم على الأثر فرقة طوارئ كاملة من مراسلي أجهزة الإعلام الوطنية. ولقد نشرت الباتريوت ليدجر قصتها الأولى عن الواقعة يوم الجمعة في 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 2002 فذكرت غارة بعد منتصف الليل على الشركة، وضمنتها معظم التفاصيل الموجودة في رواية وكالة الأسوشييتد بريس وقصص المنافذ الإعلامية الوطنية الأخرى، مثل تراث زياد اللبناني. وكانت لمراسلي الصحيفة المحلية ميزة معرفة البلدة على نحو حميم أكثر التصاقاً. فشملت قصتها تعليقات من مصادر محلية عن خاتمة القصة.

"كان يبدو أنهم أناس شرفاء، فلم تكن تحوم حولهم أي شبهة"، كما قال توماس أوكونيل مدير الخدمات الإدارية لخليج مارينا، التي كانت تؤجر مساحة لمكاتب بتيك.

وقال أوكونيل: إنه لم يساعد وكلاء الجمارك على دخول مكتب الشركة في الليلة الماضية. وقال عن زياد: "يبدو أنه رجل أعمال ذكي فطن، ولم تكن لنا أي مشكلة معه على الإطلاق".

أما آماندا إنغلز، النادلة في دكان شطائر خليج مارينا في بناية فيكتوري رود، فقد قالت: إن شقيق زياد كثيراً ما كان يأتي للحصول على غداء شقيقه. وقالت: إن أسامة زياد لم يكن ودوداً.

وقالت: إنهما كانا يأتيان بانتظام، ولكنهما توقفا عن ذلك قبل حوالي شهرين.[34]

كان الكلام المنقول عن أوكونيل له صلة بالموضوع، ولكن إضافة تقييم أنغلز لسلوك شقيق زياد في هذا الوقت بالذات هو شيء يثير الشكوك. فقد أسهمت تعليقاتها، ولو عن غير قصد، في سحابة الريبة التي كانت تتشكل بسرعة فوق رئيس موظفي بتيك التنفيذي. إذ ما هي النسبة المئوية للزبائن الذين يصفهم مستخدمو مطاعم الوجبات السريعة، عند الضغط عليهم بالسؤال، بأنهم "ودودون"؟ وما الذي

قصدته النادلة آنغلز بقولها إن زياداً لم يكن كذلك؟ وما أهمية كون زياد قد تخلى عن رعاية دكان شطائر خليج مارينا؟ فلعل الأخوين قررا تجربة مؤسسة أخرى، أو أنهما ببساطة لم يعودا يستسيغان شطائر ذلك المخزن. لم تكن هناك طريقة لمعرفة حقيقة الأمر بالرغم من أن هذه المسألة لم تكن لها علاقة بالقصة في آخر الأمر، فإنه في غمرة دوامة الذعر التي بدأتها رواية صباح الخير يا أميركا، كانت التفاصيل التافهة والضئيلة وحتى غير ذات الصلة قد تكتسب مغزىً مصطنعاً تماماً وينذر بالشؤم. فالمشاهد الذي يرى التقارير على تلفزيون شبكة ABC أو شبكة MSNBC ثم يلتفت إلى صفحات باتريوت ليدجر قد يجد بعض الأهمية في هذا التغيير المفاجئ الذي يبدو جذرياً وكبيراً في عادات الأكل لدى زياد وأخيه، ولكن لو كانت هناك صلة تبرز احتواء القصة على هذه الأمور، فقد كان على المراسلين أن يوضحوا هذه الصلة.

وكانت طبعة اليوم التالي من باتريوت ليدجر تحتوي على ما لا يقل عن خمس قصص كاملة عن قضية بتيك، وكلها على الصفحتين الأوليين -. فبالنسبة للصحيفة كانت القصة تعادل في حجمها حجم أي خبر تحصل عليه مدينة كوينسي. وكانت القصة الافتتاحية المعنونة: "الشركة التي تعرضت للغارة تنكر صلتها بالإرهاب"، تبدأ من حيث انتهت قصة اليوم الأسبق فتجري تفحصاً إضافياً لاستثمارات القاضي وتعترف بالفوضى الملتبسة التي تحيط بهذه القضية.

قال مسؤولو بتيك: إنهم قد تعاونوا بشكل كامل مع التحقيق، وأنكروا كل التقارير السابقة عن غارة سرية شنتها السلطات الاتحادية في الهزيع الأخير من الليل. فقد سمح أسامة زياد، الموظف التنفيذي الرئيس، للمحققين بدخول المبنى في حوالي الثامنة مساء يوم الخميس كي يقوموا بالتفتيش. وتنوي الشركة أن تستمر في مساعدة التحقيق الحكومي، كما قال جونسون.[35]

وفي ذلك الحين كان اهتمام أجهزة الإعلام نفسه قد صار جزءاً من القصة. فقد احتوى المقال على ملاحظة كيفية سعي بتيك المحموم للاحتفاظ بالزبائن وسط

معمعة هذا النزاع. وقد أخبرت الشركة المراسلين عند تلك النقطة أن هناك عقداً مهدداً بالخطر قيمته مليون دولار. كما خرجت على الناس رواية صباح الخير يا أميركا - هي الأخرى:

تنظر الشركة في مسألة طلب اعتذار من شبكة ABC الإخبارية، التي كانت أول من أذاع القصة عن التفتيش الحكومي ضمن برنامجها صباح الخير يا أميركا يوم الجمعة، وقال بليك بيسن نائب رئيس مبيعات الشركة: "إن هذه القصة لم تكن حقيقية. بل إن من الواضح أنها أفضل مثال على الصحافة الصفراء. وهذا شيء محزن حقاً".[36]

وقد شملت القصة كذلك تعليقات مايكل سوليفان حول كون وصف أجهزة الإعلام للتفتيش بأنه تحقيق في الإرهاب هو وصف سابق لأوانه. وخصصت إحدى القصص في طبعة النهار لمعالجة حصرية لما نجم عن التغطية الإعلامية من آثار. وأظهرت القصة على وجه التحديد التأثيرات السلبية السيئة الحظ لما تنشره أجهزة الإعلام الوطنية.

واتصل بالشركة زبائن آخرون قائلين: إنهم يخططون لسحب معاملاتهم التجارية معها. وتلقت بتيك سيلا من بريد الكراهية الإليكتروني يحذر موظفيها، حسب قول جونسون، بعبارة:"عودوا إلى الشرق الأوسط، أيها الإرهابيون".[37]

وتتفحص المقالات الباقية في 7 كانون الأول/ ديسمبر الجوانب المختلفة من القضية؛ فيعالج أحدها المسائل التقنية المتعلقة ببرمجيات بتيك، ويشمل رأي خبير يقول لعله لا يوجد أي خطر في استعمال تلك البرمجيات.[38] وكانت إحدى القصص الأخرى متابعة بطريقة مّا للصورة السابقة المنشورة في كانون الأول 2001، تركز على زياد، مع فارق أن انتماءه الإسلامي صار جزءاً من الصورة هذه المرة.

وزياد، المسلم، هو عضو نشيط في مركز ولاية نيو إنغلاند في كوينسي بوينت، يحضر الصلوات الدينية في معظم أيام الجمعة، التي هي عطلة المسلمين

الأسبوعية. وقد وصفه أحد الذين يحضرونها هناك بأنه تقي. وقال زائدة حسن شو، مدير مكتب المركز:"إنه رجل لطيف جداً ورائع. ويؤدي صلواته هنا على الدوام".[39]

وما إن حل يوم التاسع من كانون الأول/ ديسمبر حتى كفّت الباتريوت ليدجر عن تسمية التفتيش غارة، وأبعدت تركيزها عن التحقيق الذي تناقصت أهميته، وركزت بدلاً من ذلك على تأثير الاهتمام السلبي المنصب على الشركة. وفي 10 كانون الأول/ ديسمبر نشرت افتتاحية حول القضية بدأتها بالقول: "إن عملية التفتيش في شركة البرمجيات في خليج مارينا يوم الخميس الماضي بدت في أول الأمر كأنها قصة كبيرة"، ثم أثارت الصحيفة أسئلة لم تلق إجابة عن التحقيق، ودعت إلى محاسبة الحكومة على واقعة تركت هدفها "يتلوى في الريح" فقالت في الافتتاحية:

لقد تضررت بتيك. وأخذت تعاني من أسوأ علاقة ممكنة في أعين عامة الناس وهي الاشتباه بعلاقتها مع الإرهابيين. وعندما تراجع الناطقون الحكوميون عن شبهاتهم في وقت متأخر من يوم الجمعة، كانت القصة قد صارت من الأخبار الوطنية طيلة ذلك النهار.[40]

وكان من المثير للاهتمام أن افتتاحية 10 كانون الأول/ ديسمبر قد وضعت عبء تبرئة اسم بتيك على كاهل الحكومة تماماً، بالرغم من أنها أشارت إلى التقارير المفرطة التحمس في أجهزة الإعلام وآثارها الضارة. وقدر للتغطية في الصحيفة أن تستمر أشهراً عديدة على أية حال. وكانت هذه هي النقطة الحساسة التي افترقت عندها طرق الصحافة المحلية والصحافة الوطنية.

فبينما استمرت الباتريوت ليدجر في متابعة القصة عندما تناقصت الإثارة فيها كثيراً، تخلت عنا الصحافة الوطنية ببساطة وانتقلت إلى غيرها، فلم تعد تهتم بالتريث عند قصة اتضح أنها لم تكن مليئة بالدراما كما كان المحررون يظنون. ومن جهة، يمكن توضيح ذلك بسهولة، إذ إن تأثير الاهتمام الإعلامي في شركة مقرها

في كوينسي قد يكون مثيراً لاهتمام الناس في كوينسي. ولكن في سائر أنحاء البلاد كانت تحدث أخبار أهم. ومن الجهة المعاكسة، فقد كانت عناصر النسخة الأولية وغير المذكورة في التغطية من القصة هي الأجدر بشد الانتباه الوطني. وكانت تلك العناصر هي التي سببت أكبر الأضرار. ويكاد يكون من المؤكد أن البريد الإليكتروني الذي أرسل إلى بتيك كما هو موصوف أعلاه قد نجم عن التغطية الوطنية للواقعة في 6 كانون الأول/ ديسمبر. ولن يكون مدهشاً للمرء أن يعلم أن معظم كتاب ذلك البريد لم يكونوا قد سمعوا بالشركة من قبل على الإطلاق.

وقد ذكرت المقالات اللاحقة في باتريوت ليدجر المشكلات المالية داخل بتيك، ورد الفعل المستمر والاستجابات من المجتمع المحلي المسلم، ومتابعات ما يستجد في وضع التحقيق. ومن الغريب أنه بحلول يوم 22 كانون الثاني/ يناير عام 2003 كانت الصحيفة قد عادت إلى الإشارة إلى الحادثة على أنها غارة.[41] وفي اليوم التالي، ذكرت أن السناتور تشارلز ي. غراسلي (الجمهوري عن ولاية آيوا) كان يدعو مكتب التحقيقات الاتحادي إلى إجراء مزيد من التدقيق في برمجيات بتيك بحثاً عن علاقات محتملة بالإرهاب، وذلك بالرغم من أن توم ريتش، مدير أمن الوطن، كان قد برأ برمجيات الشركة[42].

ثم استخدمت الباتريوت ليدجر حالة بتيك في أيار/ مايو عام 2003 كجزء من تحليلها لتأثير لائحة قانون الوطنية الأميركي على الحريات المدنية. ونقلت عن زياد قوله: انه لا يعتقد بأن تجميع المعلومات العنصرية قد لعب دوراً في واقعة كانون الأول/ ديسمبر المنصرم.

قال أسامة زياد، صاحب شركة بتيك لتطوير البرمجيات في كوينسي: إن تجميع المعلومات العنصري لم يلعب دوراً في تفتيش السلطات الاتحادية لشركته في الشتاء الماضي.

ومع ذلك فإنه يعترض على أحكام قانون الوطنية التي يعتقد بأنها تعتدي على حريات الأميركيين المدنية.

وقال زياد في مقابلة معه هذا الأسبوع: "لا أعتقد أن هذه هي الطريقة التي تعالج بها القضية الراهنة. بل هذا ما يريده الإرهابيون - أن نخسر قيمنا. فعلينا أن لا نضحي بحرياتنا وحقوقنا المدنية أبداً".

وكانت شركة زياد قد تعرضت للتفتيش في كانون الأول/ ديسمبر الماضي بسبب الاشتباه في ارتباطها بممول للإرهاب من السعودية. وقد أنكر زياد الارتباط بعنف. ولم توجه أي اتهامات إليه أو إلى المسؤولين في شركته.

وقد أمسك الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ومجموعات أخرى بقضية بتيك وغيرها في سائر أنحاء البلاد كأمثلة على تعسف الحكومة الناجم عن قانون الوطنية.

وقالت كارول روز المديرة التنفيذية للاتحاد: "إن ما نشهده هو كمية لا مثيل لها من السلطة تتجمع في يد الفرع التنفيذي من الحكومة. فقد حدث تغيير جذري في نظام الضوابط والموازين الذي كان يحمي حقوقنا المدنية طيلة القرنين الماضيين".[43]

ولئن كان هناك أي شخص في موقع يمكنه البت فيما إذا كان تجميع المعلومات العنصرية قد لعب دوراً في قيام الحكومة فعلاً بالتفتيش، فإن هذا الشخص هو زياد. ويبدو اعتقاده مبرراً على ضوء التغطية التي تم تحليلها حتى الآن. وبدلاً من ذلك فإن أجهزة إعلام مفرطة التحمس قد جعلت شركته وموظفيها ضحايا لما ساد البلاد من الهستريا في أعقاب 11/ 9 - حتى وان لم تكن تلك الأجهزة مدفوعة بنزعة التمييز بل بمزيج من التصعيد الدائم لقصة مثيرة تزيد التوزيع، ونزعة إرضاء تحيزات جمهورها المتحامل.

غير أن المشكلات لم تنته عند هذا الحد. بل كان هناك عنصر آخر في تغطية أجهزة الإعلام الوطنية الفورية المباشرة للتحقيق في شركة بتيك، ولعله هو العنصر الأكثر مدعاة للقلق. ذلك أن هيوارد كيرتز، كاتب العمود الصحفي في الواشنطن بوست ومضيف البرنامج الإعلامي مصادر موثوقة الذي تبثه شبكة CNN، كتب عن

جانب من التحقيق لم يرد له ذكر في أي مكان آخر، بعد يوم واحد فقط من نشر القصة لأول مرة في صباح الخير يا أميركا، وتصور الأسرار التي يكشفها تقرير كيرتز تنافس المنافذ الإعلامية - المستعجلة لاقتناص قصة كبرى - على الدخول في ترتيبات لتبادل الخدمات واحدة بواحدة مع مكتب التحقيقات الاتحادي، حتى قبل وقت طويل من وصول أول الوكلاء إلى مكاتب بتيك أصلاً.

وليس من غير المألوف أن يجري المراسلون المكلفون بتغطية أخبار تحقيقات جنائية بعض الترتيبات مع الوكالات التي تقوم بالتحقيق، وهي صفقات يوافق فيها المراسل على إيقاف نشر القصة حتى تصبح الوكالات جاهزة للتحرك، وفي المقابل تعده الوكالات بمنحه تغطية حصرية لا تعطى لغيره، أو تعطيه إنذاراً مبكراً قبل اعتقال شخص ما (وكان هذا النوع من الترتيب جزءاً بارزاً من نهاية فيلم "الشخص الداخلي" في عام 1999، الذي يصور بطريقة درامية محاولات منتج برنامج 60 دقيقة، لويل بيرغمان، لبث مقابلة مثيرة للجدل والخلاف على شاشة التلفزيون. وفي الفلم يكتشف بيرغمان (الذي يصور شخصيته الممثل آل باسيتو) أن وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي على وشك اعتقال شخص ما في قضية تفجير قنابل، فيتحدث هاتفياً مع قائد التحقيق، الذي يحذره من نشر كلمة واحدة، وفي المقابل يعده بأن "يخصه وحده" بالخبر. وهكذا ينتهي الأمر بانفراد شبكة كولومبيا الإذاعية (CBS) بتغطية حصرية لعملية الاعتقال، فتسبق الشبكات الأخرى إلى القصة).

وفي حالة بتيك، كما جاء في مقال كيرتز، كان يبدو أن ما لا يقل عن ثمانية منافذ إخبارية - بما فيها شبكات الإذاعة الإخبارية الكبرى الثلاث كلها - كانت تعلم بالتحقيق قبل وقت طويل من عملية التفتيش الفعلية في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2002. وفي المقال المعنون: "ثغرة تفسد سبقاً صحفياً: عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي يفشلون في الوفاء بوعد إخباري" كتب كيرتز:

"كانت ثماني منظمات إخبارية تعلم سلفاً بأمر التحقيق، وقد وافقت على إيقاف نشر القصة، حسبما قالت مصادر حكومية. ولكن المنفذ الإخباري الذي ظل منشغلاً

بالقضية أطول من غيره، وهو محطة CBS في بوسطن، لم يخبر بأن الغارة كانت وشيكة.

وقال جو برغانتينو، المراسل في تلفزيون WBZ ببوسطن: "لقد وعدونا لأننا وافقنا على التريث بإعلامنا قبل شن الغارة. وفي النهاية لم يحدث ذلك. ولقد أصبنا بخيبة أمل بالتأكيد. فقد كذبوا علينا. فكان ذلك تطوراً مثيراً للقلق والإزعاج".

وحسبما جاء في المقال، فإن محطة تلفزيون WBZ المتفرعة من شبكة CBS بدأت تحقق بوضع شركة بتيك عندما اتصلت امرأة أعمال محلية بالمحطة لتستفسر عن مشروعية الشركة بعد أن كانت قد اتصلت بمكتب التحقيقات الاتحادي للغرض نفسه فلم تحصل على جواب. وعندما علمت السلطات بأن برغانتينو كان يتشمم الأخبار فيما حوله، أمرته وزارة الخزانة أن يتريث لأسباب تتعلق "بالأمن القومي". وفي المقابل وعدته بأنه سيتلقى إنذاراً مسبقاً بعملية التفتيش.

ولا يذكر مقال كيرتز حقيقة أنه لم تكن هناك غارة أبداً، بالرغم من أن تقريراً أذيع في اليوم السابق على شاشة CNN قد أثار مشكلة حول كلمة "غارة". والواقع أن كيرتز يكتب أن الشركة قد تعرضت لغارة، وأنه يقال إن بتيك يمولها القاضي، هكذا باستخدام الفعل المضارع للزمن الحاضر آنذاك.

وكان أكثر الأشياء إثارة للأعصاب فيما تكشف عنه المقال هو أن فراغ صبر المنظمات الإخبارية قد أثر بالفعل على تسلسل الوقائع التي حدثت في مكاتب بتيك.

لعل أجهزة الإعلام قد حرضت السلطات على عمل في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقد قال برغانتينو: "لقد ناقشنا معهم نفاد صبرنا حول هذا الأمر. وعند إحدى النقاط قلنا لهم إننا ننظر في أمر النشر في الأسبوع التالي. ولم يكن هناك أي تهديد".

وتلقى براين بروس، مراسل الـ ABC خبراً من مصادره يوم الخميس بأن "منظمات إخبارية أخرى قد خرقت الاتفاق، وإننا ينبغي أن نعي بأن شيئاً ما قد

يحدث في الساعات الأربع والعشرين التالية". كانت عاصفة ثلجية كبرى قد أغلقت مطارات نيويورك، وهكذا أرسلت شبكة ABC موظفيها بالقطار على عجل إلى ساحة وقوف السيارات خارج مكاتب بتيك في كوينسي.

وتابع برغنتينو التذمر من كونه قد ترك خارج الحلبة ففاته تصوير لقطات لعملية تفتيش منتصف الليل، التي لا بد أنها شكلت بالنسبة لشبكة CBS إذاعة خبر يعادل الدفع بالقاذورات. وقد اختتم كيرتز قصته بملاحظة أن "حقوق التبجح مهمة في التلفزيون. فقد تبجح موقع المحطة على الشبكة بأن "الغارة نتيجة مباشرة لتحقيق قام به فريق تابع للقناة الرابعة في محطة WBZ الأولى".[44]

وبعبارات أخرى، فإن هذه المحطة التابعة لشبكة CBS كانت تدعي الفضل في اختلاق خبر لم يحدث. وبالرغم من الخبر الذي لم يحدث - إذ لم يطرح اسم أي شخص في الشركة كمشتبه به، ولم تذكر وكالات التحقيق مثالاً واحداً كانت فيه منتجات الشركة تعد غير سليمة بأي حال من الأحوال - فإن الضرر المالي الناجم عن مجرد تصور وجود عمل خاطئ كان حقيقياً جداً. فقد ضاعت ملايين الدولارات على الفور، حسبما جاء في تصريح أصدرته الشركة لوسائل الإعلام، وضاعت كذلك عشرات الملايين من الربح المحتمل. ومن غير المحتمل أن تكون شبكة CBS مستعدة لقبول كونها صاحبة الفضل في ذلك.

وكما اتضح في عدد كبير من الحالات البارزة إعلامياً، والتي كانت أحدثها حالتا ريتشارد جيويل ووين هولي، فإن قوة حملة لتشويه السمعة جيدة التوجيه والتركيز في أجهزة الإعلام الوطنية هي قوة كاسحة غلابة حقاً، والسبب في ذلك بسيط تماماً كما هو مثير للغيظ.

إن هناك فرقاً حرجاً حساساً بين التحقيق الجنائي وبين الإبلاغ عنه في وسائل الإعلام. فأدوات القانون التي تلاحق المشبوهين مثلومة متبلدة الإحساس، وقد تخطئ كما ثبت في مناسبات لا حصر لها. ومع ذلك فإن هناك عقداً إلزامياً بين

تلك الأدوات وأي شخص يتعرض للتحقيق، أي إن إجراءات المقاضاة الأصولية سوف تتبع، فإذا كانت الأدلة في صالح المتهم فإن اسمه سوف يتبرأ. أما مع وسائل الإعلام فليس هناك عقد كهذا. فالصحيفة، أو البرنامج الإخباري التلفزيوني يستطيعان، حسب مزاجيهما، أن يسلطا الانتباه الوطني على شخص مشتبه بجريمة، فيعطيان مصداقية للتحقيق بمجرد الإبلاغ عنه. فإذا ارتأى (صباح الخير يا أميركا)، أو (نيويورك تايمز) أو (بوكانان والصحافة) أن من المناسب أن يخصصوا مواردهم النفيسة من الوقت والطاقة لتحقيق ما، فإن من المؤكد أنه يجب أن يكون لذلك سبب وجيه. فإذا لم يسفر التحقيق عن شيء، فإن تلك الوسائط الإخبارية ليست ملزمة بأن تنفق أي وقت في الإبلاغ عن المحصلة كالوقت الذي أنفقته على الإمكانية المجردة لجريمة مشتبه في أمرها. فليس هناك عقد. وهذا ما تعلمته بتيك، ورئيسها وموظفوها. فبرغم كل التغطية التي حظيت بها القصة في ذينك اليومين الأولين، لم تظهر سوى قصاصة جزئية صغيرة فيما يخص العواقب. فلم يقم أحد بإجراء تصحيح كلمة "غارة". وبالرغم من كل التفاصيل الفوضوية المربكة، وتشغيل أجهزة الإنذار، والتحذيرات المبالغ فيها من كارثة، فإن حالة بتيك تظهر بشكل جلي قوة الكلمة الخطأ.

وأخيراً، ففي حالة ما إذا كان أي شخص قد أخطأ فهم هذه النقطة بشكل كلي، فإننا نورد تعريف كلمة الغارة:

غارة (اسم):

1- هجوم مفاجئ تشنه قوى مسلحة صغيرة.
2- دخول مفاجئ بالقوة إلى مكان ما تقوم به الشرطة: كالغارة على وكر للقمار.
3- دخول إلى منطقة شخص آخر بغرض الاستيلاء على سلع أو نفائس.
4- عملية افتراسية تشن ضد خصم منافس، وخاصة في محاولة اجتذاب موظفي منظمة منافسة أو أعضائها.

5- محاولة لفرض السيطرة على شركة، كما في الحصول على غالبية أسهمها.

6- محاولة المضاربين تخفيض أسعار الأسهم بعمليات بيع منسقة.

المصدر: (الطبعة الرابعة من قاموس التراث الأميركي للغة الإنجليزية).

"ثالوث شوني": الاقتراب من الجنون وأجنحته في برامج العروض الكلامية:

كانت مناسبة مرور العام الأول على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر حدثاً إعلامياً هائلاً كالقنبلة. فقد أولته شبكات الأخبار المتلفزة تغطية على مدار الساعة. وأدى قيام الحكومة الاتحادية برفع درجة الإنذار من خطر الإرهاب إلى مستوى اللون البرتقالي لأول مرة في تاريخ جهاز الإنذار بالألوان المشفرة إلى إضافة شعور بالرعب إلى العواطف التي كانت معقدة طوال الأسبوع بكامله. وفي وسط هذا الجو المشحون بتوتر عالٍ حدث شيء ما في مطعم شوني بمدينة كالهون في ولاية جورجيا.

كان ثلاثة رجال يدل مظهرهم بوضوح على أنهم من أصل عربي يتناولون وجبة في صباح يوم 13 أيلول/ سبتمبر عام 2002 في مطعم شوني. وتصادف أن كانت تتناول الغداء في الوقت نفسه ممرضة من كارترزفيل بولاية جورجيا تدعى يونيس ستون مع ولدها. وعند نقطة ما، اقتنعت هذه المرأة بأن الرجال الثلاثة، الذين كانت تسمع حديثهم بشكل متقطع، كانوا منهمكين إما بالتخطيط لهجوم إرهابي على الولايات المتحدة، أو برواية النكت عن مرور عام على هجمات 11/ 9. فاتصلت ستون هذه بالسلطات. وفي غضون ساعات أوقفت سيارتا الرجال الثلاثة - الذين تبين أنهم طلبة يدرسون الطب - بالقوة على امتدادٍ لطريق فلوريدا يعرف باسم درب التمساح (آلليغاتور آلي).

ونجم عن هذه الحادثة سيرك إعلامي، فقد جاءت في أعقاب الذكرى السنوية. فقطعت البرامج التلفزيونية في صباح الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2002

بصور حية على الهواء مباشرة من الجزء المنغلق من الطريق الذي أوقفت فيه سيارتا الرجال الثلاثة، وراح فريق الخبراء يفتش في حذر عن متفجرات فيها.

فلم يعثر على شيء. وعند نهاية اليوم كانت سلسلة الأحداث كلها قد وقعت في الوقت نفسه تحت الأضواء المركزة والنزاع. فقد أنكر الرجال الثلاثة - وهم قمبيز بط، وأيمن غيث، وعمر شوداري - أنهم كانوا يعلقون - بالمزاح أو غير المزاح - على الهجمات الإرهابية أو على الذكرى السنوية لـ 11/ 9، وقالوا لأجهزة الإعلام: إن ستون قد اجتزأت محادثتهم وأساءت تفسيرها؛ وعلى الأخص إشارتها لتعليقات حول عبارة "هدمها" التي ربطتها بالبنايات، بينما كانوا يقصدون سيارة. وتحدثت يونيس ستون بدورها إلى الصحافة فدافعت عن عملها، وأصرت على أن أولئك الرجال كانوا يناقشون مؤامرة إرهابية بالفعل، وربما على سبيل النكتة كرد فعل على النظرات التمييزية التي كانت توجهها إليهم ستون وزبائن آخرون. وفي آخر الأمر لم توجه اتهامات للرجال الثلاثة، بالرغم من أن ملف التحقيق معهم ظل مفتوحاً حتى شهر حزيران/ يونيو عام 2003.

وكما في حالة بتيك، فإن كثيراً من المنافذ الإخبارية أبلغت عما تبين أنه معلومات خاطئة في وقت سابق، حتى بعد أن راحت القصة تتطور. فكانت هناك قضية ما قيل عن اصطدام السيارة الأولى من السيارتين بكوة دفع الرسوم على الطريق قبيل إيقافها. فعند نقطة مّا في أثناء إرسال التقارير الإخبارية الأولى برزت هذه التفاصيل، وتم الإبلاغ عنها في كثير من الحالات على أنها حقائق، فكتبت الواشنطن بوست في 14 أيلول/ سبتمبر: "بدأت هذه القصة المليئة بالمشاحنات بعد منتصف الليل في بكرة هذا الصباح عندما أسرعت سيارة فاخترقت كوة الرسوم خارج مدينة نابولي بولاية فلوريدا دون دفع الرسم المطلوب وهو 75 سنتاً".[45] وقد أنكر الرجال الثلاثة أن تكون سيارتاهم قد نسفتا تلك الكوة في مرات عديدة ظهروا فيها على شاشة التلفزيون على مدى الأيام التالية. وواجهوا في بعض الحالات

تشككاً وردود فعل عدوانية تماماً من الذين أجروا المقابلات معهم بشأن هذه النقطة. فكانوا يقولون للعرب: إن الشرطة هي التي قالت: إنهم نسفوا كوة الرسوم. ومن المؤكد أن الشرطة لا تكذب. والواقع انه عندما أذيع شريط الفيديو الذي التقط للكوة تلك الليلة، اتضح أن التهمة كانت زائفة. فكان من المذهل أن مقال الواشنطن بوست قد عالج مسالة الإرهاب بتشكك في صحتها ومع ذلك كان فهمه للأمر خاطئاً: "ولكن هناك أشياء كثيرة لا تستقيم. فإذا كانوا إرهابيين فلماذا يتكلمون بصوت عال عن خططهم في مكان عام؟ ولماذا يدفعون ثمن وجبتهم ببطاقات الائتمان؟ ثم لماذا يحرثون طريقهم عبر صدم كوة الرسوم على الطريق؟"[46]

ويبدو أن كثيراً من المراسلين قد سلموا بصحة الفرضية القائلة بأن الرجال كانوا يتفكهون بالنكت، متجاهلين ما يبدو أنه التفسير الأرجح لما حدث: فقد لاحظت يونيس ستون الرجال الثلاثة، ورأت أنهم عرب في مطعم لعله لم يكن يستقبل كثيراً من العرب. فأساءت فهم الأجزاء التي سمعتها من محادثتهم كما تبينتها. وكما أمرت الحكومة المواطنين الأميركيين في مناسبات عديدة، فقد اتصلت بالسلطات لتشاطرها قلقها ومخاوفها. فحققت السلطات بالأمر ووجدت أنه كله سوء فهم.

فلم تكن هناك مشكلة إذن، إلا عندما تدخلت أجهزة الإعلام. ونتيجة للتغطية الهستيرية، التي من الإنصاف القول إنها ركزت بقدر متساو على احتمال كون يونيس ستون امرأة متحاملة اختلطت عليها الأمور، واحتمال كون الرجال الثلاثة يهددون بنسف بناية (وكان التركيز غير عادل ولا منصف في الحالتين) فقد طرد الرجال الثلاثة من كلية الطب التي كانوا مسجلين فيها. وانتهى الأمر بالسيدة ستون في المشفى للعلاج من آلام في صدرها. وسيتم نسيان المعمعة كلها. ولكن الجدير بالتذكر هو المدى الذي كان يسمح للبعض بالوصول إليه في أجهزة الإعلام بلا عقاب.

ولقد كان أبشع عمل ارتبط بقصة شوني هذه، وأحد أسوأ الكتابات المعادية للعرب بفظاظة في أعقاب 11/ 9 هو الذي جاء من آن كولتر إياها، المحافظة المتعالمة

الجدلية التي صار شعارها الشنيع مشهوراً ببشاعته في أعقاب 11/ 9 مباشرة عندما هتفت:"أن نغزو بلادهم، ونقتل قادتهم ونرغمهم على اعتناق النصرانية." (وقد أنهت مجلة ناشنال ريفيو علاقتها مع كولتر بعد ذلك بوقت قصير.)

فكتبت كولتر عن الحادثة في عمودها المسمى "القانون والحرية" على موقع وورلدنيت ديلي مستودعاً من النزعة المحافظة ونشرت عمودها على الموقع في الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2002، بعد ما يقرب من أسبوع كامل من تلك الواقعة وجعلت عنوانه "وهكذا يدخل ثلاثة عرب مقصفاً". . . ، ثم انحدرت إلى جعجعة تافهة لا طعم لها. فبدأت تصف الحادثة باستعارة بعض كلمات يونيس ستون عن أقوال الرجال الثلاثة، فابتعدت بها عن السياق ولم تنسبها لأحد، بل كأنها كانت تنقل عن نص حرفي لواقعة شهدتها بنفسها، فكأنها سمعت الرجال يقولون:

"إذا كان الناس يظنون أن 11/ 9 هي شيء خطير، فلينتظروا حتى يروا 13/ 9".

"هل تعتقد أنه سيتهدم؟"

"حسناً، إذا لم يتهدم فإن لي اتصالاتي. ولسوف أجلب ما يكفي لهدمه".

وكانت العبارات التالية لذلك وضيعة وبشعة: "وقد أخذت الوطنية يونيس ستون أرقام سياراتهم واتصلت بالشرطة بينما غادر المسلمون المرحون (وكان بودي أن أعطيكم أسماءهم، ولكنها في غاية التعقيد. ولحراس غوانتانامو سبب وجيه لاستخدام الأرقام بدل الأسماء.)"[47] فهذا النوع من اللغة الملتهبة المتعصبة العمياء هو وسيلة كولتر المفضلة الخطابية الطنانة، التي أكسبتها الملاحظة التالية من مراسل الغارديان جوناثان فريدلاند:"إنها تستطيع بجملتين فقط أن تعزف على وتر التعصب المفضوح، ثم تلينهما بسطر فيه من الاستفزاز ما يجعل القارئ يظن أنها تمزح، ثم تختتم أداءها بتشنيع كاسح التلطيخ للعدو المتحرر. لقد حولت هذه الأنغام المتكررة إلى شكل من أشكال الفن".[48]

وعلى أية حال، فقد ارتأت كولتر أن من المناسب أن لا تذكر أسماء الرجال الثلاثة في عمودها بأكمله، وراحت تشير إليهم بدلاً من ذلك بكلمة "المسلمين" فكررتها ما لا يقل عن عشر مرات. وأشارت إليهم بعبارة "الجواسيس الثلاثة"، وكررت عبارة صدمهم لكوة الرسوم على الطريق: "في تلك الليلة، بعد منتصف الليل، قامت إحدى السيارتين اللتين يقودهما المسلمون بصدم كوة رسوم - على الأقل حسب رواية الجميع ما عدا منارات الصدق هؤلاء". وبالطبع، في هذه النقطة ثبت أن الرجال الثلاثة كانوا منارات صدق بالضبط.

ثم اتهمت كولتر هؤلاء الرجال بأنهم "اتهموا الأميركيين، ولاسيما الجنوبيين منهم، بأنهم عنصريون جهلة" ولكي تدعم ادعاءها اقتطفت عبارة من "شقيقة واحد" (من المسلمين البغيضين الذين لا أسماء لهم)، ولكن العبارة المقتبسة لم يكن فيها مثل هذا الاتهام، ولم يكن ذلك عجيباً.

وهكذا يستمر عمودها بقولها:

والحقيقة أن عدم القراءة هو الذي ضلل الأميركيين فجعلهم يتشدقون بالهتاف الغوغائي الأجوف عن كون الإسلام "دين سلام"...

إن المسلمين غير الإرهابيين يطلقون إشارة خطر كاذبة عندما يلعبون هذه الألعاب... وبدلاً من الاغتذاء بكراهية أميركا للتحامل، ينبغي على هؤلاء الأولاد التافهين أن يستفيدوا من قدرة أميركا على المغفرة، ويعترفوا بأنهم فعلوا شيئاً غبياً بالفعل، ويكفوا عن الكذب.[49]

إن آراء كولتر لها ما يبررها كلما ظهرت على شاشات شبكة فوكس الإخبارية أو شبكة MSNBC، وكتبها تباع منها نسخ كافية إلى درجة أن دار نشر راندوم قد أعلنت في حزيران/ يونيو عام 2003 أن قسم كراون للنشر التابع لها سوف يدشن إعادة طبع لكل مؤلفاتها ذات النزعة المحافظة المتشددة، بدءاً بآخر هدية من كولتر للعالم وهو كتابها المعنون: "الخيانة: خيانة الأحرار من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب".[50]

وعند النظر إلى الصورة الأوسع، فإن من السهل أن يتبع المرء، صعداً على منحدر شديد الانزلاق، المواقف التي تشكل بيئة إعلامية مع كولتر. ففي تموز/ يوليو عام 2002 شعر بيل أوريلي، مضيف برنامج الاستعراض الكلامي على شبكة فوكس الإخبارية ببوادر نزاع تتململ في جامعة نورث كارولاينا في تشابل هيل. فقد كان من بين الكتب المطلوب قراءتها كتوجيه لصف في السنة الأولى كتاب عنوانه: طريقة لفهم القرآن: موضوعات الوحي المبكرة، ترجمة مايكل سيلز، الباحث الإسلامي في كلية هافرفورد. فقام أوريلي بدعوة الدكتور روبرت كيركباتريك، الذي اختار الكتاب، لإجراء مناقشة معه في برنامجه الكلامي المعنون "العامل الأوريلي"، وبادأه أوريلي بالقول "يا سلام. إنك تتسبب في كل أنواع المتاعب هناك. فهذا موضوع مثير للخلاف والجدل، أليس كذلك؟ فلماذا اخترته؟" فأجاب كيركباتريك بأنه في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11/ 9، كانت الكلية تريد إعطاء الطالب المستجد القادم إليها فكرة عن العقائد الأساسية في الإسلام. وهي فكرة تكهن بأن معظم الأميركيين لا يملكونها. فرد عليه أوريلي:"إننا نعرف ما هي العقائد الأساسية في الإسلام. اقصد: ما علاقة ذلك بأي طالب مستجد قادم إلى جامعة نورث كارولاينا؟ " (والحقيقة إن تقريراً لمنظمة الدقة في الإبلاغ، التي هي الرقيب على الإنصاف في الإعلام، قد اكتشف أن كثيرا من الأميركيين يفتقرون حتى إلى فهم أبسط الأمور الأساسية الأولية عن الإسلام.)[51]

وفي أثناء المناقشة التي تلت ذلك، رفض أوريلي هذه المهمة التعليمية الموكلة إلى الطلبة المستجدين كحلقة بحث، مفترضاً أنها ترغمهم على التشرب بالعقيدة الدينية الإسلامية. فاختلف معه كيركباتريك وأشار إلى أن الطلبة لديهم الخيار في كتابة مقال من ثلاثمائة كلمة عن سبب عدم رغبتهم في قراءة الكتاب، كبديل عن عدم قراءته فعلاً. فقال أوريلي: "أنا لن أقرأ الكتاب، وسأقول لك لماذا. أنا ما كنت لأقرأ كتاب كفاحي كذلك. ولو كنت طالباً مستجداً ذاهباً إلى جامعة نورث كارولاينا عام 1941، وقلت لي أنت كأستاذ: اقرأ كفاحي، لقلت لك: أيها الأستاذ مع كل الاحترام لك، إنس الموضوع. أنا لن أقرأ هذا الكتاب"[52].

وقد اجتذبت هذه القطعة من برنامج العامل الأوريلي انتباهاً وطنياً. وكان مما يدعو إلى تقدير الصحف والمجلات في جميع أنحاء البلد أنها أجمعت على تأييد الأستاذ كيركباتريك فيما كان من الواضح أنه متابعة أكاديمية تعليمية مشروعة تماماً، فوصفت بوفالو نيوز الهجوم على هذه الوظيفة المعطاة للطلبة بأنه "معاد للفكر العقلي على أفضل الفروض ورقابة على أسوئها "[53] وعندما أقامت رابطة العوائل الأميركية المحافظة دعوى قضائية فاشلة على جامعة نورث كارولاينا لإلغاء هذه الوظيفة، وصفتها ويندي كامينر، كاتبة العمود الصحفي في الأميركان بروسبكت، بأنها "أغبى دعوى وأشدها إثارة للضجيج الكريه في هذا الصيف"[54] وكتبت صحيفة لانكاستر إنتليجانس جورنال: "إن على المؤسسات التربوية التزاماً بتثقيف طلبتها حول العالم الذي نعيش فيه. ويجب أن تكون لها الحرية في تعريف طلبتها على كتب ونصوص تتصادم مع أنماط السلوك والعادات الحالية".[55] وهاجمت افتتاحيات كثيرة أورلي بالذات. فوصفت فيلادلفيا إنكوايرر الكتاب بأنه "ترياق ناجح للأغبياء المتشدقين من أمثال السيد أوريلي، الذين يتاجرون بإذكاء نار العداوة".[56]، كما كتبت بيرغن كاونتي ركورد، الصادرة في نيوجيرزي أن "واحداً من المعلقين المحافظين قارنه مع جعل الطلاب يقرؤون كتاب كفاحي لهتلر في عام 1941"[57]

ورد أوريلي على الانتقادات الموجهة ضده على برنامجه، فأنكر بشكل سخيف بأنه كان يقارن بين القرآن وكتاب كفاحي. وقدمت شبكة ABC الإخبارية مقطعاً في برنامجها نايتلاين في 22 آب/ أغسطس عام 2002 اعتبره أوريلي تحدياً مُهيناً لوجهة نظره. وفي استعراضه الذي قدمه في 26 آب/ أغسطس، اقتبس اوريلي من ذلك المقطع قوله: "إن بيل أوريلي مضيف برنامج الاستعراض الكلامي الشعبي على شبكة فوكس الإخبارية، قد جعل من الوظيفة الدراسية في الجامعة قضية وطنية. فقد سأل لماذا ينبغي على الطلبة أن يدرسوا ما أسماه دين العدو؟" ورد أوريلي في ارتباك:"هل برنامج نايتلاين جاد؟ ما هو الدين المقصود هنا؟ هل هو البوذية؟ ومن

أين يأتي مفهوم الجهاد؟ أعطوني فرصة. فأنا لم أقل أبداً أن الطلبة ينبغي أن لا يدرسوا الإسلام، بل قلت إنه يجب عدم إرغامهم على دراسته كشرط لقبولهم في الجامعة".[58]

وبالطبع فقد كان قد تأكد في بداية هذا النزاع في أثناء المقابلة الأصلية مع كيركباتريك أن الطلبة كان لديهم الخيار أن لا يقرؤوا الكتاب وأن يكتبوا بدلا عن ذلك مقالاً قصيراً حول عدم رغبتهم في قراءته. كما أن فكرة إرغام الطلبة على قراءة الكتاب ليحصلوا على القبول كانت فكرة مضللة خادعة. فقد كانت الوظيفة معطاة لطلبة السنة الأولى المستجدين - وهم طلبة كانوا قد قبلوا فعلاً - وكان المساق التعليمي جزءاً من التوجيه. فكان باستطاعة الطالب أن يزعم أنه قرأ الكتاب دون أن يكون قد فعل، وبذلك يتجنب كتابة مقال، وأن ينام فلا يسمع شيئاً في أثناء مناقشته، ولن تكون لذلك عواقب. فلا إضرار بمعدل درجات الطالب ولا سحب لقبوله من الجامعة. فلم يكن أحد ليرغم على عمل أي شيء سوى ما هو مفروض عمله في الكلية، أي أن يتعلم طلبتها أشياء جديدة. ولعله لم يكن مستغرباً، بل مرضياً، أن رايلي قد عجز عن إقناع الطلبة الذين قرؤوا الكتاب وشاركوا في مناقشته حتى أن يتذمروا بشكل كاف لتبرير حملته الصليبية على تلك الوظيفة الدراسية. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر، بعد زمن طويل من هبوط حدة النزاع، دعا أوريلي اثنين من طلبة السنة الأولى بجامعة نورث كارولاينا إلى الظهور في برنامجه العامل الأوريلي كي يستخلص منهم بعض المعلومات المفيدة، ملاحظاً أن مئات من الطلبة المستجدين قد قرؤوا الكتاب، بالرغم من أن الجامعة كانت قد "تراجعت" عن طلبها ذلك منهم بسبب عرضه التلفزيوني وغيره. فسأل الطالبيَن عن أفكارهما حول الكتاب. فردّ الطالب الأول، بول شتاينبيرغر: "أعتقد أن الكتاب كان جيداً". وتابع يقول: إنه لم يتعلم الكثير عن الأعمال اليومية في الإسلام (وبهذا فضح زيف نظرية إرغام الطلبة على التشرب بالعقيدة الإسلامية). وقال الطالب الثاني، رايان تاك: "حسناً، أعتقد أنه كان من الكتب التي من المهم أن يقرأها المرء، وخاصة بعد

هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. وكنت أظن أن هذه الهجمات لم تتأثر مباشرة بنقص معرفتنا بهذه الثقافة. ولكن من المؤكد أن هذا النقص هو سبب سوء فهمنا لهؤلاء الناس، ولهذه الثقافة، ولهذا الدين، و".....

وعند هذه النقطة تحداه أوريلي حول موضوع إساءة الفهم والتصوير. وعندما أوضح تاك، وهو المسيحي، أنه قد تعلم عن وجود تشابهات كثيرة بين دينه وبين الإسلام ردّ أوريلي باقتباس آية من القرآن لم تكن مذكورة في (كتاب طريقة لفهم القرآن): ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾. ثم سأله أوريلي:

"هل تعتقد يا سيد تاك أن من الإنصاف أن لا يعطى لكم هذا النوع من النصوص لتهضموها مثل الأشياء اللطيفة عن القرآن؟ ولم يظهر أن تاك قد اقتنع، وهكذا راح أوريلي يجادل بأن الطلبة قد أعطي لهم "منشور دعاية" استبعدت منه العناصر السلبية للدين. فرد شتاينبرغر على ذلك بقوله: "أعتقد أنه كان يجب السماح لنا بقراءة الكتاب كي نحكم عليه بأنفسنا" ثم بعد أخذٍ وردٍّ حول النص المقتبس، قال شتاينبرغر: "إن القطعة لا تحرض على أعمال إرهابية. إنها لا تقول: اذهبوا واقتلوا كل واحد "وعندئذ لجأ أوريلي إلى التذرع بكبر سنه، قائلاً إنه قد درس في كلية، وفي معهد للخريجين (مرتين!) وأنه حسب تقديره فإن (كتاب طريقة لفهم القرآن) "أداة لها جدول أعمال مقصود".[59]

وكان من سخرية القدر أن الأثر الباقي للنزاع كان شيئاً لم يرحب به أوريلي – وهو ذكرى مقارنته بين القرآن وكفاحي. ففي أواخر أيار/ مايو عام 2003، بعد عام تقريباً، ظهر أوريلي في معرض الكتب الأمريكية في لوس أنجلوس كي يروج لكتابه القادم. وفي أثناء جلسة أسئلة وأجوبة مع تلقي مكالمات من المستمعين أذيعت على شبكة 2C-SPAN، انتقده أحدهم بالهاتف على تلك المقارنة مرة أخرى. فرفض أوريلي بغضب الافتراض بأنه أجرى تلك المقارنة، تماماً كما فعل عدة مرات من قبل.

وقد قدر للانتباه الذي أثاره حول نفسه أن يستمر كهاجس ينتابه حتى بعد زمن طويل من تحول ذلك الكتاب (طريقة لفهم القرآن) إلى ذكرى بعيدة في أذهان الطلبة المستجدّين في جامعة نورث كارولاينا تماماً مثل باقي التوجيهات التعليمية.

وهناك أيضاً قضية سامي العريان، الأستاذ في جامعة فلوريدا الذي اعتقل في عام 2003 بتهمة مساعدة منظمة إرهابية معروفة، من بين تهم أخرى. ومنذ البداية، طبقت أجهزة الإعلام طابع النزاع في هذه الحالة. فبعد هجمات 11/ 9 مباشرة، قام أوريلي باستضافة العريان في برنامجه (العامل الأوريلي)، وشرع يستنطقه حول ارتباطاته المزعومة بمنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. وخلقت تلك المقابلة ضجة كبيرة، فتلقت الجامعة تهديدات بحيث اضطرت في آخر الأمر إلى تجميد عمل العريان فيها. وظل العريان يؤكد براءته طيلة عام ونصف العام قبل اعتقاله، واستمر يؤكد براءته وهو ينتظر المحاكمة.

ومهما تكن نتيجة القضية، فإن دروس قضيتي بتيك وشوني لا تزال قابلة للتطبيق. والواقع أن إيريك بويهلر، مراسل (مجلة صالون)، كان قد كتب استعراضاً مفصلاً للتغطية الإعلامية لقضية العريان، التي كانت قد بدأت قبل زمن طويل من مقابلته مع أوريلي.[60] وإن أي تحليل هنا سيقتصر على تعقب خطى جهود بويهلر، ولذا فإني أترك الأمر لتلك الجهود، وأكتفي بملاحظة أنه اعتباراً من حزيران/ يونيو عام 2003 توقفت أو كادت تغطية هذه القضية، سواء بشكل منصف ومتوازن أم بشكل آخر، منذ اعتقال العريان. ويعود ذلك جزئياً إلى تحديد تاريخ متأخر لمحاكمة الأستاذ. فلن يمثل أمام محكمة للإجابة عن التهم الموجهة إليه إلا في عام 2005 وقد تحدى محاموه هذه المدة المتطاولة من الانتظار؛ لأنها تنكر على العريان حقه الدستوري في محاكمة سريعة، غير أن الحكومة رفضت هذا التحدي، متذرعة "بالأمن القومي" الذي يبدو أنه صار رداءً فضفاضاً تستخدمه الحكومة لكل الأغراض. واستضاف أوريلي المحامين في برنامجه وأتاح لهم وقتاً تلفزيونياً.[61]

وقد استمرت صحيفة بطرسبرغ تايمز في متابعة القصة. فقدمت صورة صحفية لابنة العريان لينا، تظهر حالة الإحباط التي تعيشها منذ اعتقاله.[62]

ولكن القصة قد انتهت من الناحية الفعلية بالنسبة للمجرى العام لوسائل الإعلام. فبطريقة عكسية غريبة كان اعتقال العريان نهاية - لا بداية - لقصة بدأت على الصعيد الوطني مع مقابلة أوريلي الأولى له، وكان أوريلي قد نصحه فيها قائلاً: إنه لو كان يعمل مع وكالة المخابرات المركزية "فإنني سأتابعك أينما ذهبت". وهكذا فإن التغطية الوطنية المحمومة الجامحة التي أرَّختها قصص بويهلر في مجلة صالون أدت إلى نبوءة تحقق نفسها: فعلى مدى عامين تقريباً كانت تلك التغطية تكاد تطالب بإجراء أخير يبررها - وهو اعتقال الرجل. فمن يدري مدى حجم الانتباه الذي ستلقاه المحاكمة؟ أما الآن، فإن العريان قيد الاعتقال ووسائل الإعلام قد فرغت من أمره أو كادت.

إن المشكلة الأكبر، مشكلة الإصرار الذي لا ينتهي على وضع الإسلام في أجهزة الإعلام ضمن سياق الإرهاب حصراً، تقوض حتى جهود العاملين ضد الإسلام بشكل محدد. فليس من الصعب العثور على ممثلين للعرب أو المسلمين على شبكات التلفزة الإخبارية. ولعل مشاهد الأخبار العادي صار يعرف جيمس زغبي. رئيس المعهد الأمريكي العربي (وشقيقه جون زغبي مستطلع الآراء السياسية)، وحسين عبيش، الناطق باسم اللجنة الأمريكية - العربية لمكافحة التمييز. فقد ظهرا على تلك الشبكات بشكل منتظم في العامين الماضيين. غير أنه ليس من السهل العثور على عربي أو مسلم ليس على الهواء ليجيب أسئلة المضيف أو ضيف آخر عن عمل إرهابي، بل حتى عن كل الأعمال الإرهابية. ومن سخرية القدر بالطبع أن الزغبي وعبيش يمثلان منظمات أو مجموعات تمثل القواعد الشعبية ولا تهدف إلى الربح، بل يتركز اهتمامها الأولي الأساسي على تقديم صورة إيجابية عن الأمريكيين العرب وحماية حقوقهم المدنية. ومع ذلك ففي المكان الذي يتيح لهما الوصول إلى معظم

الناس – أي التلفزيون – كثيراً ما يتم تصويرهما في زاوية محصورة، حيث تكون كل نقطة يرغبان في عرضها مسبوقة بعبارة حتمية مثل: "إن الإرهاب عمل خاطئ طبعاً، ولكن".....

وهذا ما حدث بالضبط في حلقة يوم 19 أيار/ مايو عام 2003 من برنامج (سكاربارا كنتري) الكلامي الاستعراضي المذاع على شبكة MSNBC ومضيف هذا البرنامج هو جو سكاربارا، العضو الجمهوري السابق في الكونغرس. وعندما انتهت عضويته عام 2001، قفز فوق الهوة الهائلة الفاصلة بين المتعصبين المحليين في الأرياف، وبين المتعالمين في شبكات التلفزيون الإخبارية. وبرنامج سكاربارا كنتري، الذي دشن في عام 2003، يكاد يكون تقليداً بلا حياء لبرنامج (العامل الأوريلي). فالإطار هو هو، وعنوان "المسألة الحقيقية" في البرنامج الأول يقابل عنوان "تذكرة بنقاط الحديث" في البرنامج الأخير.. ويمثل كل منهما التعليق الذي يبدأ به كل من هذين البرنامجين. إن سكاربارا في الصراع بين ضيوف برنامجه يتبنى وعد اوريلي لضيوفه: "سوف أعطيكم الكلمة الأخيرة" وهو وعد نادراً ما يفي به. وفي 19/ أيار/ مايو كان أول ضيفين لسكاربارا هما الزغبي، ومارك ريجيف، الناطق باسم السفارة الإسرائيلية. وكانت الحلقة تركز على "المنعطف العنيف لخارطة الطريق إلى السلام" حسب صياغة سكاربارا – وهو سلسلة من التفجيرات الانتحارية وعمليات الانتقام في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وبعد أن لاحظ سكاربارا أن منظمة حماس قد تبنت المسؤولية عن مصرع ثلاثة عشر شخصاً في أربع هجمات نفذت في عطلة نهاية الأسبوع المنصرم، قام بتقديم الزغبي بعرض مقطع من تصريح للناطق باسم حماس جوهره هو التحذير من هجمات أخرى ما دامت الأوضاع في الأراضي المحتلة مستمرة في التدهور.

ثم وجه سكاربارا كلامه إلى الزغبي "معذرة، ولكن، أليست خريطة الطريق إلى السلام تتحدث عن دولة فلسطينية يا سيد زغبي؟ و أليست تتطلب حكومة تمثيلية

منتخبة بحرية؟"وهكذا، بطريقة سخيفة منافية للعقل، تم وضع الزغبي فوراً في موقع الناطق باسم حماس، وبالطبع فقد اضطر إلى الإشارة إلى أن منظمة حماس لا تتحدث باسم الفلسطينيين، وأن أعمالها تعاكس عملية السلام بصورة مباشرة ولم يستطع الزغبي أن يشير إلى أن العنف حلقة مفرغة من الجانبين إلا بعد أن قال ذلك، وأضاف إليه أن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة تستمر في التدهور بينما المستوطنات آخذة في التوسع، فرد عليه سكاربارا: "إنك على حق يا سيد زغبي انه لوضع رهيب، رهيب، رهيب"(63)

ومن الضيوف كثيري التردد على البرامج الكلامية الموجهة سياسياً أسامة سبلاني، اللبناني الأصل، المحرر والناشر لصحيفة الأخبار الأميركية العربية (أراب أميركان نيوز)، التي تصدر في دير بورن، بولاية ميتشغان. وهي أقدم الصحف الأميركية العربية وأكبرها كما لاحظت ليزا م. كولينز في قصة كتبتها عن سبلاني تحت عنوان "المدافع عن العرب" ونشرتها في ديترويت مترو تايمز. في البرنامج الكلامي المحلي (ستريت بيت)، الذي عرض على شاشة شبكة UPN في ديترويت، وهي تابعة لشبكة CBS وكان موضوع حلقة ذلك اليوم هو الحرب الوشيكة على العراق.

وكما روت كولينز، فإن تارا وول، مضيفة البرنامج، وحلقة الوصل السابقة بين مدينة ديترويت وحاكم ميتشغان الجمهوري جون أنغلز، استضافت مناقشة حول مائدة مستديرة عن الحرب مع عدة ضيوف كان منهم سبلاني. وقبل أن تبدأ عملية التسجيل خاطبته وول: "دعني أسأل، هل أنت عربي أم فلسطيني؟"وقيل: إن سبلاني أعلم وول بأن سؤالها قريب من سؤال امرأة من ميتشغان عما إذا كانت من الولايات المتحدة. والواقع أن تلك كانت طريقة مهذبة لوصف الواقعة. فقد كان سؤال وول هراءً يفضح جهلاً مطبقاً. ولقد كان من المذهل تماماً أن تستضيف وول استعراضاً كلامياً عن الأحداث الراهنة دون أن تعرف عنها شيئاً، ولكن كولينز روت أنه بعد بدء التسجيل قالت وول لسبلاني: يمكنك القول بأنني أشاهد أخبار فوكس كثيراً. فأنا أحب بيل أوريلي". فقال لها سبلاني: إنه لو عرف ذلك. لما جاء لحضور برنامجها.

وبالفعل، فقد كانت وول تسترشد بكثير من مرتكزات الشبكات الإخبارية، فسألت سبلاني:"ألا ينبغي على صدام أن يرحل ببساطة؟"، وذلك في وسط مناقشة أعلنت فيها هي نفسها أن الحرب "هي الخيار الوحيد".[64] وكان من بين ضيوفها الآخرين صحفي آخر، هو نائب رئيس فرع الحزب الجمهوري في الولاية، ومدير فرع المقاطعة لأمن الوطن. ولكن المضيفة طلبت من سبلاني أن يجيب عن صدام حسين، وكأنه بحكم كونه عربياً يستطيع أن يجب سؤالاً عن العراق أحسن من أي شخص آخر.

ويكاد يكون من المؤكد تماماً أن الترابط المتواصل بين المتكلمين العرب أو المسلمين، وخطر الحرب الوشيكة والإرهاب سينغرس في أذهان المشاهدين. ويشرح مقال كتبه نوتون في النيوزويك آثار هجمات 11/ 9 على المجتمع العربي في ديربورن، التي كانت ثاني مدينة خارج الشرق الأوسط من حيث حجم التجمع العربي فيها (فالتجمع الأكبر موجود في العاصمة الفرنسية باريس.) فكتب نوتون أنه في صباح يوم الثلاثاء المذكور تلقى سبلاني مكالمة هاتفية، قال له فيها صوت المتكلم على الطرف الآخر: "من الأفضل لك أن تدعو الله أن لا يكون للعرب أي دخل في هذه الهجمات، وإلا فإن دبرك ستكون هي الضحية التالية يا سبلاني". وتبعت ذلك دزينة من المكالمات المماثلة على الأقل". وكثير منها كانت تحث اللبناني على العودة إلى بلده". وذكر نوتون أن تلك المكالمات كانت بالنسبة لسبلاني نذير وتذكير بالعنف الذي انفجر في ديربورن في أعقاب التفجيرات في أوكلاهوما سيتي – قبل 11/ 9، وهي التي اعتبرت أفظع عمل إرهابي ارتكب في الولايات المتحدة، وقد ثبت أنها من عمل تيموثي ماكفي.[65] وفي تلك الحادثة، تم إحراق متاجر أميركيين عرب وتخريب منازلهم. ولا يمكن تجاهل دور وسائل الإعلام في تغذية المواقف التي أدت إلى تلك الجرائم. ففي أعقاب تفجير المبنى الاتحادي في مدينة أوكلاهوما مباشرة، ظهر ستيف إيمرسون على الهواء ليعلن أن من المؤكد تقريباً أن هذه التفجيرات من عمل مسلمين متطرفين، ولم يكن في ذلك مستنداً على أي أساس سوى "خبرته" في شؤون الإرهاب، وهي خبرة تشكك فيها كثيرون.

كما أنه لم يكن مدهشاً أن يجد المرء أن كثيراً من المتهمين بارتكاب أسوأ أعمال العنف ذات الدوافع السياسية في الولايات المتحدة لا يتصورهم عامة الناس على أنهم إرهابيون – ما داموا غير منحدرين من أصول عربية أو منتسبين إلى العقيدة الإسلامية. ففي أيار/ مايو 2003 اعتقلت السلطات الاتحادية إيريك رودولف لعلاقته بتفجيرات الحديقة الأولومبية في مدينة أطلنطا بولاية جورجيا عام 1996 وكذلك بهجمات على عيادات الإجهاض وعلى نادٍ ليلي للمثليّين الشاذين جنسياً. وبعد وقت قصير من اعتقال رودولف ظهر في النيويورك تايمز مقالان بقلم جيفري جيتلمان ذكر فيهما أن رودولف تلقى دعماً في مناطق نورث كارولاينا، حيث كان مكتب التحقيقات الاتحادي يعتقد أنه تلقى الطعام والمأوى من السكان المحليين. وكتب جيتلمان أن شكوك المكتب بمساعدة السكان للمتهم الهارب قد أدت إلى انتشار العداء بينهم للمكتب المذكور؛ وقد اقتبس من أحد السكان قوله:"لا أحد هنا يتغاضى عن الاغتيال، ولكنني أعتقد أن كثيراً من الناس ليسوا متأكدين من الطرف الذي يقفون إلى جانبه". والحق أن قضية تصور الناس لوضع رودولف في مدينتي مورفي وبيتشتري بولاية نورث كارولاينا كانت تتصل اتصالاً واضحاً وصريحاً بمسالة ما إذا كانت الجرائم المتهم بارتكابها تشكل إرهاباً – وقد شملت تلك الجرائم قتل امرأة وجرح أكثر من مئة شخص في الحديقة الأولومبية، وقتل شرطي مجاز من وظيفته في تفجير عيادة إجهاض، وتفجير النادي الليلي للمثليّين الشاذين جنسياً". إنه مسيحي وأنا مسيحية، وهو قد كرس حياته لمكافحة الإجهاض. فتلك هي قيمنا. وأنا لا أعتقد أن ما قام به عمل إرهابي". هكذا تكلمت كريستال ديفيز الساكنة في بلدة مورفي في إحدى قصص جيتلمان.[66]

ولعل هذا فقط هو فهم الذين كانوا يعرفون رودولف. ولكن وسائط الإعلام تتبنى المقاييس المزدوجة نفسها وتسعى لإدامتها، حسبما ترى تقارير منفصلة لهيئة الإنصاف والدقة في الإبلاغ. فهناك تقرير من عام 2000 يطرح هذا السؤال: "لماذا لا يثير المشبوهون بتفجير القنابل من البيض والأميركيين إلا ما يتراوح من واحد

على عشرة إلى واحد على عشرين من اهتمام أجهزة الإعلام بالمشبوهين بالتفجيرات من العرب؟"[67] وبعد ذلك بثلاثة أعوام قام رسام الكايكاتير توم تومورو بمعالجة المشكلة نفسها - وهي لا تزال قائمة - بصورة لاذعة في مسلسلته الهزلية هذا العالم الحديث. فكتب عنواناً تحت إحدى لوحاته يقول: "لعلك لم تسمع بهذا الخبر، ولكن مكتب التحقيقات الاتحادي في سبوكين قد اعتقل شخصين إرهابيين لامتلاكهما وثائق عسكرية سرية - بما فيها من مواد تتعلق بالحرب الكيمائية والنووية والحيوية"... ثم في داخل اللوحة يجيب رجل قلق: "إن هذا رهيب. فمن هما؟ هل هما عراقيان؟ أم من القاعدة؟ أم من حماس؟"ويجيب بطريق التناقضات سباركي التابع لبرنامج هذا العالم الحديث قائلاً: "آه، إنهما في الحقيقة اثنان من دعاة تفوق العنصر الأبيض"، ويرد عليه الرجل:"آه، لقد حسبت أنك قلت إنهما إرهابيان".[68]

وكان هناك تقرير آخر لهيئة الإنصاف والدقة في الإبلاغ صادر عام 1995 يختتم بالاستنتاج التالي:

إن وسائط الإعلام مليئة بالتقارير عن "التهديد الإسلامي" من "الإرهابيين المسلمين المتشددين" الذين يتآمرون للقيام "بأعمال عنف أصولية إسلامية" إلى درجة أن المرء يعذر الأميركي العادي غير المسلم إذا استنتج أن "الأصوليين" في الإسلام لديهم دورة تدريب على أعمال الهدم. فلا عجب إذنْ إن كان 45 بالمائة من الأميركيين، حسبما جاء في استطلاع للآراء جرى مؤخراً، يوافقون على أن "المسلمين يميلون إلى التعصب".

ويلاحظ التقرير أيضاً أنه عند الإبلاغ عن "عنف إسلامي".... فإن وسائط الإعلام كثيراً ما تحدد المسلمين بذكر دينهم، بينما ليس من المحتمل أن يقرأ المرء عن "عنف مسيحي" في قصة عن الأعمال المناهضة للإجهاض.[69]

ومع مراعاة حالة الأوضاع الموصوفة في بداية هذا الفصل، فإن من الواضح أن أجهزة الإعلام مستمرة في تجاهل تقارير هيئة الإنصاف والدقة في الإبلاغ. وهذا ينطبق أيضاً على كتاب إدوارد سعيد (تغطية الإسلام). فذلك الكتاب يقدم كل أنواع التغطية ذات المشكلات المستعصية المحللة هنا. فالدروس المستقاة في الحالتين لم تتح لها أية فرصة إزاء هجمات التغطية الإعلامية التي لجأت إلى أقل الأفكار جاذبية مما نجم عن هجمات 11/ 9، هذا إن كانت قد عولجت بجدية أصلاً. فالمرء لا يحتاج إلى أبعد من النظر في حالات أسامة زياد والموظفين الآخرين في شركة بتيك، وطلبة الطب الثلاثة الذين تصادف وجودهم في المكان الخطأ في الزمن الخطأ، وأسامة سبلاني، أو أي واحد من ضحايا الجرائم ذات الحافز العنصري التي وردت في تقرير الهيئة الأميركية – العربية لمكافحة التمييز عام 2003 كي يرى لماذا يشكل هذا الأمر معضلة.

الفصل الرابع

الممارسون الجدد للحرب الباردة

بقلم: ويل يومانز

مقدمة:

إن كتلة التغيرات السياسية والقانونية التي تعطي شكلاً رسمياً "للحرب على الإرهاب" ليست مجرد نتيجة مبادرة بيروقراطيين طموحين فحسب، بل لقد تلقى هؤلاء مساعدة، ومعلومات عن المفاهيم، وترسيخاً لموقفهم من شبكة قوية من جماعات وأفراد من النخبة. وهي شبكة مترابطة بعلاقات مهنية وشخصية، وتوحدها عقائدياً مجموعة من الآراء والأهداف التي تزايد تداولها في أعقاب 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. إذ إن هؤلاء يجادلون بأن النزعة الإسلامية، أو الإسلام السياسي هو أكبر تهديد للحضارة الغربية منذ أيام الشيوعية الدولية. وإن التكتيك الأساسي لهذا الإسلام هو الحرب غير المتساوقة أو الإرهاب. وهم يدعون إلى إجراءات حكومية عدوانية ضد الإسلاميين من كل ألوان الطيف، في كل مكان، مع اهتمام أقل من ضئيل بتأثير ذلك على السكان المسلمين بوجه عام. ولديهم قشرة من التهذيب السطحي تجعلهم يقدمون لتصريحاتهم بشكل روتيني بالإعلانات الإلزامية القائلة بأن "الأصوليين"، أو "المتطرفين" أو "المتأسلمين" هم أقلية صغيرة في جماعة مؤمنة كبيرة. ومع ذلك فإن فرضياتهم تؤذي بعقوباتها على الدوام عدداً أكبر من العرب والمسلمين في الولايات المتحدة وفي الخارج. وتحت هذه الحملة تكمن فرضية تقول بأن حقوق العرب والمسلمين، سواء أكانوا مواطنين متجنسين أم لا، يمكن الاستغناء عنها وضربها عرض الحائط.

ثم إن القاعدة الخطابية لهذه الشبكة هي الفكرة القائلة بأن الإسلاميين الأصوليين أو المتشددين يشكلون تهديداً كلياً للولايات المتحدة، وللعالم الغربي كله، ولمبادئ الحرية. ومن المهندسين المعماريين الأساسيين لهذا الرأي برنارد لويس، الذي اعترف بأستاذيته بول وولفوفيتز، المساعد الحالي لوزير الدفاع، زاعماً أنه موضوعي فعلاً، وأصيل، ومستقل على الدوام".[1] كما أنه امتدحه لأنه علّمنا عن منطقة "معقدة" و "مهمة" بطريقة سوف تمكن الولايات المتحدة من خلق "عالم أفضل على مدى أجيال".[2] ولقد كان الإسهام النظري الكبير للويس في خدمة الإمبراطورية كما كتب لاميس آندوني، هو نحته لعبارة "صراع الحضارات". وهي عبارة التقطها صاموئيل هنتنغتون فيما بعد لتفصيل أبرز الرؤى الأميركية لحقبة ما بعد الحرب الباردة. فراح يجادل بأن الولايات المتحدة، والغرب ككل، آخذان بالتحرك نحو صدام حضاري مع الكتلة الإسلامية بعد انطفاء التهديد السوفيتي. وقد قامت الإدارة الحالية ومفكرو مؤسستها بتكييف اتجاه لويس لاختصار السياسية العربية إلى تعصب إسلامي تتمترس في قلبه صفة اللاعقلانية، والعداء الجنوني، والعنف.

وقد قام كل من دانيل بايبس وستيف إيمرسون بركوب موجة النزوع إلى الصدام والمواجهة المنعكسة في مقولة "صراع الحضارات". وتضغط المجموعة الجديدة من ممارسي الحرب الباردة من أجل الهجوم على الإسلام المتشدد - الذي يعتبرونه بديلاً للشيوعية كتهديد للحضارة الغربية، وبكل أشكاله، العنيفة وغير العنيفة. فبالنسبة لهم تعد النزعة الإسلامية هي النظام الشمولي الجديد الذي يجب دحره في آخر الأمر. وهم يجادلون بأن الأصوليين الإسلاميين قد اخترقوا المجتمع الأميركي، مستغلين حرياته، وأنهم يتهيؤون لتوجيه ضرباتهم. والغرض من هذا التخويف المفزع هو تكييف السياسة الخارجية الصدامية إلى الداخل؛ أي تدجين الحرب على الإرهاب لجعلها قضية محلية. ولقد قام ممارسو الحرب الباردة الجدد هؤلاء بإعطاء الدفعة للتغيرات القانونية والسياسية الهائلة بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. ولكن السحب جاء من الحكومة بشكل وفير، وخاصة من أوساط

المحافظين الجدد المتنفذين المؤثرين. وإن أحد أهداف هذا الفصل هو التوضيح بأن هذه الشبكة من ممارسي الحرب الباردة الجدد ليست منصفة ولا باحثة علمية بقدر ما هي مندفعة حسب جدول أعمال مرسوم. وهذا ما يثبته ويبرهن عليه استخدام النفاق الاستراتيجي والتشويهات المبتكرة التي تخدم غرضاً عقائدياً آيديولوجياً بتصوير الإسلام على أنه العدو الجديد للولايات المتحدة.

وبعد أن يقدم هذا الفصل الخطوط الرئيسة لهذه الشبكة، يركز على عمل اثنين من شخصياتها البارزة، هما دانيل بايبس مدير منبر الشرق الأوسط - وستيفن إيمرسون المدير التنفيذي للمشروع الاستقصائي. وهما يستحقان النظر إليهما بسبب ظهورهما للعيان في أجهزة الإعلام وقربهما من الشؤون الحكومية - وهذه عناصر مهمة في أسلوب عمل الشبكة. فمنذ 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 راحت سياسات الحكومة تقترب من التجانس مع آرائهما - مما عزز أنشطتهما. وأدى ذلك بدوره إلى تشجيع سياسة خارجية تصادمية، وحملة محلية ذات نزعة عدوانية تدخلية متزايدة ضد الأميركيين المسلمين، والعرب ومؤسساتهم. ويسعى هذا الفصل إلى تقديم الطرق التي تعمل بها هذه الشبكة بصورة خاصة/ شبه عامة على الحط من شأن الشعوب العربية والإسلامية وتشويه سمعتها، والآثار المترتبة على مثل هذه الحملة.

أساسيات الشبكة:

إن القالب التنظيمي الأولي لشبكة الحرب الباردة الجديدة هو مركز البحوث ذو التوجه السياسي. وكما أوضح دانييل بايبس في خطاب في مؤسسة التراث في عام 1991، فإن هذه المخلوقات النخبوية تعمل بطريقة فيها بعض الشبه من عمل الجامعات، والمؤسسات، ودور النشر، والهيئات الإعلامية، ومجالس الشؤون العالمية، وجماعات الضغط لخدمة مصالح معينة، و "المكاتب الحكومية". وتشمل سلسلة أنشطتهم الواسعة النطاق دعم الطلبة والبحوث، وطبع الكتب والمجلات، وتوزيع الأعمدة الصحفية، وتنظيم الخطب والمؤتمرات، والتعليقات كخبراء في وسائل

الإعلام. ومحاولة التأثير على الحكومة والرأي العام "مثل جماعة ضغط". والهدف هو التأثير على السياسة "عملية تطبيق المعرفة - أي جعل المعلومات المتخصصة والمفاهيم النظرية تؤثر على قضايا الساعة. "ومثل هذه المعاهدة لها "نقطة امتياز" أو جدول أعمال محدد، والجمهور محدد بأنه النخبة التي تشكل آراؤها السياسةَ الخارجية وغيرها من المجالات التي تعتمد كثيراً على المتخصصين. ويصف بايبس هذه المسألة بأنها قضية توجه من "الأعلى إلى الأسفل، تنطبق في آخر الأمر على القضايا البارزة بصورة متساوية، وتنطبق أكثر على القضايا المغمورة الأقل بروزاً".[3]

وتميل المعاهد والمؤسسات في هذه الشبكة إلى التركيز على أفراد معينين. فعلى الرغم من أن منبر الشرق الأوسط والمشروع الاستقصائي لهما موظفون، فإنهما يدوران حول مديريهما، أي بايبس وإيمرسون على التوالي. فبايبس وإيمرسون يصوران نفسيهما على أنهما خبيران في شؤون الشرق الأوسط، والإرهاب الخارجي والمحلي. فقد بدأ إيمرسون بالمشروع الاستقصائي بعد زمن قصير من إنتاجه فيلماً وثائقياً عنوانه الجهاد في أميركا لشبكة PBS، وكثيراً ما يقدم المشروع بإطراء مفرط باعتباره "أكبر مركز لمحفوظات المعلومات السرية عن الأنشطة الإرهابية الإسلامية في البلد".[4] وبالمثل، فإن ذخيرة مخزونات منبر الشرق الأوسط من المنشورات والمناسبات يسيطر عليها دانييل بايبس.

إن جوقة المؤسسات التي تتبنى سياسات أكثر عدوانية ضد المسلمين والعرب ولدعم إسرائيل لها مديريات متداخلة وأبواب دوارة؛ فالمحللون من مجموعات الخبرة المختلفة يتشاركون في كتابة الأعمدة الصحفية، وينظمون المؤتمرات معاً، ويجلسون في مجالس الإدارة نفسها، ويدرج كل منهم الآخر في قوائم الخبراء، ويجرون المقابلات مع بعضهم بعضاً، ويعملون كزملاء بحوث ومحللين في مجموعات المختصين نفسها، مثل: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومؤسسة التراث، ومعهد هدسون، ومعهد بحوث السياسة الخارجية. وعلى سبيل المثال، فإن نائب مدير

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى هو باتريك كلوسون. وكانت لدى دانييل بايبس زمالة هناك. وكلوسون له مقعد في مجلس إدارة منبر الشرق الأوسط لصاحبه بايبس، وكان كلوسون كبير محرري مجلة هذا المنبر الفصلية ميدل إيست كوارترلي. وقد اشترك كلوسون مع بايبس في كتابة مقاطع صحفية.[5] ورئيس التحرير الحالي لميدل إيست كوارترلي هو مارتن كرامر، الأكاديمي الإسرائيلي الذي تعاون مع دانييل بايبس لتشكيل منظمة تدعى مراقبة الجامعات، لمراقبة الأكاديميين الدارسين لشؤون الشرق الأوسط بخصوص طرائق التفكير والكتابة التخريبية، والتصريحات المنتقدة للولايات المتحدة وإسرائيل. وكان كرامر زميلاً في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى في مناسبات عديدة.[6]

وقد تكون العلاقة مالية كذلك. فقد اعترف إيمرسون بأن المشروع الاستقصائي قد تلقى تمويلاً من منبر الشرق الأوسط، ولكنه رفض الكشف عن مصادره الأخرى.[7] كما استأجر منبر الشرق الأوسط مؤسسة العلاقات العامة والضغط PKSH وشركاه بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001 لتمثيل إيمرسون وتلميع صورته.[8] وساعدت المؤسسة نفسها على ترتيب وقت على الهواء لعرض فيلم إيمرسون الوثائقي عام 1994. وأعضاء الشبكة معتادون على أن يمنح كل منهم الآخر مصداقية. فإيمرسون مثلاً يعتمد على مسلم يدعى خالد دوران كمصدر للمعلومات وللشهادة على نزاهة إيمرسون واستقامته.

وتمتد الشبكة بأذرعها الأخطبوطية من مجموعة الخبرات المؤسسية الكبيرة، مثل: معهد المشروع الأميركي، ومعهد الهدسون، وبيت الحرية، إلى الهيئات المتخصصة الأصغر، مثل: اللجنة الأميركية للبنان الحر، ومعهد بحوث الشرق الأوسط الإعلامية، ونشرة مخابرات الشرق الأوسط. وكل النقاط تعطي المزيد من العلاقات المتداخلة مع الحكومة وأجهزة الإعلام. وهذا يوضح المدى الذي يصل إليه نفوذ الشبكة.

وقد أسس بايبس وزياد عبد النور نشرة مخابرات الشرق الأوسط في عام 1999. وهي مطبوعة شهرية مجانية تركز بالدرجة الأولى على لبنان وسورية. ومعظم مقالاتها يكتبها الذين هم على صلة وثيقة بالنشرة، ولو أنها تقبل كتابات من آخرين. وتجمع النشرة معاً أفراداً من منظمات عديدة أخرى. وعبد النور رأسمالي مضارب في وول ستريت (سوق الأوراق المالية في نيويورك)، ورئيس اللجنة الأميركية للبنان الحر، وهي جماعة ضغط متحدة ضد دور سورية في لبنان. ولهذه اللجنة آراء مؤيدة لإسرائيل بلا خجل ولا مواربة. وفي تقليد للجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة (آيباك AIPAC) فقد كتب موقعها على شبكة الإنترنت في أعلاه: "أهم منظمة تؤثر على علاقة أميركا بلبنان". وهذا شعار مستعار من صحيفة النيويورك صن. ولآيباك نص شعار مشابه على موقعها، مستعار من نيويورك تايمز.[10]

أما "الدائرة الذهبية" للجنة الأميركية للبنان الحر - ممن يقدمون الدعم للمنظمة وأهدافها - فهي قائمة متطاولة من مفكري المحافظين الجدد، وكثير منهم في إدارة بوش. وتشمل القائمة إيلوت أبرامز، ودوغلاس فايث، و - بالطبع - دانييل بايبس. وعلى القائمة أيضاً ريتشارد بيرل. ويعرض موقع هذه اللجنة مقال بيرل الذي يعلن أن "البلدان التي تؤوي الإرهابيين... يجب تدميرها هي الأخرى"[11]، ربما كان ذلك دون إدراك منهم لما قد يعنيه هذا المذهب للبنانهم العزيز على قلوبهم. ويجمع هذا الموقع على الشبكة الربط بين خليط منتقى من المنظمات. فبالإضافة إلى المشبوهين المعتادين: معهد بحوث الشرق الأوسط الإعلامية، ومعهد المشروع الأميركي، وآيباك، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإن الموقع يربط المشاهدين مع الائتلاف المسيحي، الذي تسميه "أبرز منظمة على مستوى القواعد الشعبية في أميركا".

وكان عضوا مجلس تحرير نشرة مخابرات الشرق الأوسط ماتيو ليفيت وتوماس كارول يعملان في وكالات حكومية كموظفين تنفيذيين لمكافحة الإرهاب.

ويعمل ليفيت بوظيفة مزدوجة كزميل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. وكان كارول يعمل في الخدمة السرية لوكالة المخابرات المركزية. أما رئيس تحرير النشرة فهو طالب متخرج يدعى غراي ك. غامبيل وهو يعمل أيضاً مستشاراً لبيت الحرية، وهو ناد للمحافظين الجدد يهدف إلى فرض الليبرالية على كل مكان في العالم، ويترأسه ر. جيمس وولزي، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية.

ويترجم معهد بحوث الشرق الأوسط الإعلامية مواد منتقاة من العالم العربي خصيصاً للبرهنة على أن العرب شعب كريه. ويقدم تحليلات سياسية متجانسة في تأييدها لإسرائيل بلا خجل. والدكتورة ميريام وورمسر هي حالياً من كبار الزميلات في معهد الهدسون، وهي شريكة مؤسسة لمعهد البحوث المذكور وكانت مديرته التنفيذية.[12]

وقد ذكرت الصحيفة اليهودية فور وورد (إلى الأمام) أنها تؤمن بالقيم القومية المفرطة التطرف التي كان ينادي بها الصهيوني الرجعي زئيف جابوتنسكي (في عشرينيات القرن العشرين). وهو الذي كان إسهامه العقائدي الرئيس هو التأكيد بأن اليهود الذين سوف يستوطنون في فلسطين لن يستطيعوا التعايش مع أهلها العرب؛ ولذا فإنهم بحاجة إلى بناء "جدار حديدي" للحفاظ على الانفصال والسيطرة.[13] وكان شريكها في تأسيس معهد بحوث الشرق الأوسط الإعلامية هو ييغال كارمون، من المخابرات الإسرائيلية. وهو مرتبط أيضاً بالمشروع الاستقصائي، واسمه وارد كمستشار في عمل إيمرسون المعنون الجهاد في أميركا.

غير أن التنقلات والاتصالات ضمن هذه الشبكة هي أقل صلة بالأمر وإثارة للاهتمام من الارتباطات المتداخلة بين الشبكة، ووسائل الإعلام، والحكومة. ذلك أن عنوان اللعبة أصلاً هو تأمين وصول مستمر باطراد إلى القنوات الإعلامية ووكالات الحكومة ومسؤوليها. وقد حقق بايبس وغي وإيمرسون نجاحاً في هذه المجالات. وكان الإنجاز الحقيقي لهذه الشبكة هو بناء ميدان مهني، وصناعة من الإنذارات

المفزعة من الإرهاب والإسلام، مع البقاء بالقرب من السلطة عن طريق العلاقات مع وكالات المخابرات. ومثل المهن والصناعات الأخرى، تؤثر هذه الشبكة على السياسات الحكومية وعلى حياة الناس، من خلال الكتب، وجولات الخطب والمحاضرات وأشرطة الفيديو، والمقالات. وتكاد كل رسالة ينقلونها كتابياً أو يتفوهون بها في وسائل الإعلام تنطوي على موضوع الإسلام المتشدد، ونموه، وامتداداته في الولايات المتحدة، وكيف أن إسرائيل حليف في الحرب ضده. فقد حولوا مكافحة الإسلام المتشدد من حيث الجوهر إلى حرفة يمتهنونها.

الوصول إلى أجهزة الإعلام والحكومة:

يكرر إيمرسون التعويذة المقدسة القائلة بأن الصحافة الأمريكية هي "السلطة الرابعة في الحكومة".[14] وفي مكان آخر، يتظرف بالقول: "إنها واحدة من الوسائل الرئيسة – إن لم تكن الأولى – التي يتعلم الناس عن طريقها".[15] وعند إيمرسون أن الصحافة هي "كيفية صناعة التاريخ".[16] ولا يمكن التقليل من أهمية الدور المركزي للإعلام في تحقيق أهداف هذه الشبكة في التأثير على صنع السياسة. ومثل الداعين الآخرين إلى التحرك العدواني لمهاجمة النزعة الإسلامية، فإن علاقات إيمرسون بأجهزة إعلام المؤسسة والحكومة وثيقة وحميمة. فبعد عمله في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بين عامي 1977 و 1982، اشتغل في شركات إعلامية مثل: مجلة نيوريبابليك، و يو إس نيوز آند وورلد ريبورت، وشبكة CNN كمراسل استقصائي.

وبعد فيلمه الوثائقي في شبكة PBS، صار إيمرسون معروفاً كخبير بارز في شؤون الإرهاب. ولا يزال معترفاً به على نطاق واسع بهذه الصفة بالرغم من أن العديد من أخطائه التي أضرت بمصداقيته. وأشهرها تلميحه بأن المسلمين كانوا مسؤولين عن تفجير أوكلاهوما سيتي في عام 1995.[17] وبعد سقوط وتحطم طائرة شركة TWA في رحلتها رقم 800 قال في برنامج جيرالدو ريفييرا على

شبكة CNBC إنه "ليس لديه أي شك أبداً أن.. الطائرة (قد دمرتها) قنبلة" وبما أنه انتهازي دائم، فقد استخدم تلك المأساة للتكهن بأنها "ليست منفصلة عن التحقيق الجاري في عمليات الجهاد الإسلامي في تامبا، بولاية فلوريدا".[18] – وهو تحقيق كانت مصداقيته ترتكز عليه. وفي عام 2002، أشار إلى أن وكلاء مكتب التحقيقات الاتحادي كانوا "يحققون بالتأكيد" فيما إذا كان "الإرهابيون فعلاً قد اغتالوا" كاترين سميث. وكانت سميث هي مفتشة السيارات التي اعتقلت بتهمة مساعدة خمسة من العرب على الحصول على رخصة لقيادة السيارات بصورة غير قانونية. وقد قتلت بصورة غامضة في الليلة السابقة لتوجيه الاتهام إليها. فقال إيمرسون "إنها بالتأكيد قنبلة حارقة يبدو أنها وضعت في سيارتها". وبالإضافة إلى افتراض كون الرجال الذين حصلوا على رخصة القيادة بصورة غير قانونية إرهابيين، فقد ناقض إيمرسون قصصاً إخبارية موجودة قالت فيها الناطقة باسم مكتب التحقيقات الاتحادي لصحيفة النيويورك تايمز إنه ليس هناك دليل على وجود عبوة متفجرة. وكانت السلطات تحقق أيضاً في احتمال انتحار كاترين سميث – وهذا شيء أهمل إيمرسون ذكره من أجل تكهناته القائمة على صورة نمطية معادية للعرب".[19]

وبالرغم من ذلك، فمنذ 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، استمر إيمرسون ومشروعه الاستقصائي في البروز والتنامي كمصادر إعلامية ثابتة. وراحت الشيكاغو تريبيون، والنيويورك بوست، ولوس أنجيلوس تايمز وغيرها تقتبس أقوال إيمرسون باعتباره خبيراً. كما أن وول ستريت جورنال تنشر له أعمدة صحفية بانتظام. واستخدمته شبكة NBC التلفزيونية كمحلل للإرهاب. ونقلت عنه شبكاتها أكثر من خمسين مرة في الشهرين الأولين بعد 11 أيلول/ سبتمبر.[20] وقامت عدة برامج إخبارية تلفزيونية بوصف حملته لفضح ذوي النزعة الإسلامية في الولايات المتحدة. وكانت إحدى القنوات الإعلامية التي ظلت زمناً لا تقدم آراءه باستمرار هي محطة الإذاعة الوطنية العامة، التي تعرضت لهجمات مريرة من قبل مؤيدي إيمرسون، مثل جيف جاكوبي في البوسطن غلوب، فقد اتهمها بالخضوع لحملة ضغط من المسلمين المتطرفين كي تهمل "هذا النبي"[21] [أي إيمرسون].

وحتى قبل 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، شهد إيمرسون أمام عدة لجان كونغرسية، مثل: لجنة المصارف، واللجنة القضائية، ولجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ وغيرها أكثر من اثنتي عشرة مرة. وكان يناقش موضوعات مثل "بنية الإرهاب التحتية في الولايات المتحدة،... وحماية البنية التحتية الأمريكية، وتهديد الأصولية الإسلامية للولايات المتحدة وللغرب". بل امتد مجال خبرته إلى شهادة قانونية عن "الانتهاكات الفلسطينية لاتفاقيات أوسلو".[22] وقد ظهر خمس مرات أخرى بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 ليطالب بتوسيع الإجراءات السياسية والقانونية لما بعد 11/ 9. ويزعم إيمرسون أنه قُدِّمَ بصفةٍ خاصةٍ لكل من "وزارة العدل، ومكتب التحقيقات الاتحادي، وإدارة الجمارك، ومجلس الأمن القومي، والبيت الأبيض". وكان مسؤولو وزارة الخزانة العاملون ضد الأموال المرتبطة بالإرهاب يستشيرونه كذلك.[23] وفي عام 1995 قام النائبان الأمريكيان بيل ماكولوم (الجمهوري عن ولاية فلوريدا) وغراي ل. آكرمان (الديمقراطي عن ولاية نيويورك) بإرسال نسخة من فيلم إيمرسون الوثائقي المثير للجدل والخلاف والمعنون الجهاد في أمريكا إلى كل عضو من أعضاء الكونغرس. وقد موّلت توزيع هذه النسخ مؤسسة قرطاجنة المحافظة.[24] وقد "لعب هذا الفيلم دوراً حقيقياً" في جعل مجلس النواب يسن لائحة قانون مكافحة الإرهاب عام 1996، على حد قول النائب كريس سميث (الجمهوري عن ولاية نيوجيرزي).[25] وقد أعطى هذا القانون الحكومة صلاحيات أكبر في الاعتقال والتذرع بأدلة سرية في إجراءات الملاحقة القانونية الخاصة بالهجرة.

ولبايبس علاقة أكثر حميمية بالحكومة. فقد كان يحتل مناصب في وزارتي الخارجية والدفاع، بما فيها مكانه في "لجنة الخبراء الخاصة بالإرهاب والتكنولوجيا". وكان بايبس نائب رئيس مجلس منح فولبرايت الدراسية للأجانب، وهو منصب يعيّنه الرئيس. وقد عمل في أربع حملات لانتخابات الرئاسة، كما تذكر سيرة حياته على موقع منبر الشرق الأوسط على الإنترنت.[26] ومنذ 11/ 9، أدلى بايبس بشهادته أمام اللجان الكونغرسية مرتين.

وفي السنة التي أعقبت تدمير برج التجارة العالمية أنتج بايبس على حد قوله "كتاباً واحداً، و 8 مقالات مطولة، و 80 مقالة قصيرة" وظهر "على شاشات التلفزيون 110 مرات وألقى بنفسه 120 محاضرة" وورد ذكره "360 مرة في وسائل الإعلام... و 450 مقابلة إذاعية" وزادت الضربات الإعلامية الناجحة على صحفته من الموقع من 300 في اليوم الواحد قبل 11/ 9 إلى 2000 ضربة في اليوم بعد ذلك. وزادت رسائله في البريد الإلكتروني من 2000 إلى 14000 رسالة. وبلغ من أهمية الإعلام لعمله أن مقالته المؤرخة بعد عام من 11/ 2001/9، عندما قدمت معظم الشخصيات العامة احتراماتها لذكرى الضحايا، قد صورت ظهوره المتزايد طيلة ذلك العام وقدمت بعض الأخبار السارة والنصائح للمحافظين الذين يستغلون وسائل الإعلام.[27]

وعلى الصعيد السياسي يتمتع بايبس باتصالات جيدة. فهو يختلط بالمحافظين الجدد في كواليس السلطة. وفي نيسان/ إبريل عام 2002 شارك في التوقيع على رسالة صاغها مشروع القرن الأميركي الجديد، وهو مركز لنشاط المحافظين الجدد ذو نفوذ عالٍ، وفرع منبثق من معهد المشروع الأمريكي.[28] وكانت تلك الرسالة إلى جورج ووكر بوش تجادل بأن على الولايات المتحدة أن تؤيد إسرائيل وسياساتها بلا تردد، ما دام البلدان مشتركين في عداوة عدو واحد هو "محور الشر" والإرهاب. وقد جعلت الرسالة التشابه كاملاً بمطالبتها بأن الولايات المتحدة لا يمكنها دعوة "إسرائيل للاستمرار في التفاوض مع عرفات" ما دام ذلك سيكون مثل قيام الولايات المتحدة بالتفاوض مع "أسامة بن لادن والملا عمر". فإسرائيل لا يمكن الضغط عليها للتفاوض بينما هي مهددة بالإرهاب. وهكذا فإن إزالة عرفات واستئناف محادثات السلام كشرطين يتوقف عليهما إنهاء العنف الفلسطيني صارا عنوان سياسة أميركا المعلنة. وقد شاركت في التوقيع على تلك الرسالة شخصيات مؤثرة ذات نفوذ، مثل: إليوت كوهين، وريتشارد بيرل، ور. جيمس وولزي، ووليام بينيت، وكينيث آدلمان وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين.

وفي وقت أحدث، أعلن عن بايبس كمرشح لرئاسة مجلس إدارة معهد السلام الأميركي، وهو معهد حكومي التمويل مصمم من أجل تشجيع "منع النزاعات الدولية، وإدارتها، وحلها سلمياً". ولم يمر ذلك دون نزاع؛ لأن آراء بايبس في السلام كانت عسكرية بشكل سيئ السمعة:"إن قوة أميركا العسكرية هي أعظم قوة لحفظ السلام في العالم. فالسلام لا يتحقق من خلال الضعف".[29] وهذا الرأي منسجم مع موقفه الداعي إلى إشراك إسرائيل في عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة. وعندما سئل عما تستطيع إسرائيل عمله لإحلال السلام أجاب: "لا بديل عن النصر، فالطريقة الوحيدة التي يمكن بها إغلاق هذا الملف هي تحقيق نصر إسرائيلي أو عربي".[30] – وليست تلك أبداً كلمات شخص ذهنه منصرف إلى السلام. وفي الماضي، كان بايبس قد تلقى تمويلاً من معهد السلام الأميركي لمشاريع مثل دراسة عنوانها: "المسلمون في الغرب: هل يمكن تجنب الصراع؟"[31] وكانت الدلالة الضمنية لذلك التقرير هي أن الصراع بين "المسلمين في الغرب" و "الغرب" حتمي لا مناص منه. وفي مقاطع أخرى يقترح على إسرائيل أن "تسوي بالأرض" "القرى الفلسطينية التي تنطلق منها الهجمات" وأن "تعتقل السلطة الفلسطينية أو تتخلص منها بطريقة أخرى".[32] ولم يقدم بايبس أيضاً أي مقترحات مفيدة تتعلق بمفاوضات السلام الصعبة. وفي آخر الأمر، قام بوش بدفع ترشيح بايبس لرئاسة مجلس إدارة معهد السلام الأميركي عندما أخر المجلس اتخاذ قراره".

ولبايبس تجربة في الأوساط الأكاديمية الجامعية كذلك. فقد تعلم في هارفارد، وحصل على الدكتوراه في التاريخ عام 1978. وحسب سيرته الصحفية الذاتية فإنه قام بالتدريس في جامعتي شيكاغو وهارفارد والكلية الحربية البحرية الأميركية.[33] غير أن أوراق اعتماده الدراسية ليست مقبولة لدى الجميع. فقد ذكرت هولي ج. بوركهالتر، مديرة منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، وعضو معهد السلام الأميركي أن "الاختبار الكشاف الوحيد" للمعهد من أجل المنح هو "أن تكون الدراسة ممتازة" وعبرت عن قلقها من كون بايبس "معروفاً جيداً بأنه أقام حياته المهنية على

فرض نوعية أخرى من الاختبارات الكشافة. وهي حركة للنقاء العقائدي". وأشارت بوركها، لتر إلى أن ذلك قد يكون له "أثر صقيعي" على الزمالات الدراسية.[34] ويعتقد بايبس نفسه بأن معاهد البحوث لها "ميزة". فهي يجب أن "تأخذ السياسة في حسبانها بصراحة".[35]

وقد جعل بايبس من المعروف أنه يسعى إلى جمهور أوسع من الدارسين والباحثين الآخرين. فهو يهدف إلى التأثير على النخبة من صانعي السياسات، بالدرجة الأولى، وعلى الرأي العام من خلال وسائل الإعلام. فهو كاتب نشيط له عمود أسبوعي في النيويورك بوست، وقائمة طويلة من المنشورات في مجرى الصحافة الرئيس. فقد كتب أحد عشر كتاباً كمؤلف وحيد، وشارك في تأليف أحد عشر كتاباً آخر. وقد ظهر على شاشات التلفزة أكثر من خمسين مرة فيما بين 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وأيار/ مايو عام 2003. وقبل 11 أيلول/ سبتمبر، لم يكن قد ظهر سوى حوالي ثلاث عشرة مرة.

وفيما عدا حياتهما المهنية في الحكومة، فإن إيمرسون وبايبس يمكن وصفهما بأنهما موظفان تنفيذيان شبه حكوميين. فبالإضافة إلى معاملتهما كمصادر رسمية في وسائط الإعلام، فإنهما ينفذان بعض الوظائف التي لا تستطيع الحكومة القيام بها. وقد كتب روبرت بليتزر، رئيس مكافحة الإرهاب لدى مكتب التحقيقات الاتحادي، في عام 1999 أن إيمرسون "أكثر اطلاعاً منا نحن الذين في الحكومة على كثير من مجالات الإرهاب".[36] ويعتقد بعض المسؤولين أن سبب ذلك هو أن المشروع الاستقصائي، باعتباره هيئة من القطاع الخاص يستطيع أن يتجسس على المنظمات المدنية والسياسية ويخترقها دون عوائق دستورية. فموظفو ذلك المشروع ينتحلون شخصيات مشاركين في المؤتمرات، ويحملون ميكروفونات مخبأة ويستعرضون منشورات كل منظمة. وبالمثل، يعمل إيمرسون كناقل للمعلومات إلى أجهزة مخابرات أجنبية مثل إسرائيل.[37] وباعتباره شخصية متزايدة النفوذ في

واشنطن، فقد يكون باستطاعته إيصال معلومات لصانعي السياسات بطريقة أكثر فاعلية وأقل مخاطرة مما يستطيعه العملاء الخارجيون أنفسهم. كما أن الحكومة تجد صعوبة أكثر في إنجاح رقابتها وضغوطها على الأكاديميين المنشقين عنها والمخالفين لها في الرأي؛ ولذا فقد أقام بايبس وستانلي كورتز مواقع على شبكة الإنترنت لتوجيه الضغط إلى الأكاديميين الذين ينتقدون إسرائيل وأميركا علانية.[38]

الحث على سياسة خارجية - محلية متشددة:

بالرغم من أن بايبس وإيمرسون يزعمان أن ذوي النزعة الإسلامية ليسوا سوى نسبة مئوية صغيرة من المسلمين، فإنهما يجادلان بأنهم يسيطرون على المؤسسات الإسلامية في الولايات المتحدة. فالإسلاميون يندمجون بسهولة شديدة في المجتمعات المسلمة. والموضوع الرئيس الذي يلح عليه بايبس وإيمرسون هو أن هناك حركة إسلامية عالمية يوحدها هدف تدمير الولايات المتحدة (وإسرائيل). وإن هناك سلسلة من الخلايا الإرهابية المترابطة بشكل فضفاض قد تسللت إلى بلدان في جميع أنحاء العالم بهدف الجهاد. وان مذهب الحرب غير المتساوقة يعني أن سياسة القوة العظمى لا تقدم إمكانية للاحتواء الطبيعي وكبح الأخطار المهددة للاستقرار. فالشبكات الدولية لذوي النزعة السياسية الإسلامية لا تقاتل من قواعد إقليمية؛ بل إنها منتشرة في كل مكان، بما في ذلك الولايات المتحدة، وليست لها قواعد مركزية في مكان واحد، بل في شبكات وخلايا شبه مستقلة. ونتيجة لذلك، فإن طبقتي صنع السياسة الاتحادية - الخارجية والمحلية - تندمجان معاً في الحرب على الإرهاب. وهكذا فإن أعداء أميركا لم يعودوا قاصرين على دول أجنبية ذات سيادة. وكما في أيام الحرب الباردة، فإنهم قد يكونون أي شخص، في أي مكان. ومن نقطة الانطلاق هذه فإن بايبس وإيمرسون وزملاءهما لم يظهروا أي اعتبار لحسن نية العرب والمسلمين الأبرياء الذين يقعون وسط هذه المعمعة. فهم لا يكادون ينطقون بكلمة

واحدة عنهم. بل يقتصر اهتمامهم على ذوي النزعة الإسلامية وحدهم - وهذا يجعل زعم بايبس وإيمرسون وأمثالهما عن التمييز بين المسلمين المتشددين والمعتدلين زعماً مضللاً لا يؤدي أي وظيفة.

وانطلاقا من فرضية وجود تهديد إسلامي دولي، يميل دعاة السياسة الخارجية - المحلية العدوانية إلى الاتفاق بشكل واسع عريض على عدة مواقف. ومع الإدخال الضروري لاعتبار أمني إلزامي في السياسة الخارجية، تطالب شبكتهم بدعم الدول الأخرى التي تشن حرباً على العدو المشترك، الذي هو الإسلام السياسي، حتى ولو كان ذلك يعني العجز عن التمييز بين السلالات العنيفة والنشاط غير العنيف. فباسم الأمن، فتحت إدارة بوش الطريق لشلال متساقط من التغيرات القانونية والسياسية. فأعلنت حرباً كلية على الإرهاب، وهذا تكتيك سديمي غائم وسيئ التحديد. فقد هاجمت أميركا كلاً من أفغانستان والعراق وأعادت - في أثناء العملية - كتابة إطارها الاستراتيجي الأساسي كما أعادت النظر بشكل دراماتيكي مفاجئ في موقفها السياسي في علاقتها بباقي أنحاء العالم.[39] وعلى الصعيد المجلس تضررت الحقوق المدنية، وتناقصت حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء. وفقد الطلبة الأجانب الوصول إلى المدارس الأميركية. كما أن اعتقال الأجانب والمواطنين الأميركيين الملصقة بهم ألقاب "مقاتلي العدو" قد حرمهم من حقوقهم القانونية في محاكمة عادلة.

إن صيغة الأمن بكل ثمن - حتى على حساب مجموعات الأقليات والسكان الأجانب - مستعارة من إسرائيل، التي هي القدوة الأولى والحليفة لهذه الشبكة.

أَسْرَلَةُ الولايات المتحدة:

ولقد كانت شبكة الحرب الباردة الجديدة فعالة في استيراد نزعة أمن الدولة من إسرائيل إلى الولايات المتحدة؛ ذلك أن رفع قيمة الأمن الإلزامي يعني الاقتراب أكثر من الدولة البوليسية القمعية، واستخدام أي وسيلة ضرورية لوقف الإرهاب،

حتى إن كانت تنطوي على استخدام العنف المفرط أو تعريض مجموعات الأقليات والسكان الأجانب للعقوبات الجماعية، والتجسس والتخويف. وبالنتيجة، فإن هذا يعني ثلاثة أشياء: أولاً: تعزيز العلاقة الأميركية - الإسرائيلية التي هي حميمة أصلاً؛ وثانياً: استخدام الحكومة الأميركية في حملات إسرائيل ضد أعداء إسرائيل عن طريق إزالة تمويل الجماعات المعادية لقوات إسرائيل العسكرية؛ وأخيراً تطوير إطار مضاد للإرهاب يضع الأمن فوق حقوق الأقليات والجماعات المعرضة أصلاً للعقوبات الجماعية.

ويجادل إيمرسون وبايبس بأن إسرائيل تخوض في الأساس حرباً ضد الإرهاب باسم الأمن؛ ولذا فإن الأمر لا يقتصر على كون إسرائيل حليفة ضد العدو نفسه، وهو الإرهاب الإسلامي الدولي، بل إنه يتعدى ذلك إلى استفادة الولايات المتحدة من خبرة إسرائيل وتكتيكاتها. ويجادل إيمرسون وبايبس بأنه عندما يأتي الأمر إلى الإرهاب والدول التي تدعمه، فإن المصالح الأميركية والإسرائيلية تتلاقى وتنسجم. ويدعو جزء من حمله إيمرسون ضد الإرهاب إلى زيادة الدعم الأميركي لإسرائيل. فهو يدمج باستمرار بين أميركا وإسرائيل باعتبارهما الضحية نفسها في الحرب نفسها: "لقد فاضت أنهار الدم على تل أبيب والقدس، ونيويورك وواشنطن. "وكثيراً ما يقدم إحصائيات تربط بين الاثنين، فقد كتب مثلاً في وول ستريت جورنال: "لقد قتل أكثر من 1200 إسرائيلي وحوالي 30 أميركياً في إسرائيل" منذ عام 1988 دون أي ذكر للإصابات في صفوف الفلسطينيين والأمريكيين الفلسطينيين.[41] ولكي يجعل التشبيه كاملاً، فإنه لا يميز بين الأهداف والتكتيكات عند حماس، وحزب الله، والقاعدة. فقد كانت إحدى شهاداته أمام لجنة للكونغرس عن "شبكات الإرهاب في الولايات المتحدة" تحتوي في عنوانها على عبارة تصف "بنية تنظيم القاعدة التابع لابن لادن، وحماس والمنظمات الجهادية الأخرى في الولايات المتحدة".[42] وقد ذكر أحد المراجعين لكتاب إيمرسون: الجهاد الأميركي: الإرهابيون الذين يعيشون بيننا أن إيمرسون يعامل هذه المنظمات وكأنها مترادفة يمكن أن تحل كل منها مكان الأخرى[43].

ويشمل جدول أعمال المحافظين الجدد رسم الشبه الموازي، فهم يميلون إلى تأييد الليكود، الحزب الإسرائيلي اليميني الذي ينتسب إليه شارون. فريتشارد بيرل، الذي يعمل في مجلس سياسة الدفاع، يعمل أيضاً في مجلس إدارة الشركة التي تملك جريدة جيروساليم بوست اليمينية،[44] التي تنشر بانتظام أعمدة صحفية لدانييل بايبس، وارتباط بايبس باليمين الإسرائيلي ترمز له علاقته بمستوطن إسرائيلي يدعى غريسون ليفي: فهو مصمم شبكة بايبس. وهو مسؤول عن تقديم وجه بايبس إلى العالم، ويعمل مع بايبس بشكل وثيق رجل كتبت صحيفته الاستيطانية: "لا يوجد شعب فلسطيني، ولم يسبق له أن وجد على الإطلاق. بل إنه من اختلاق خيالنا."[45]

إن رسم التشابهات المتوازية بين إسرائيل والولايات المتحدة هو إستراتيجية واعية من تصميم دعاة تأييد إسرائيل. وقد عبرت عن ذلك شركات لونتز للبحوث التي يترأسها فرانك لونتز، مستطلع الآراء الجمهوري والمشروع الإسرائيلي في مذكرة كتبت لمؤسسة فيكسنر، التي تمول "مبادرات القيادة اليهودية". وبالرغم من أن الأمريكيين يعارضون الزيادات في الميزانية، فإن المذكرة تقول: "إن زاوية الأمن القومي... التي تربط بوضوح مصالح إسرائيل وأميركا كلتيهما" يمكن أن تقنع الجمهور الأميركي بزيادة المساعدة من أجل دعم إسرائيل. فمقارنة صدام حسين بالفلسطينيين يمكنها أن تحقق ذلك؛ ولذلك توصي المذكرة بأنه مثلما "لم يكن لأميركا خيار آخر سوى إزاحة صدام حسين، فان إسرائيل ليس لها خيار سوى حماية حدودها وشعبها من الإرهابيين الذين يضمرون لنا الأذى".[46]

وقد استخدم إيمرسون وشركاه الحرب على الإرهاب لتعزيز أغراض إسرائيل. فإيمرسون له ارتباط وثيق بمجموعة من المتشددين الذين كان بعضهم يعمل للمخابرات الإسرائيلية. وهو يختلط مع أوليفر "باك" ريفل، النائب المشارك لمدير مكتب التحقيقات الاتحادي، وستيف بوميرانتز، الرئيس السابق لمكافحة الإرهاب

لدى المكتب المذكور. كما أنه متواطئ مع بيغال كارمون الذي كان في السابق من كبار المسؤولين في "أمان"، جهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلي، ومستشار مكافحة الإرهاب لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين وخلفه إسحق شامير[47]. ثم إن كارمون شريك مؤسس لمعهد بحوث الشرق الأدنى الإعلامية، الذي يترجم مواد من الصحافة العربية ويقدم تحليلات موالية لإسرائيل بلا خجل ولا مواربة. ولقد استشهد فينس كانيسترارو، المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية، كارمون هذا وهو يقوم بجمع التبرعات في واشنطن بمقاطعة كولومبيا لإيجاد مجموعة مفكرين من الخبراء في مكافحة الإرهاب. وقد وجهوا له دعوة، ولكنه رفض؛ لأنه "رأى أن" هذا الأمر تتزعمه المخابرات الإسرائيلية "وأنه" سياسي أكثر من اللازم.[48] ويضغط كاميرون على الحكومة الأميركية كي تهاجم الإرهابيين بشكل عدواني على الجبهة المحلية، حتى ولو كان ذلك يعني تغيير دستور الولايات المتحدة.[49]

وعندما ركز إيمرسون على الدعم المالي لحلقة الإرهاب الدولي الذي كان يهذي به، كان يساعد إسرائيل في محاربة مجموعات مثل: حماس والجهاد الإسلامي. فشهد أمام الكونغرس بأن منظمة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية (وهي منظمة لجمع التبرعات لا تهدف إلى الربح) مرتبطة بحماس، أغلق المسؤولون الاتحاديون المنظمة بعد 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001. وقد جاء تركيز إيمرسون على مجموعات إنسانية معينة في أعقاب حملة إسرائيلية لإنزال "ضربة دولية لقمع الجمعيات الخيرية الإسلامية ومجموعات الإغاثة الخاصة". وكانت إسرائيل قد منعت مؤسسة الأرض المقدسة في أيار/ مايو عام 1997، بالرغم من أن مقرها في تكساس[50]. فبموجب ما سمي "مرسوم 6 أيار/ مايو" صار بمقدور إسرائيل أن تصادر أيّاً من أرصدة هذه المؤسسة الخيرية أو أموالها الموجودة في مناطق تحت إدارة إسرائيل.[51] فأغلقت مجموعات زعمت إسرائيل أنها تنتمي إلى حماس في "التجمعات العربية في إسرائيل والمناطق الفلسطينية الخاضعة لسيطرة إسرائيل".[52]

إن هجوم الحكومة الأميركية الواسع على الجمعيات الخيرية الإسلامية يقع كله في نطاق مكافحة الإرهاب التي تطورت في أعقاب تفجيرات أوكلاهوما سيتي عام 1995 . فقد كان هناك نص في اللائحة الجامعة الشاملة لمكافحة الإرهاب التي تم إقرارها بعد ذلك عام 1996 باسم قانون مكافحة الإرهاب، وتنفيذ عقوبة الإعدام، يدعو إلى ملاحقة المنظمات والأفراد الذين يقدمون أموالاً لمنظمات مصنفة في وزارة الخارجية. وذكرت النيويورك تايمز أن المجموعات اليهودية رحبت بهذا الإجراء لإزالة التبرعات لمعارضي إسرائيل السياسيين[53]. وفرحت عصبة مكافحة التشهير لتمرير هذا الإجراء.[54]

وقد اعترف مسؤولون حكوميون أن المؤسسات الخيرية كثيراً ما يغيب عن وعيها أن الإرهابيين يستخدمونها كغطاء. وفي كثير من الحالات، فإن جزءاً قليلاً من المال هو الذي يذهب لتمويل العنف على أيدي عدد قليل فقط من الموظفين المتورطين.[55] غير أن الحكومة تعاقب الأجانب الذين يتبرعون لمنظمات معينة، حتى إذا كان المال لإغراض إنسانية صريحة. وعلى سبيل المثال: فقد تم اعتقال علي ترموس وترحيله. وضغط عليه مكتب التحقيقات الاتحادي واكتشف علاقاته السياسية؛ كان قد أعطى مئة دولار لمساعدة أبناء أخيه وبنات أخته في ميتم يديره حزب الله بعد هجوم إسرائيل على معسكر الأمم المتحدة في قانا حيث قتل والداهم.[56] فاحتجز في بادئ الأمر بسبب مخالفة شروط تأشيرة الدخول. ولكنه اعتقل وأبعد بناء على أدلة سرية. ومن النظريات القانونية المتصلة بهذا الأمر واحدة تعاقب التبرعات الإنسانية لمنظمات ذات أجنحة عسكرية. وتقول هذه النظرية إن الأموال المقدمة لاستخدامات غير عسكرية تحرر أموالاً أخرى لأنشطة إرهابية. وكان إيمرسون متشدداً في عدم إظهار الرحمة لدوافع الحاجات الإنسانية التي زعم أنها كثيراً ما تكون خداعة. فقد قال للكونغرس:"إن الإرهابيين لا يجمعون التبرعات علناً من أجل المتفجرات أو البنادق، بل من أجل أغراض "إنسانية" كالتعليم، أو من أجل الأيتام".[57]

وبالحماس نفسه من أجل الأمن، هاجمت الولايات المتحدة الحوالات المالية، وهي تحويلات غير رسمية وترتيبات مصرفية تربط كثيراً من سكان بلدان العالم الثالث الفقراء بأقاربهم العاملين في الخارج. وهي طريقة مهمة لتمكين العمال الأجانب من إرسال دفعات مالية إلى أسرهم في أوطانهم حيث البنية التحتية المصرفية ضعيفة، وكذلك الاقتصاد عموماً. وقد أوضحت التحقيقات أن الحوالات تستخدم أيضاً لتبادل الأموال ضمن المجموعات المتشددة وفيما بينها، مثل القاعدة. وعلى الرغم من أن حياة عشرات الملايين، إن لم يكن مئات الملايين من الناس حول العالم وظروف معيشتهم تعتمد على هذه الخدمة، فإن حكومة الولايات المتحدة تشن حملة لإغلاقها. ويدعو ستيفن إيمرسون إلى اتباع سياسة عدوانية ضد أنظمة الحوالات مهما كان نوع الموجود منها في الولايات المتحدة.[58] أما الأثر الذي يتركه ذلك على الناس الفقراء في بلدان العالم المتخلفة فلا يدخل حتى في حسبان أحد وكل ذلك باسم الأمن. وهكذا فإن حقوق الفقراء، وسبل معيشتهم – أو أمنهم – تخضع لمقتضيات "أمن" سكان الولايات المتحدة وإسرائيل. وبعبارة أخرى فإن العرب، والمسلمين وغيرهم ليسوا سوى جزء من كتلة يمكن الاستغناء عنها، إذ إنها تقع خارج حدود الأمر الأمني الجديد.

وبالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، فإن الأمن هو رخصتهما لتشكيل أي سياسات، مهما كانت أعداد الناس الذين يتعرضون لآثارها الضارة. ففي إسرائيل يناقش صناع السياسات التطهير العرقي، أو "ترحيل" الفلسطينيين كإجراء أمني؛ أما الساسة الأميركيون فيقبلون بالغزو العدواني والاحتلال لبلد ذي سيادة، جاعلين الأمن يضفي شرعية على هذا الغزو وهذا الاحتلال. و ليست هذه ظاهرة جديدة في التاريخ الأميركي أبداً. غير أن التبرير الخطابي متشابه، والشخصيات المسؤولة عن احتلال العراق هي نفسها التي ترفع صوتها بالدفاع عن إسرائيل كذلك.

المكارثيون الجدد يساوون المعتدلين بالمتشددين:

وبالنسبة لبايبس، فإن قياس التناظر واضح، فالنزعة الإسلامية هي الشيوعية الجديدة. و في كتابه (الإسلام المتشدد يصل إلى أميركا) فصل عنوانه "أصداء من جدل الحرب الباردة". ففي برنامج استعراض كلامي، قال بايبس بفظاظة متبلدة الإحساس: "أعتقد أن ما كانته النازية و الفاشية في الحرب العالمية الثانية و ما كانته الماركسية – اللينينية في الحرب الباردة، يشبهان ما هو عليه الإسلام المتشدد بالنسبة لهذه الحرب".[59] و لكي تُستَكمل مناظرته و مقايسته، فإن ذلك يجعل منه مكارثياً صغيراً. ومقترحاته حول السياسة لا تقل تطرفاً عن هذا التشبيه الباطل السخيف. فهي تنبع من الأساس المشكوك فيه و الزاعم بأن القاعدة وغيرها من الحركات عديمة الجنسية تهدد السلام العالمي بقدر معادل لتهديد ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي له، وهما الدولتان الصناعيتان بقوتهما العسكرية الكبيرة. ومع توهم مسلمين متشددين يتربصون وراء كل باب، يجادل بايبس بضرورة تجميع المعلومات العنصرية، و استخدام الأدلة السرية، وتوسيع التجسس، وما إلى ذلك. فهو يجادل بأن "المساجد قد أثبتت أنها ساحات التخطيط للإسلام المتشدد، وإذن فهنا ينبغي علينا أن نبحث". أما المسلمون الذين يعملون عند الحكومة فإن هناك "حاجة لمراقبتهم بحثاً عن ارتباطاتهم بالإرهاب"[60] وقد ألف بايبس و إيمرسون كتباً بأكملها تتناول موضوع الجهاد في أميركا. وفي مقالات معنونة: "الإرهاب الإسلامي: من الغرب الأوسط إلى الشرق الأوسط" و: "حملة جوازات السفر الأميركية: إرهابيون محتملون" تظل رسالتهما متساوقة كأنها تقول: الإرهابيون في كل مكان، مستعدون للهجوم. فلا بد من تقليص الحريات المدنية والانتقاص منها.

وبالرغم من زعمهما بأنهما يميزان المعتدلين من المتشددين، فإنهما يعاملان المجتمع الإسلامي كله بالجملة باعتباره يشكل تهديداً. و قد كتب بايبس وخالد دوران، الكثير بالتعاون مع إيمرسون: "إن الولايات المتحدة، في تاريخ الهجرة الطويل إليها لم تواجه قط جماعة بلغ لديها العنف و التشدد الأصولي ما بلغاه عند

المسلمين الذين وصلوا إليها منذ عام 1965".[61] فأين الدقة في التمييز في وصف جماعة بأكملها بأنها "مبتلاة بممارسة العنف"؟ فليس هناك تمييز بين المعتدلين والمتشددين في مناقشة مجتمع عام. وعلى موقع دانييل بايبس على الشبكة تظهر سلسلة من المقالات الأخبارية والتعليقات على موضوعات شتى، و فيها نقد للإسلام عموماً أكثر قسوة من نقد النزعة الإسلامية – المفترض أنها الهدف الحقيقي لغضب بايبس. و يحتوي سجل شبكته[62] على قصة عن بركة سباحة في فرنسا أصبحت للنساء فقط في ساعات معينة من أجل تلبية مطالب المسلمين المتدينين. وتساءل بايبس بطريقة مفزعة: "أهذه علامة على أشياء قادمة في مكان آخر؟". وذكر في مقال آخر ملصق على الموقع أن امرأة أسترالية مسلمة قد زوّرت مطالبة ببوليصة تأمين؛ لأن الأعراف الإسلامية تتطلب منها اتباع رغبات زوجها. وتعالج مقالات أخرى الأوضاع السكانية بين المسلمين في الولايات المتحدة وكندا. ويقول أحد العناوين إن المسلمين يفوقون اليهود عدداً في كندا. وقد لخص مقال في لوس أنجلوس تايمز رأي بايبس القائل بأن "تزايد السكان المسلمين في الولايات المتحدة، وفرنسا، وهولندا وأماكن أخرى حول العالم يشكل خطراً على اليهود".[63]

وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 2002، كتب بايبس مقالاً ينتقد شبكة PBS لعرضها فلماً وثائقياً عن النبي محمد ﷺ ونشرهِ قبل الليلة التي ظهر فيها الفلم على الهواء.[64] فقال إنه عرض مليء بالإطراء الإيجابي بحيث "يبشر" بالإسلام. وكان من بين الأمثلة على هجومه على الإسلام غير السياسي أنه زعم أن شريط الفيديو هذا مضلل؛ لأنه اقتصر على ذكر بعض آراء النبي التقدمية حول النساء دون أن يذكر معاناة النساء المسلمات اليوم. فكان ذلك بالنسبة إليه غسيلاً للتبييض. ويزعم في مكان لاحق من مقاله أن ذلك الفلم الوثائقي يتجاهل أراء الباحثين التي تعيد النظر في تقييم حياة محمد، على عكس الفلم الوثائقي عن المسيح في برنامج الخط الأمامي (فرونت لاين) على شبكة PBS عام 1998، وهو الفلم المعنون:"من عيسى إلى المسيح: المسيحيون الأوائل".[65] وبالرغم من أن بايبس قد استخدم هذا

الفلم ليكشف نفاق شبكة PBS، فإن ذلك قد كشف نفاقه هو. فلم يظهر في ذلك الفلم ولو مرة واحدة أي نقاش لأعمال مسيحيي يومنا هذا، ومخالفتها لتعاليم المسيح – وهو يرفع ذلك الفلم كنموذج قياسي، بالرغم من أن انتقاده لفلم "محمد: تراث نبي" ينطبق على ذلك الفلم أيضاً. وتوضح هذه الواقعة أنه حتى عندما يُقدَّمُ رأيٌ معتدلٌ في الإسلام، فإن بايبس يهاجمه، وبذلك يزيد في التعمية على الخط الذي يزعم بايبس أنه يرسمه بين السلالات المتشددة والمعتدلة في الإسلام.

وقبل أن يصبح ستيفين إيمرسون خبيراً في الإرهاب، كان من المروجين المتحمسين تماماً للهستريا المعادية للسعودية في ثمانينيات القرن العشرين. وقد شملت أول قصة إخبارية له بيع أميركا طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر من طراز أواكس AWACS للمملكة العربية السعودية. وكان رأيه الانتقادي في تلك القصة متطابقاً مع موقف جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل. ولكن صفقة البيع تمت، وهي تعد اليوم أهم فشل كونغرسي لجماعة الضغط تلك حتى الآن. وقد وسع أول كتاب ألفه إيمرسون هذا الموضوع. وعنوان الكتاب هو: (بيت آل سعود الأميركي)، وفيه يجادل إيمرسون بأن الشركات الأميركية قد ضغطت على أعضاء الكونغرس لصالح السعوديين "في مقابل صفقات مربحة".[66] وليس الضغط الابتزازي في السياسة الأميركية شيئا نادرا بأي حال من الأحوال. وهو لا يصبح مصدراً للمشكلات إلاّ عندما يفيد العرب.

ثم استدار إيمرسون بازدرائه ضد شبكة PBS فكتب تقريراً استقصائياً لمجلة نيوريبابليك اتهم الشبكة فيه بتلقي تمويل سريّ من الحكومة السعودية لفلمها الوثائقي أيام الغضب عام 1989. وكان من المفترض أن ذلك مخالف لسياسة الشبكة المناهضة لتلقي أموال من أطراف لها "مصلحة استغلالية".[67] وكما هو متوقع، فإن إيمرسون لم يعتبر التمويل الذي تلقاه لفلمه الوثائقي على الشبكة نفسها انتهاكاً لتلك السياسة. وكان التمويل قد جاءه من مجموعات الخبراء اليمينيين، ومنبر

الشرق الأوسط. فمجموعات خبراء اليمين، والمؤيدون لإسرائيل لهم "مصلحة استغلالية" في شريطه الفيديوي تعادل مصلحة السعوديين في فلم وثائقي متعاطف مع الفلسطينيين – وذلك مثال آخر على نفاق إيمرسون.

ولقد عمل إيمرسون وبايبس بنشاط لجعل المسلمين المعتدلين ومنظماتهم يدون متشددين. فهما يعتقدان أنه حتى المسلمين من المجرى الرئيس والمتشاركين في أعمال جماعية يستخدمون قشرة خارجية من الاعتدال لتغطية أغراض إسلامية شائنة. وعلى سبيل المثال: فقد زعم إيمرسون في مقابلة مع دانيل بايبس أن المسلمين "المتشددين"يريدون" تحويل الولايات المتحدة إلى بلد إسلامي "وكان دليله على ذلك هو أن" إبراهيم هوبر، الذي يعمل في مجلس العلاقات الأميركية – الإسلامية يعلن على الملأ أنه يحب أن يرى الولايات المتحدة تصبح دولة مسلمة".[68] وكان مقال صحيفة مينيا بوليس ستار تريبيون المستشهد به في تلك المقابلة يقتبس بالفعل قولاً لهوبر بهذا المعنى. ولكن إيمرسون وجد أن من المناسب أن يحذف من تصريح هوبر قوله: إنه "لن يفعل أي شيء عنيف لتشجيع ذلك". وكان هوبر قد قال: إنه "سيقوم بذلك عن طريق التثقيف".[69] وهكذا يصبح التمييز بين المعتدل والمتشدد بلا جدوى عملية ما دام مدير الاتصالات في أكبر منظمة إسلامية للحقوق المدنية "أصولياً"، أي في الصفقة نفسها التي ينسبها لابن لادن. ولعل التفسير الأرجح لهذا هو أن هوبر كان منتقداً لإيمرسون بصوت عال.

ثم إن مجلس العلاقات الأميركية – الإسلامية هو واحد من عدة منظمات أميركية إسلامية كثيراً ما يذمها بايبس وإيمرسون وينتقصان من قدرها. فقد أشار بايبس إلى أن المجلس المذكور قابل لممارسة العنف، وكتب:"إن العنف يحتمل أن يأتي... من منظمات مثل مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية التي تبرر أعمال حماس وتدعمها بطرق أخرى".[70] وزعم إيمرسون أن "مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية هو حماس بعنوان متروك في أحد شوارع واشنطن".[71] إن استعمال اسم

حماس كمرجع يشار إليه يشوه سمعة المجلس ويعيد التأكيد على أن حرب إسرائيل هي حرب أميركا.

وقد اتهم بايبس منظمات الاتجاه السائد الإسلامية - المجلس الأميركي الإسلامي، واللجنة الإسلامية للشؤون العامة - بتخويف معارضي الإسلام المتشدد وإسكاتهم"، و "بجمع التبرعات لمجموعات إسلامية متشددة في الخارج، وتبرير أعمالها، ودفع قضيتها إلى الأمام بطرق أخرى، بما فيها المنظمات المنهمكة بالعنف".[72] فهو يزعم أن علاقاتها بالإرهاب إن لم تكن مباشرة فهي غير مباشرة. ويتهم إيمرسون منظمات الحقوق المدنية "بخلق مناخ صقيعي تقمع فيه حرية الكلام عن هذه القضية"[73]، مما يساعد الإرهابيين على تجنب السلطات. ولم يعلق إيمرسون بالنقد بعد على التأثير الصقيعي الأكثر بروزاً بإسكات السكان العرب والمسلمين في الولايات المتحدة. بل إنه على عكس ذلك، يدعو إلى إجراءات من شأنها في آخر الأمر أن تخوف المجتمعات العربية والمسلمة، ثم يتذمر شاكياً من أن جماعات الحقوق المدنية قد جمدت حريته في الكلام. فالسخف هنا مزدوج: فأولاً إن إيمرسون، بشهاداته أمام الكونغرس وظهوره الكثير المتكرر على شاشات التلفزة وأجهزة الإعلام، لا يدهش أحداً باعتباره من الأصوات المقموعة أو المرغمة على الصمت. وهو يقترح ثانياً وجوب إغلاق المنظمات القليلة التي تستطيع التكلم باسم المجتمع المضروب والخائف.

إن زعم إيمرسون عن التأثير الصقيعي الذي تخلقه جماعات الحقوق المدنية النزاعة إلى فرض سيطرتها ليس هو المثال الوحيد على قابليته للنفاق. على الرغم من أنه كثيرا ما يترك مصادره مكتومة فلا يسميها، ويرفض أن يكشف من أين يتلقى التمويل، ولا يعطي معلومات عن ماضيه لأسباب "أمنية"، فإنه يطالب الجماعات الإسلامية الأميركية "بالتزام الحقيقة في الإعلان".[74]

ويرى بايبس وإيمرسون أن الحكومة الأميركية لم تفعل ما فيه الكفاية في الحرب على الإرهاب. ويزعم بايبس أنه اعتباراً من أواخر عام 2002، راحت سلطات

تنفيذ القوانين في الولايات المتحدة "تخطو بحذر مفرط" حول الناس الذين "يؤيدون" الإسلام السياسي، خشية أن تتهم هذه السلطات بأنها تقوم "بتجميع المعلومات".[75] وهو يجادل بأن في ذلك امتثالاً "لقيود تفرضها جماعات إسلامية متشددة مقرها في أميركا"، ثم يفسر ذلك بأنه يعني لجنة العلاقات الأميركية الإسلامية.[76] ويرى بايبس أن جزءاً من تقصير الحكومة ونقص كفاءتها هو مشكلة إدراك حسّيّ. ذلك أن الحكومة وأجهزة الإعلام عاجزة عن مواجهة الحقيقة حول تسلل الإسلام المتشدد إلى داخل المجتمع الأميركي. فالجهاد كحافز محرك لم يقتصر على حالة الجندي الذي اتهم بقذف قنبلة على جنود أميركيين آخرين في الكويت كجزء من "نمط دائم للعنف السياسي"[77]، بل كان الجهاد أيضاً وراء عمل القناصة الذين روعوا العاصمة واشنطن في منطقة مقاطعة كولومبيا[78] – تماماً كما يزعم بايبس أن صدام حسين ربما كان وراء الهجمات بجرثومة الجمرة الخبيثة (الانثراكس).[79] ويتساءل بايبس:"متى تعترف الأوساط الرسمية بشيء موجود أمامها ويحدق في وجهها؟"[80]

وهناك سبب آخر للتضليل الكامن في زعم بايبس وإيمرسون أنهما يميزان بين المعتدلين والمتشددين. فعند بايبس أن التهديد لا يأتي من الفاعلين فقط، بل كذلك من أي شخص مشارك في عقيدة النزعة الإسلامية أو متعاطف معها، سواء باستخدام العنف أم بعدمه. وبالرغم من أن بايبس يرفض لقب المكارثي، فإنه يدعو إلى تجريم حمل رأي معين. وهو يؤكد أن "السكان المسلمين في هذا البلد ليسوا مثل أي جماعة أخرى". لأن" من بينهم كتلة كبيرة من الناس... الذين يشاركون الخاطفين الانتحاريين في كراهية الولايات المتحدة".[81] فقد يبدو عدد من المتشددين "مسالمين في مظهرهم، ولكن يجب اعتبارهم جميعاً قتلة محتملين".[82] وهو يقدر عدد "المتشددين" بما يتراوح بين "10 و15 بالمائة" من مجموع السكان المسلمين.[83] وإذن فإن بايبس، حسب القياس المنطقي، يعتقد فعلاً أن 10–15 بالمئة من المسلمين هم "قتلة محتملون".

ونستطرد من هنا للقول بأن استخدام بايبس للإحصائيات كان واحداً من تكتيكاته الخلاقة. ففي عمود صحفي كتبه في النيويورك بوست في آب/ أغسطس عام 2002 تحدث عن غزو المسلمين المتشددين وتخريبهم للدانمرك. واستنتج بثقة: "أن المسلمين يشكلون 4 بالمئة فقط من سكان الدانمرك البالغ عددهم 4.5 مليون نسمة، ولكنهم يشكلون أغلبية المدانين باغتصاب النساء في البلد".[84] وعندما وصلت إلى المحرر بعد عدة أسابيع رسالة من اثنين من المسؤولين الدانمركيين تتحدى مصداقية هذا الرقم لأن الدانمرك لا تحتفظ بإحصاءات دينية للجرائم،[85] رد عليها بايبس باستخدام رياضيات مشبوهة ومريبة. فكتب رداً على الرسالة بأن الإحصاءات الرسمية تظهر أن 5.76 في المئة من مغتصبي النساء في كوبنهاغن هم من المهاجرين- وهم فئة هناك إحصائيات محفوظة عنها.[86] وهكذا كانت خدعة بايبس الأولى هي تعميمه رقماً وطنياً عن الدانمرك ككل من أرقام محددة عن كوبنهاغن. وكانت خدعته الثانية هي أنه لما كان المسلمون يشكلون أربعة أخماس المهاجرين إلى الدانمرك، و5.76 من المدانين باغتصاب النساء مهاجرون، فإن من المعقول التأكيد بأن المسلمين "يشكلون أكثرية مغتصبي النساء في ذلك البلد". وهذا يفترض بشكل مضلل أن التركيب الديني للمهاجرين هو نفسه التركيب الديني للمهاجرين المدانين باغتصاب النساء. وفي آخر الأمر، فإنّ كون معظم مغتصبي النساء في الدانمرك مسلمين إنما هو احتمال فقط، وليس حقيقة كما يعلن بايبس بشكل حاسم قاطع. والسبب الرئيس وراء هذه النقطة هو استحضار الصورة العنصرية التقليدية للرجل المفترس الملون أو الداكن البشرة وهو يطارد النساء البيضاوات خلسة. وبعد التلاعب والمناورة بالرياضيات في المقال الأصلي، يركز بايبس على نقطة يذكرها وهي: "أنه من الناحية العملية فإن كل ضحايا الاغتصاب. هن من غير المسلمات". وإن المرء ليتساءل متعجباً إن كان بايبس قد استنتج ذلك من كون معظم الإناث في كوبنهاغن عملياً غير مسلمات.

وبايبس متصلب حول تسمية النزعة الإسلامية عدواً كي يوضح أن "المشكلة تتعدى الإرهابيين". فهو يرى وجوب اتخاذ إجراءات ضد الذين ينفذون "جدول أعمال "الإسلام المتشدد "بطرق غير عنيفة"، وهم يشملون "المولين، والوعاظ، والمبررين، وجماعات الضغط".[87] ثم إن السكان المسلمين عموماً يشكلون تهديداً كذلك. فقد قال بايبس للجنة الأميركية اليهودية: "إنني شديد القلق، من وجهة النظر اليهودية، لأن وجود الأميركيين المسلمين وحجمهم المتزايد، وغناهم، وحريتهم – لأنهم منقادون كثيراً لقيادة إسلامية النزعة – فإن ذلك سيشكل أخطاراً حقيقية على اليهود الأميركيين".[88] وقد قام المراسل الصحفي الاستقصائي جون صاغ بالاتصال ببايبس ليؤكد هذا التصريح. ففعل بايبس، وأضاف بأنه سيدلي بالتعليقات نفسها لمجموعات أخرى مثل: الهندوس، والمبشرين بالنصرانية، والملحدين، والباحثين الدارسين للإسلام، الذين يواجهون أيضاً "أخطاراً حقيقية" مع تزايد الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة.[89]

وبينما يميز أكاديميون مثل: فواز جرجس بين العنيفين وغير العنيفين من معتنقي النزعة الإسلامية، فإن بايبس يضع الجميع في فئة واحدة. وهو يرى أن صاحب النزعة السياسية الإسلامية "الذي لا يستخدم العنف اليوم سوف يستخدمه غداً"[90] ففي برنامج خط لودوبس المالي (لودوبوس ماني لاين)، تحدى جرجس وجهة نظر بايبس، وجادل بأن "الإسلاميين المتنورين" يختلفون عن "الرجعيين والفاشيين" وأنه فيما قبل 11 أيلول/ سبتمبر،"كان صناع السياسة الأميركيون يميزون بوضوح بين الإسلاميين من الاتجاه الوسطي السائد، والمعتدلين، وبين الحركات الإسلامية المتطرفة الهامشية التي تستخدم العنف والقوة". فكان رد بايبس على ذلك قوله: "إنهم عدونا، سواء أدركنا – سواء أدركت أنت ذلك أم لم تدركه".[91] والمثال المشرق عند بايبس هو الدولة العقائدية البوليسية القمعية –حيث يكون المؤمن برأي ما عدواً للدولة.

وبايبس - باعتباره من ممارسي الحرب الباردة بصورة جديدة - يريد تجنيد "أجهزة الإعلام، وهوليود، وحتى الدارسين الأكاديميين" للانضمام إلى الحرب ضد النزعة الإسلامية[92]. ولقد شن بايبس وإيمرسون هجوماً شاملاً على أقرب هؤلاء متناولاً، وهم الباحثون في الوسط الجامعي الأكاديمي. ولم تقتصر أهدافهما على ذوي النزعة الإسلامية فحسب، بل شملت أي شخص ينتقد السياسات الأميركية والإسرائيلية. وقد انطلقا في ذلك بطريقتين. فأولاً: يزعمان أن المتطرفين المسلمين قد تسللوا إلى المجتمع الأميركي كأساتذة. وثانياً: ينتقدان مجال دراسات الشرق الأوسط بأكمله باعتباره معادياً لأميركا ومعادياً لإسرائيل.

وفي أحدث كتاب لإيمرسون، وهو الكتاب المعنون (الجهاد الأميركي: الإرهابيون الذين يعيشون بيننا)، هناك فصل يسعى إلى التوضيح بأن المتطرفين المسلمين قد بحثوا عن مأوى باللجوء إلى الأبراج العاجية ("الجهاد في الجامعة"). وقد أشار إيريك بويهلرت في مجلة (صالون) إلى أن إيمرسون يعطي على ذلك مثالاً واحداً فقط، هو "اتهامه السابق المشكوك فيه لسامي العريان وجامعة جنوب فلوريدا". ومع ذلك، فإنه يكرر الادعاء بأن الإسلاميين المتطرفين قد تسللوا إلى الجامعات الأميركية، وذلك أمام لجان الكونغرس.[93] ففي أعقاب حملة إيمرسون المتطاولة ضد الدكتور سامي العريان، فصلته جامعة جنوب فلوريدا. ويجلس الدكتور العريان حالياً في زنزانة حبس انفرادي، عاجزاً عن الحصول على العدالة ليتحدى الأدلة ضده لأنها سرية. فقد قام مكتب التحقيقات الاتحادية بالتحقيق معه حول أنشطة إرهابية عندما اعتقله.[94] فإذا كانت بعض الأدلة على الأقل من إيمرسون، فيجب التدقيق فيها علناً، حسب روح نظام الخصومة القانونية الأميركي. وكانت محاولات إيمرسون السابقة تشمل ادعاءه بأن لديه برهاناً يربط مسلمين في تامبا، بولاية فلوريدا بتفجير المركز التجاري العالمي في عام 1993. وقد أشار جون صاغ بأن "إيمرسون لم يقدم ذلك البرهان أبداً".[95] ولقد جاءت بعض الأدلة التي قدمها إيمرسون ضد سامي العريان من المخابرات الإسرائيلية.[96] وليس من المحتمل أن يحصل العريان

على محاكمة عادلة. فإحدى القضايا هي البت في علاقته بالجهاد الإسلامي، وهي مجموعة متشددة تعتبرها إسرائيل، وبالتالي أميركا، خارجة عن القانون.

أما مخطط الهجوم على الدراسات عن الشرق الأوسط فهو يأتي من مارتن كرامر، الزميل الدارس في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المؤيد لإسرائيل. فكتابه المعنون (أبراج عاجية على الرمال) فشل دراسات الشرق الأوسط في أميركا يرسم صورة لميدان يتلقى تمويلاً أكثر من اللازم، وتسممه الانتماءات السياسية. فأساتذة هذا الميدان يستخدمون مناصبهم كي يدفعوا إلى الأمام جدول أعمال سياسية، وبذلك يفشلون في تقديم رؤية متعمقة للوقائع الحقيقية التي تحدد العالمين العربي والإسلامي: الهجوم المصري - السوري على إسرائيل في عام 1973؛ والحرب الأهلية اللبنانية؛ والثورة الإيرانية؛ والحرب العراقية - الإيرانية؛ والاحتلال العراقي للكويت؛ و"انفجار" العنف الفلسطيني منذ عام 2000؛ وأسامة بن لادن و11 أيلول/ سبتمبر عام 2001.[97] والنقطة الحيوية في انتقاد كرامر لدراسات الشرق الأوسط هي"أن الأكاديميين قد فاجأتهم موضوعاتهم مراراً وتكراراً" - وهذا يرقى إلى مرتبة الفشل. ويفترض كرامر بذلك أن النماذج المتغيرة والمفاجآت هي أشياء تنفرد بها دراسات الشرق الأوسط دون غيرها. وهذا هو ألطف أنواع النقد. فبايبس وآخرون يتهمون المختصين بالشرق الأوسط بتلقين مذهبهم لتلاميذهم وتشجيعهم على ارتكاب أعمال عنف ضد اليهود.[98]

فقد قام منبر الشرق الأوسط التابع لدانييل بايبس بتأسيس منظمة تدعى "مراقبة الحرم الجامعي" لتوثيق المعلومات عن الأساتذة والمناسبات الجامعية المنتقدة لإسرائيل. وحسبما هو وارد في موقع هذه المنظمة على الشبكة، فإن مراقبة الحرم الجامعي "تقوم بمراجعة ونقد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية" بنيّةٍ حسنةٍ من أجل "تحسينها". وقد وقع النزاع على الفور، وكان سببه الرئيس هو أن هذه المنظمة قد نشرت ملفاً عن فرادى أعضاء الهيئة التدريسية - وهي ممارسة

انقطعت منذ ذلك الحين. غير أن "مراقبة الحرم الجامعي" لا تزال تشجع الطلبة وغيرهم على الإبلاغ عن التصريحات والأنشطة المنتقدة لإسرائيل أو الولايات المتحدة وهي تزعم أنها تركز على خمس مشكلات هي: "حالات فشل التحاليل، وخلط السياسة بالبحث الدراسي، وعدم التسامح مع الآراء البديلة، والتبريرات، وإساءة استعمال السلطة على الطلبة".[99] ويبدو أن "مراقبة الحرم الجامعي" مهتمة "بمشكلة" أخرى: هي أن دراسات الشرق الأوسط "حكر وامتياز حصري للعرب المنتمين إلى الشرق الأوسط، الذي جاؤوا بآرائهم معهم".[100] ولكي تدعم منظمة مراقبة الحرم الجامعي الطُعم المستخدم لتصيّدِها العنصري، فإنها تذكر أن نصف أعضاء رابطة دراسات الشرق الأوسط ينتمون بأصولهم إلى الشرق الأوسط. وعلى الرغم من كون معظم هؤلاء الدارسين مواطنين أميركيين فإنهم "ينأون بأنفسهم عن الولايات المتحدة بصورة فعالة". وتضيف المنظمة بطريقة مفزعة بأن هذا التنكر للارتباط بأمريكا يتم في بعض الأحيان علناً".

وفي زمن ما بعد 11/ 9، راح تشويه سمعة دراسات الشرق الأوسط على أيدي كرامر، وبايبس وغيرهما يجد آذاناً صاغية متقبّلة في العاصمة واشنطن بمقاطعة كولومبيا. ففي شهر حزيران/ يونيو عام 2003، بعد طلبات كثيرة من ذوي الحملة الصليبية على هذه الدراسات، استمعت لجنة فرعية تابعة لمجلس النواب الأميركي إلى ادعاءاتهم بأن برامج الدراسات الدولية الممولة من الميزانية الاتحادية في الكليات والجامعات الأميركية تنتقد سياسة أمريكا الخارجية أكثر من اللازم؛ ولذلك يجب "تنظيمها بضوابط أشد "وإعطاؤها تمويلاً أقل.[101] وقد شهد بهذا المعنى أمام اللجنة ستانلي كورتز، الزميل في معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، والكثير الإسهام بكتاباته في مجلة نيوريفيو. وأساس هذه الحملة هو أن الآراء السياسية ينبغي إبقاؤها خارج الوسط الأكاديمي. ولكنهم من الناحية العملية بالطبع يقصدون آراء سياسية معينة، ما داموا لا يهاجمون الأمزجة السياسية الظاهرة للأكاديميين المؤيدين لإسرائيل والوطنيين الأميركيين المتطرفين الذين يختلطون بهم ويتآخون معهم.

مراقبة الحرم الجامعي: دراسة حالة من النفاق الاستراتيجي:

إن لبايبس نفسه طريقة في القفز جيئة وذهاباً مما يعتبره دراسة للتاريخ الإسلامي إلى جدليات ذات دوافع عقائدية حول خطر التهديد الإسلامي. وليس الخط الفاصل واضحاً على الدوام. فهو يفعل ما يفعله الأساتذة الجامعيون المنشقون ويتعرضون بسببه للهجوم من منظمة "مراقبة الحرم الجامعي" أي خلط الدراسة بالسياسة. وبالطبع فإن بايبس لم يعد له منصب أكاديمي، وهكذا فإنه لا يسيء استخدام "سلطته" ضد الطلبة. فهو لا يقف على أرض صلبة أبداً هو وباقي مقاييس "مراقبة الحرم الجامعي" – وهي: "التحاليل الفاشلة... وعدم التسامح مع الآراء البديلة والتبريرات– أما دراسات منبر الشرق الأوسط، معهد البحوث الذي هو والد "مراقبة الحرم الجامعي"، فهي سياسة بوضوح وجلاء. فهي تعمل على نشر السياسات العدوانية الأميركية والإسرائيلية وتقديم "التبريرات" لها في الشرق الأوسط. وأهم معيار منافق هو "عدم التسامح مع الآراء البديلة" إذْ إن مراقبة الحرم الجامعي ترفض التسامح مع الآراء التي تنتقد إسرائيل – وهي بالتأكيد الآراء "البديلة" في الولايات المتحدة.

ثم إن الاستشهاد بفشل تحاليل بايبس مهمة سهلة. فهناك حالة فشل مثيرة للقلق الشديد ولا تلقى نقاشاً كافياً، ولذا فإنها جديرة بالمراجعة. فعلى الرغم من الهاجس المسيطر على بايبس حول الخلط بين الدين والعقيدة الآيديولوجية العنيفة، فإنه لم يكتب أي انتقاد، بل ولم يذكر شيئاً على شاشة التلفزة عن عصبة الدفاع اليهودية، كما يتضح من بحث على موقعه الغنيّ على الشبكة[102] وهي عصبة أسسها الحاخام مئير كاهانا، الذي أدرجت وزارة الخارجية الأميركية حركته "كاخ" على قائمة المنظمات المصنفة بأنها إرهابية.[103] وبينما تسلّم عصبة مكافحة التشهير بأن "كاهانا" كان ينادي دائماً بشكل متطرف من القومية اليهودية يعكس نزعة عنصرية، وعنفاً، وتطرفاً سياسياً"[104]، فإن بايبس يتحدث عن آراء كاهانا بلهجة ودية دافئة. وعلى سبيل المثال: فعندما سُئل بايبس في مقابلة ودية عما إذا

كانت له أي علاقات مع كاهانا أجاب بصورة مقتضبة: "كلا على الإطلاق"، فكان ذلك أقصر جواب له على أسئلة المقابلة كلها.[105] وفي مقال كتبه مع دوران،[106] لم يذكرا كاهاناً إلا باعتباره ضحية "للإرهاب". والهدف الأكبر هو التلميح ضمناً بأن الإرهاب حكر على المسلمين. فبعد تكرار اتهام منظمات المجرى الرئيس الإسلامية بأنها واجهات لمجموعات إرهابية، يكتب بايبس ودوران بأن هذا "يصل بنا إلى موضوع الإرهاب". وما يقدمانه بعد ذلك يفضحهما بما هو محذوف مثلما يفضحهما بما هو مذكور. فهما يزعمان أنه "منذ اغتيال الحاخام مئير كاهانا على يد مصريّ في عام 1990، ارتبط المجتمع المسلم المهاجر بعدد كبير من الحوادث العنيفة". ويعتم المقال على حقيقة أن كاهانا نفسه كان أصولياً دينياً له تاريخ من العنف السياسي. وبدلاً من ذلك، فإن بايبس يعامله على أنه "حاخام" فقط، أي ضحية يهودية أخرى من ضحايا الأميركيين المسلمين، كما يشير إلى ذلك في مقطع آخر.[107] وهكذا فبدلاً من أن يقدم اغتيال كاهانا رؤية داخلية معمقة للتحدي المحير الخاص بتعريف الإرهاب في سياق خطوط عرقية دينية، فإن هذا الاغتيال يقدم باعتباره نقطة تاريخية لبدء الإرهاب الإسلامي في الولايات المتحدة. وبجرة قلم واحدة كاسحة، يحاول بايبس ودوران إخفاء تاريخ كاهانا الطويل كإرهابي، وتحويله إلى "المجتمع المسلم المهاجر" بأكمله. وكان بايبس قد كتب في مكان آخر أن اغتيال كاهانا يمثل الصراع المحتوم مع المسلمين في الغرب.[108]

وحتى حيث يكون من المناسب منطقياً مناقشة هجمات المتطرفين اليهود على العرب والمسلمين، كما هي الحال في مقال لبايبس في مجلة كومنتري عنوانه "الأميركيون المسلمون ضد الأميركيين اليهود"، فإن بايبس يترك هذه المناقشة. ولقد كان بوسعه إضافة شيء من التوازن والإنصاف لكلمة "ضد" في عنوان مقاله بذكر شيء عن سجل عصبة مكافحة التشهير في التجسس على المنظمات الأميركية العربية. وبدلاً من ذلك يرسم المقال صورة حصرية لسكان أميركيين مسلمين يضحون بالأميركيين اليهود المساكين العاثري الحظ. وهناك تاريخ موثق جيداً، ولو

أنه كثيراً ما يهمل، العداوة اليهودية للعرب والمسلمين في الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال: ففي عام 1970 وحده، قام أعضاء عصبة الدفاع اليهودية بضرب "دعائيين" عرب أميركيين ضرباً مبرحاً، وتآمروا لخطف طائرة ركاب عربية.[109] وفي عام 1985 قتلت قنبلة آليكس عوده، مدير مكتب الجمعية العربية - الأميركية لمكافحة التمييز في الساحل الغربي، وجرحت سبعة آخرين. وكانت تلك العصبة هي الجهة الأولى المشتبه بها، بالرغم من أن الاتهام لم يوجه لأي أحد. وفي إفادة قدمتها ماري ب هوغان، العميلة الخاصة لمكتب التحقيقات الاتحادية، ذكرت أن مخبراً لديه شريط مسجل لاجتماع بين القادة قد اتصل بها.[110] وكان على الشريط صوتان لاثنين من شخصيات عصبة الدفاع اليهودية هما إيرل كروغل وإيرف روبين، وهما يناقشان استهداف المساجد بأعمال عنف. وتذكر الإفادة أن روبين قد عبر عن "رغبته في نسف بناية بأكملها، ولكن عصبة الدفاع اليهودية ليست لديها التكنولوجيا لتحقيق مثل هذا النسف". وقد اعترف كروغل بذنبه في التآمر لتفجير مسجد الملك فهد في مدينة كولفر بولاية كاليفورنيا، ومكتب داريل عيسى، عضو الكونغرس الأميركي العربي (الجمهوري عن ولاية كاليفورنيا).[111]

ويفسر إيمرسون اغتيال كاهانا أيضاً لأغراض تحليلية مماثلة تناسب مقاصده. فهو لا يعتبره أول عمل لإرهابيين عرب محليين ترعرعوا في أميركا، كما يفعل بايبس، بل يرى أنه أول فشل حكومي كبير في الحرب على الإرهاب. وقد عثر مسؤولو التحقيق في منزل السيد نصير، قاتل كاهانا المزعوم، على سبعة وأربعين صندوقاً من الأدبيات، ولكنهم لم يفهموا شيئاً منها، على فرض أنها تحتوي على مواد دينية فحسب. أما إيمرسون فيؤكد أنها أهم مجموعة من المواد الإرهابية المكتشفة في أميركا على الإطلاق.[112] وهذا يتطابق مع رسالته المطردة دائماً بأن الحكومة ببساطة لا تفعل ما يكفي لقمع خطر الإرهاب محلياً.

وإذا كان إيمرسون قد أدلى بتعليق انتقادي عن كاهانا، فليس من السهل العثور عليه. فأقرب شيء إلى الانتقاد يأتي من مقال في عام 1995 يشير فيه إلى كاهانا

باعتباره "زعيماً يهودياً متشدداً".[113] ويدعي إيمرسون أنه قد شجب عصبة الدفاع اليهودية في كتابه (الجهاد الأميركي: الإرهابيون الذين يعيشون بيننا) حيث يتذمر شاكياً: "مهما كان عدد المرات التي شجبت فيها عصبة الدفاع اليهودية والإرهابيين النصارى فقد استمروا يقذفونني باتهامي بأنني عنصري ومعادٍ للمسلمين".[114] ورداً على اتهامات لإيمرسون بالتحيّز في مناقشة متلفزة عام 1995، زعم بأنه يطارد كل الإرهابيين بغض النظر عن خلفياتهم.[115] وأثناء البحث من أجل هذا المقال، لم يستطع المؤلف أن يعثر على أي حالات شجب استقصائية. بل كان أقرب شيء وصل به إيمرسون إلى الشجب هو إدراجه عصبة الدفاع اليهودية كمجموعة "مرتبطة بأعمال إرهاب دولية وأجنبية".[116] ومع ذلك فإن إيمرسون لم يقدم أي بحث استقصائي متعمق عن عصبة الدفاع اليهودية، التي لم يذكرها في كتابه سوى مرتين.

*****

خاتمة

إن المشكلة الأساسية لهذه الشبكة التصادمية التي تضم بايبس وإيمرسون هي أن منتسبيها يشبهون العدو أكثر من شبههم برجال يستحقون التمتع بنفوذ لدى صانعي السياسة ووصول إلى وسائل الإعلام. فهؤلاء الممارسون الجدد للحرب الباردة، مثل المتشددين الذين يعارضونهم، يرون أن هناك صراعاً وشيكاً بين الغرب والإسلام. وهم جميعاً يعتقدون أنه ليس هناك صراعاً وشيكاً بين الغرب والإسلام. وهم جميعاً يعتقدون أنه ليس هناك بديل للعنف، مهما كان عدد الناس الأبرياء الذين سيتألمون في العملية. وعند كلا النقيضين، يسقط العالم بين معسكرين. وقد كتب بايبس أن هناك معركة لكسب روح الإسلام بين المعتدلين "المتشوقين لقبول الطرق الغربية" والاندماج، وبين ذوي النزعة الإسلامية "الساعين إلى حكم قوي"[117]، ومع ذلك، فإن بايبس يقترح في آخر الأمر استهداف الفئتين معاً. إن

وضع بايبس لمجلس العلاقات الأميركية الإسلامية والمنظمات الإسلامية الأميركية الأخرى، وكذلك ملايين المسلمين من المفكرين، والمهنيين المحترفين والناس العاديين في فئة ذوي النزعة الإسلامية يظهر تطرفاً في التفكير يكاد يكون صورة لابن لادن منعكسة في مرآة. وهكذا فإن الأبرياء الذين يقعون في الوسط بين الطرفين المولعين بالقتال سيسقطون ضحايا – ولا يبدو أن أيّاً من الطرفين يهتم لذلك.

إن كلاً من الإسلاميين المتشددين وبايبس/ إيمرسون يقويهم ويحركهم هذا الصدام، وهم يفعلون المزيد لإذكائه أكثر مما يسعون إلى السلام والمصالحة. فهم جميعاً يسعون إلى حرب أكثر، لا أقل. وبينما لا يحتاج أعضاء هذه الشبكة إلى استخدام العنف شخصياً لإيصال رسالتهم، فإنهم يقدمون تشجيعاً فعالاً لاستخدام الجيوش المؤللة ضد السكان المدنيين – مع عدم إبلاء أي اعتبار للكلفة الإنسانية. فممارسو الحرب الباردة الجدد يطالبون بعمل عسكري ضد الإسلاميين والأنظمة الشريرة في كل مكان. وبالرغم من أن "مراقبة الحرم الجامعي" تتهم الأساتذة بتبرير الإرهاب العربي أو الإسلامي، فإن بايبس وإيمرسون يبرران العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين على الدوام أو يتجاهلانه. وبالمثل فإنهما يريان أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقوم بأي عمل خاطئ ضد السكان الأبرياء ما دام عملها باسم مكافحة الإرهاب – وهذا منطق متخلف بالبديهة وسوف تكون له عواقب وانعكاسات وخيمة في المستقبل.

وعلى الرغم من أن التطبيق العملي لأهداف سياسية قائمةٍ على الأمن يجب إخضاعه لفحص دقيق، فإنه ينبغي نصح صناع السياسة الأميركيين بأن يبتعدوا عن خبراء الإرهاب الذين يحركهم جدول أعمال مفضوح ويقدمون انحيازاً مسيَّساً على أنه وصفات للأمن. فالأمن الأميركي سيتعرض للتهديد على المدى البعيد إذا رُفعَ تجار الكراهية إلى البروز والظهور للعيان. وهذا يضر بمصداقية أميركا المتناقصة أصلاً. وحتى إذا كان بايبس، وإيمرسون وموظفوهما لاعبين اسميين فقط، فإن ذوي

السلطة الذين يضفون الشرعية على أصواتهم لن يحققوا سوى نكسة لجهود الذين يحاولون تحسين صورة أميركا، وأمنها، وسياساتها. فإذا كان الأمن هو هدف الإدارات الأميركية حقاً، فإن عليها أن تتركه للمتخصصين الموضوعيين ذوي العقول المتزنة، وليس للمأجورين السياسيين اللصوص الساعين إلى ملء جيوبهم.

ومهما كان هذا الدرس عملياً، فإن من الأفضل اختتامه بالسخرية. فإن الارتياب وعدم الثقة اللذين ينظر بهما بايبس لسكان الولايات المتحدة المسلمين قد افتضحا بطريقة غير مقصودة في مقابلة معه حول كتابه عن سيادة نظريات المؤامرة، وخاصة في العقل العربي. فقد جادل بأن المنظرين للمؤامرة يحتمل أن ينظموا أنفسهم بشكل تآمري ما دام من المحتمل أن يروا أنَّ ذلك "أسلوب جيد للعمل". وبعبارة أخرى "فإن المنظّر للمؤامرة يصبح هو نفسه متآمراً، وهذا يوحي بأنك عندما تسمع عن الزعم بنظرية مؤامرة، فابحث عن المؤامرة واحذرها وانظر فيما حولك جيداً".[118] ولقد كرس بايبس وإيمرسون حصن كتابتهما لإظهار وجود فعال لمؤامرة إسلامية في جميع أنحاء العالم وفي الولايات المتحدة. فإذا عملنا بنصيحة بايبس بالنظر فيما حولنا، فإننا نستطيع أن نراه مع إيمرسون منهمكين في مؤامرة مكشوفة مع غيرهما من مثيري الحروب على أمل الحصول على حرب باردة جديدة.